سعر النسخة 100 ليرة سورية

العدد 730 – الأحد 15 شباط / فبراير 2026 – السنة الخامسة عشرة www.enabbaladi.net

عنب بلدي
enab baladi
من كرْم الثورة
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

روايتان متناقضتان لأثر قرار منع دخول الشاحنات الأجنبية

14

"الأمانة السياسية" هندسة ما بعد "البعث"

ملف خاص

تعب الأمانة العامة لشؤون السياسة أحوالًا تخرج عن مهمة وزارة الخارجية الأساسية (عنب بلدي)

02 أخبار سوريا

ثلاثة أشهر لتنفيذ اتفاقية المحكومين بين سوريا ولبنان

03 أخبار سوريا

تحركات في "الكونجرس" الأمريكي لدعم "قسد"

04 شؤون محلية

"العيس" بريف حلب محرومة من الكهرباء

07 شؤون محلية

الحسكة بين "فكي" السيطرة.. المؤسسات مغلقة والمعاناة متواصلة

16 ثقافة وفن

الدراما السورية تقدم 18 مسلسلًا في رمضان

18 رياضة

شغب الملاعب يهدد مستوى الدوري السوري

15

بين "المربعانية" و"المستقرضات" و"السعودات".. وراء كل برد حكاية

في زمن تتضارب وتتبدل فيه نماذج التنبؤات الجوية أحيانًا وتتغير فيه ملامح الطقس، يبقى سؤال واحد يتردد على ألسنة الناس كلما اشتد الصقيع: متى ينتهي البرد؟ الإجابة لا تكمن فقط في أجهزة الرصد الحديثة، بل في تقويم عمره آلاف السنوات، ورثناه عن الأجداد في حضارات بلاد الشام.

التقت عنب بلدي فلاحين وسكانًا من قرى طرطوس وبانياس والقدموس بريف الساحل السوري، تحدثوا عن أحوال الطقس والمناخ على طرقهم البدائية، ومقاييس الأجداد القدماء.

يبدأ "أبو إبراهيم" (74 عامًا) من قرية العصيبة بريف بانياس حديثه لعنب بلدي بالقول، "على أيامنا كان الشتاء أكثر قساوة لناحية صقيعه وغزارة أمطاره....

تشمل من أمضوا عشر سنوات سجنية

ثلاثة أشهر لتنفيذ اتفاقية المحكومين بين سوريا ولبنان

عنب بلدي – ركان الخضر

بعد جولات عديدة واجتماعات شهدتها الفترة الأخيرة بين الجانبين السوري واللبناني، توصل الجانبان، في 6 من شباط الحالي، إلى توقيع اتفاقية تقضي بنقل المحكومين السوريين من السجون اللبنانية إلى سوريا.

وزير العدل السوري، مظهر الويس، اعتبر في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء السورية (سانا)، أن الاتفاقية تمثل خطوة مهمة على طريق العدالة، ولفت إلى أنها تعالج أوضاع المحكومين السوريين في لبنان.

وأكد الويس أن الاتصالات لم تتوقف بين البلدين منذ 8 من كانون الأول 2024، وجرت على أعلى المستويات، بما يعكس توفر إرادة سياسية حقيقية لمعالجة هذا الملف الحساس بأبعاده القانونية والإنسانية.

وأوضح أن ما تحقق تمثل في معالجة أوضاع عدد من المحكومين الذين أمضوا فترات طويلة في السجون، وكانت ملفاتهم من أكثر الحالات تعقيدًا من الناحية القانونية.

وأشار الويس إلى أن العمل جارٍ على إعداد خطة زمنية لمعالجة ملف الموقوفين الذين لم يشملهم الاتفاق الحالي.

ونوه في الوقت نفسه إلى وجود إرادة سياسية لدى الجانبين للمضي قدمًا، رغم استمرار بعض الملفات العالقة.

من جانبها، نقلت الوكالة اللبنانية للأنباء تصريحات لنائب رئيس الحكومة اللبنانية، طارق متري، بعد توقيع الاتفاقية، اعتبر فيها أن التوقيع جاء تتويجًا لجهد شارك فيه عدد من القضاة والخبراء من سوريا ولبنان.

ووصف التوقيع بأنه تعبير عن إرادة سياسية مشتركة، تقول إن العلاقات اللبنانية- السورية تقوم على الثقة والاحترام المتبادل، وعلى رغبة بالتعاون بين بلدين يرتبطان بعلاقات متشابكة.

ويعالج الاتفاق جانبًا من قضية شائكة أساسية ومهمة، لكنه يشكّل بداية لمسار أشمل لمعالجة قضية السجناء السوريين والموقوفين في السجون اللبنانية.

وكان مجلس الوزراء اللبناني أقر، بجلسته التي عقدها في 30 من كانون الثاني الماضي، اتفاقية مع سوريا حول نقل الأشخاص المحكومين من بلد صدور الحكم إلى بلد جنسية الموقوف.

وأعلن نائب رئيس الحكومة اللبنانية أن بيروت تعتزم تسليم دمشق أكثر من 300 سجين سوري، بموجب اتفاقية بين البلدين.

وأوضح أن الاتفاقية تشمل الذين أمضوا أكثر من عشر سنوات سجنية في لبنان (تعادل نحو سبع سنوات فعلية).

"خطوة إيجابية" وسياق قانوني بالغ الحساسية

مدير مركز "سيدار للدراسات القانونية وشؤون المهاجرين"، محمد صبلوح، قال لعنب بلدي، إن الاتفاقية التي تمت بين سوريا ولبنان تمثل خطوة إيجابية جدًا لصلحة الدولة السورية، بعد عدة جلسات ونقاشات حادة، واجه خلالها الوفد القضائي السوري نظيره اللبناني بالمستندات التي تثبت الاتهامات المفبركة بحق الموقوفين السوريين لمجرد تأييدهم للثورة السورية.

وأضاف أن الدولة السورية جعلت ملف الموقوفين السوريين في السجون اللبنانية ضمن أولوياتها، وهو ما أثمر عن الاتفاقية بإعادتهم إلى سوريا، بعد سنوات من الاعتقال لمجرد معارضتهم نظام الأسد.

من جانبه، المحامي المختص بالقانون الجنائي الدولي المعتصم الكيلاني، شرح لعنب بلدي الاتفاقية السورية- اللبنانية من وجهة نظر القانون الدولي، موضحًا أن الاتفاق المبرم بين الحكومتين السورية واللبنانية بشأن نقل أو تسليم السجناء السوريين المحتجزين في لبنان، يأتي ضمن سياق قانوني وإنساني وسياسي بالغ الحساسية، نظرًا إلى تداخل اعتبارات السيادة الوطنية وحقوق الإنسان والالتزامات الدولية، إضافة إلى تعقيدات الواقع الإقليمي والعلاقات الثنائية بين البلدين.

وأضاف أن الاتفاق يندرج في إطار التعاون القضائي الدولي بين دولتين ذواتي سيادة، وهو تعاون مشروع في القانون الدولي العام، بشرط التزامه بالقواعد الآمرة، ولا سيما قواعد حقوق الإنسان، وعدم تعريض الأفراد لأي مخاطر جدية تتمثل في التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية أو المحاكمات غير العادلة.

وأوضح المعتصم الكيلاني أن أي اتفاق ثنائي لتسليم أو نقل السجناء يستند من منظور القانون الدولي العام إلى مبدأ احترام سيادة الدول وحقها في تنظيم علاقاتها التعاونية، وفقًا لما قررته اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969، مبيّنًا أن هذا الحق ليس مطلقًا، بل يخضع لقيود جوهرية نابعة من الالتزامات الدولية الواجبة الاحترام، وعلى رأسها حظر التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وأشار إلى أن مبدأ عدم الإعادة القسرية يعد حجر الزاوية في القانون الدولي لحقوق الإنسان، إذ يُمنع تسليم أي شخص إلى دولة يُحتمل أن يتعرض فيها للتعذيب أو لسوء المعاملة أو لمحاكمة تفتقر إلى الضمانات الأساسية للعدالة، وهو ما تم تكريسه صراحة في اتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1984 (المادة 3)، وهو مبدأ ملزم حتى في حال وجود اتفاقات ثنائية.

كما تفرض قواعد القانون الدولي، وفق الكيلاني، احترام ضمانات المحاكمة العادلة المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولا سيما المواد "9" و"14"، التي تشمل الحق في الدفاع وعلنية المحاكمة واستقلال القضاء وعدم التعرض للاحتجاز التعسفي.

مرحلة أولية تحمل أبعادًا متعددة

أشار المحامي اللبناني محمد صبلوح، إلى أن لبنان أُجبر على توقيع الاتفاقية بعد مواجهته بالأدلة، مبيّنًا أنها تشكل خطوة أولى تتعلق بالمحكومين على أن تعقبها إما اتفاقيات أو مشروع قانون يتعلق بمعالجة قضية الموقوفين السوريين غير المحكومين.

وأوضح أن لبنان وضع شروطًا لهذه الاتفاقية، شملت من أمضى سبع سنوات ونصف السنة (سجن فعلي)، مشيرًا إلى أن هؤلاء الموقوفين يحق لهم تقديم طلب تسليم لدولتهم.

وأفاد صبلوح أن الانتقال إلى سوريا يتطلب بعض الإجراءات الروتينية التي تتضمن تقديم كل موقوف طلبًا برغبته بالانتقال إلى سوريا عن طريق محاميه، تتم دراسته ليطابق شروط الاتفاقية، وبعدها يحال الملف لمكان سجنه لتطبيق بنود الاتفاق.

المحامي المعتصم الكيلاني، بيّن أبعادًا عدة للاتفاق من الناحية الإنسانية والسياسية والقانونية، مشيرًا إلى أن الجانب الإنساني يحمل بعدًا مزدوجًا، فمن جهة، يمكن أن يحقق مكاسب إنسانية مشروعة، يتمثل أبرزها في تمكين السجناء من قضاء محكومياتهم بالقرب من عائلاتهم، وتخفيف الاكتظاظ في السجون اللبنانية، وتسهيل المتابعة القانونية والاجتماعية للموقوفين واحتمال تحسين ظروف الاحتجاز، إذا نُفّذ الاتفاق وفق معايير إنسانية معترف بها تنسجم مع المعايير المعتمدة لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن معاملة المحتجزين واحترام كرامتهم الإنسانية.

وأضاف الكيلاني دلالات سياسية للاتفاق، شملت إعادة تفعيل قنوات التنسيق المؤسسي بين دمشق وبيروت عبر المدخل القضائي، وتوظيف الملف الإنساني ضمن سياق سياسي أوسع، ومحاولة تخفيف الضغوط الداخلية في لبنان المرتبطة بملف السجون وتوجيه رسائل إقليمية بشأن استعادة أشكال من التنسيق الرسمي.

لكن المحامي المختص بالقانون الجنائي الدولي المعتصم الكيلاني، حذر من أن تسييس الملفات الحقوقية قد يؤدي إلى تقويض الثقة الدولية، ولا سيما إذا لم يُنفّذ الاتفاق ضمن آليات شفافة وقابلة للرقابة والمساءلة.

واستخلص الكيلاني عددًا من النقاط المرتبطة بالبعد القانوني للاتفاق الذي يعتبر مشروعًا من حيث المبدأ، لكنه يتطلب شروطًا قانونية صارمة لا يجوز تجاوزها، فأي عملية تسليم لا يسبقها تقييم فردي لحالة كل سجين، تعد مخالفة جسيمة للقانون الدولي، مشيرًا إلى أن الضمانات الخطية وحدها غير كافية دون آليات رقابة مستقلة وفعالة، فاحترام كرامة السجين وسلامته الجسدية والنفسية التزام دائم لا يسقط بالاتفاقات. وعليه، فإن اتفاق تسليم السجناء بين دمشق وبيروت، بحسب الكيلاني، يشكّل اختبارًا حقيقيًا لمدى التزام الدولتين بسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، إذ لا تُقاس القيمة القانونية لأي اتفاق بمجرد توقيعه، بل بمدى انسجامه مع كرامة الإنسان والتطبيق الفعلي لمعايير العدالة.

إيجابيات وسلبيات الاتفاقية

قال المحامي المختص بالقانون الجنائي الدولي المعتصم الكيلاني، إن أبرز إيجابيات الاتفاقية بين الجانبين السوري واللبناني تتمثل في تنظيم التعاون القضائي بين دولتين جارتين ضمن إطار قانوني، وتخفيف العبء عن النظام السجني اللبناني، وتعزيز الروابط الأسرية والاجتماعية للمحتجزين، وفتح الباب لتحسين ظروف الاحتجاز إذا رافق التنفيذ إشراف مستقل، واعتراف ضمني بأهمية البعد الإنساني في الملفات القضائية.

في المقابل، تضمنت أبرز جوانب النقص بالاتفاقية المعلنة، وفق الكيلاني، في غياب النص الصريح على آلية تقييم فردي لكل حالة، وعدم وجود ضمانات رقابية دولية أو مستقلة والاكتفاء بضمانات حكومية دون آليات تنفيذ ملزمة، وخطر تعريض السجناء لانتهاكات جسيمة بعد التسليم، وقابلية تسييس الاتفاق على حساب المعايير الحقوقية.

المحامي اللبناني محمد صبلوح، أكد أن الاتفاقية السورية اللبنانية رفعت الظلم عن عدد كبير من أنصار الثورة السورية، وأظهرت أن الدولة السورية لم تنسَ أبناءها الذين وقفوا معها ضد نظام الأسد ودفعوا ثمن موقفهم تشريد عائلاتهم وأهاليهم، كما أنها تعالج قضايا المحكومين الآخرين الموجودين في السجون اللبنانية، على أمل تطويرها في المستقبل لتشمل معالجة تامة لقضية الموقوفين.

وبيّن المحامي اللبناني أن الامتحان الآن يتعلق بإجراءات التنفيذ التي تتطلب سرعة من الموقوفين السوريين في تقديم طلبات النقل إلى بلدهم، كون مدة الاتفاقية لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

وتتمثل الجوانب السلبية للاتفاق، بحسب صبلوح، في غياب العدالة الشاملة، ففي الوقت الذي مثلت فيه خطوة إيجابية في ملف المعتقلين السوريين، شكلت انتكاسة لنظرائهم اللبنانيين الذين تعاطفوا مع الثورة السورية.

صبلوح يرى أن غياب اللبنانيين عن الاتفاقية، "يكرس العدالة الانتقائية التي مارستها الحكومة اللبنانية، رغم الأدلة التي قدمها عدد من المحامين في لبنان، من بينهم صبلوح، على الظلم والانتهاكات في السجون اللبنانية لرئيس الحكومة، نواف سلام، منذ تسلمه مهامه، ومطالبتهم بعدالة انتقالية للجميع".

وأكد صبلوح أنهم تلقوا عهدًا من سلام حينها بمعالجة قضية الموقوفين اللبنانيين والسوريين، معبرًا عن أسفه بأن نظام "المحاصصة الطائفية" في لبنان منع رفع الظلم عن الموقوفين اللبنانيين أسوة بالسوريين.

توقيع اتفاقية بين سوريا ولبنان بخصوص المعتقلين السوريين بالسجون اللبنانية – 6 شباط 2026 (وزارة العدل اللبنانية)

ما تأثيرها على دمشق؟

تحركات في "الكونجرس" الأمريكي لدعم "قسد"

عنب بلدي – موفق الخوجة

برزت على الساحة السياسية الأمريكية تحركات لأعضاء "الكونجرس" الأمريكي، داعمة لـ"قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) في مواجهة العمليات العسكرية للحكومة السورية، بعد المعارك التي شنتها دمشق في كانون الثاني الماضي، وما نتج عنها من السيطرة على أجزاء واسعة من شمال شرقي سوريا.

تمثلت أبرز هذه التحركات باقتراح مشروع قانون لحماية الكرد، تقدم به السيناتوران ليندسي غراهام (جمهوري) وريتشارد بلومنتال (ديمقراطي)، إضافة إلى تصريحات أدلى بها نواب آخرون، أبرزهم رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي، النائب "الجمهوري" براين ماست.

وأثارت هذه التحركات تساؤلات حول دوافعها الحقيقية والمحرك لها داخل أروقة صنع القرار الأمريكية، خاصة مع الدعم الذي تبديه إدارة الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، للرئيس السوري، أحمد الشرع، وإدارته في دمشق.

جلسة استماع في الكونجرس لمناقشة مستقبل سوريا والسياسة الأمريكية في مرحلة ما بعد سقوط بشار الأسد – 10 شباط 2026 (رويترز)

مشروع قانون "إنقاذ الكرد"

تقدم عضوا مجلس الشيوخ الأمريكي، غراهام وبلومنتال، باقتراح مشروع قانون لـ"إنقاذ الكرد" في 29 من كانون الثاني الماضي، وقالا إنه جاء ردًا على الهجمات التي تشنها قوات الحكومة السورية على "قسد" التي يغلب عليها الطابع القومي الكردي.

وينص القانون على فرض عقوبات على المسؤولين في الحكومة السورية والمؤسسات المالية، والأفراد الأجانب الذين يُجرون أي معاملات، بما في ذلك الدعم العسكري أو المالي، مع دمشق.

ويعتقد غراهام أن هناك دعمًا قويًا من الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) لفكرة حماية الكرد في سوريا وخارجها، لأنهم كانوا حليفًا موثوقًا للولايات المتحدة، وفق ما ذكره في بيان الإعلان عن مشروع القانون.

وقال إن "قسد" التي تضم عددًا كبيرًا من العناصر الكردية، تحملت العبء الأكبر من المعركة لهزيمة تنظيم "الدولة" خلال الولاية الأولى للرئيس ترامب.

وأضاف، "أدرك أن سوريا معقدة ثقافيًا وعرقيًا وسياسيًا، ومع ذلك، فإن مهاجمة الكرد تُضعف مكانة الولايات المتحدة بشكل كبير، وستعوق قدرة سوريا على النمو كدولة".

واعتبر أن الدول أو الجماعات التي تعتقد أن استهداف الكرد في سوريا أصبح مباحًا دون عواقب، هي "مخطئة تمامًا"، وفق تعبيره.

ماست: عبدي حليف موثوق

إلى جانب غراهام، برزت أيضًا مواقف لرئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي، براين ماست، الذي أشاد بدور "قسد" ووصف قائدها بـ"الحليف الموثوق"، واعدًا بالتواصل معه باستمرار باعتباره الصوت الأبرز في أي من هذه الاتفاقات وكل ما يحدث.

تصريحات ماست جاءت في مقابلة مصورة مع شبكة "روداو" (مقرها كردستان العراق) عقب جلسة استماع رسمية ومفتوحة لمناقشة مستقبل سوريا والسياسة الأمريكية في مرحلة ما بعد سقوط بشار الأسد، في 10 من شباط الحالي.

وبالرغم من أن ماست لم يجب صراحة عن سؤال "روداو" المتعلق بتمرير مشروع قانون "حماية الكرد"، وضمان تفعيل أي عقوبات في حال وقوع هجمات على المناطق الكردية، فإنه قال إن هناك قدرًا كبيرًا من الشك فيما يتعلق بمستقبل الاستقرار في سوريا بالنظر إلى تصرفات الشرع مؤخرًا.

وأضاف، "بالنظر إلى مسألة دمج الأقليات في الحكومة أو انعدام ذلك، فالأمر متروك للشرع لاتخاذ مسار مختلف ورسم مسار جديد، لكن لا يمكنني القول إن اللجنة ككل قد أعطت أي إشارة بأنها تتوقع شيئًا مختلفًا".

ما سبب الدعم؟

الباحث السياسي الدكتور نادر الخليل، قال إن تحركات بعض أعضاء "الكونجرس" الأمريكي مثل ماست وغراهام لدعم "قسد" ليست مجرد مبادرات فردية، وإنما هي انعكاس لوجود شبكة مصالح متداخلة في أمريكا.

وأضاف الخليل، في حديث إلى عنب بلدي، أن بعض التحركات ينطلق من خلفية أمنية وعسكرية، وهم من يرى أن الكرد كانوا الحليف الأكثر جدية في مواجهة تنظيم "الدولة"، وأن التخلي عنهم بهذا الشكل يضر بصورة واشنطن كقوة ليس لديها وفاء لحلفائها.

ويعزو غراهام، إلى جانب العديد من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب، مثل ماست، دعمهم لـ"قسد" بسبب محاربتها تنظيم "الدولة" على مر عدة سنوات، بدعم مباشر من التحالف الدولي، الذي تقوده أمريكا في الشرق الأوسط، لا سيما سوريا، وتلقت "قسد" الدعم المالي واللوجستي، فضلًا عن التغطية النيرانية بالطيران والقذائف، والمشاركة الميدانية في أثناء المعارك التي استمرت بين عامي 2017 و2019، أو من خلال التدريبات.

بالمقابل، أشار الخليل إلى وجود من يوظف الملف سياسيًا داخل الولايات المتحدة الامريكية، لاستخدامه كورقة ضغط على الإدارة الحالية، ليظهر نفسه بمظهر المدافع عن "القيم" والالتزامات الأخلاقية.

> لا يتحرك ماست وغراهام وغيرهما بدافع التعاطف فقط مع "قسد"، بل يبقى الدافع الأساسي هو مصالح سياسية وأمنية داخلية وخارجية. ربما لا تزال "قسد" تملك بعض الأدوات ولكنها باتت محدودة جدًا، ونتائج هذه التحركات ستكون أقرب إلى "رسائل سياسية" أكثر منها سياسات ملزمة. ودمشق تدرك ذلك وتتعامل مع هذه التحركات كـ"ضجيج سياسي" لا يُغيّر الاتجاه العام نحو انسحاب أمريكي وإعادة ترتيب أوراق النفوذ في المنطقة وفق رؤية ترامب.
>
> د. نادر الخليل
> باحث سياسي

كما أنه لا يمكن إغفال دور بعض جماعات الضغط المرتبطة بإسرائيل، وبعض الدوائر الأمنية التي ترى في استمرار دعم "قسد" وسيلة لتقييد النفوذ الإيراني والروسي في سوريا، وفق ما يراه الباحث.

هل تمتلك "قسد" أدوات ضغط؟

على الرغم من تراجع سيطرة "قسد"، فإنها كانت وما زالت تملك أوراق ضغط محدودة، وفق الباحث نادر الخليل، مثل ملف السجون والمخيمات، التي تضم آلافًا من عناصر تنظيم "الدولة" والتي فقدتها مؤخرًا.

وكانت تدير "قسد" العديد من السجون والمخيمات التي تحوي عناصر تنظيم "الدولة"، أبرزها سجن "الشدادي" ومخيم "الهول"، والتي فقدت السيطرة عليها خلال معاركها مع الحكومة السورية.

ونصت الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة و"قسد" على تسلم دمشق لهذا الملف، كما أن التحالف الدولي نقل 7000 آلاف سجين من تنظيم "الدولة" إلى العراق.

على جانب آخر، لا يزال هناك تأثير لشبكة علاقات "قسد" مع بعض أعضاء "الكونجرس"، وفق ما يراه الباحث، الذي أشار إلى وجود بعض الدعم الإعلامي والحقوقي الذي يستخدم سردية الكرد كأقلية مهددة.

ويبدو أن هذه الأدوات لا تزال تمنحها بعض القدرة والمناورة على البقاء في دائرة الاهتمام، على الرغم من تراجع وزنها الاستراتيجي الذي بدأ يتضاءل، بحسب الخليل.

ما تأثير هذه التحركات؟

يرى الباحث، الخليل، أن النتائج المتوقعة لهذه التحركات تبدو أقرب إلى الرمزية منها إلى العملية.

كما أنه قد نشهد طرح بعض مشاريع لقوانين أو توصيات لحماية الكرد، لكن تمريرها صعب في ظل توجه الإدارة الأمريكية نحو تقليص الانخراط العسكري المباشر وخاصة في سوريا، بحسب ما أشار إليه الخليل.

وعليه، فإن الأثر المباشر سيكون في إبطاء أو تعديل خطط الانسحاب، وليس في تغيير المسار العام.

أما بالنسبة لدمشق، فيبدو أن هذه التحركات تُقرأ كجزء من محاولة إبقاء "قسد" في المشهد، ولكنها أيضًا تكشف أن واشنطن ليست موحدة في موقفها، ما يمنح الحكومة السورية فرصة لاستثمار الانقسامات.

ويرى أن العلاقة بين الإدارة الأمريكية ودمشق ستظل متذبذبة لفترة ضمن رسائل مزدوجة بين الانفتاح الحذر على الدولة السورية وبين إبقاء ورقة "قسد" كأداة ضغط، مشيرًا إلى أن الاتجاه العام يدعم وحدة وسيطرة الدولة السورية الجديدة.

وتمتلك دمشق علاقة "مميزة" مع واشنطن، التي تبدي دعمها الواضح للحكومة السورية، لا سيما الرئيس ترامب، غير أن أطرافًا أخرى في الإدارة تحاول الحفاظ على وجود "قسد" وتمكين الروابط معها.

وفي حين تبدو مواقف واشنطن، خاصة الصادرة عن المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا، توم برات، أقرب إلى الحكومة، لا تزال ترى في "قسد" شريكًا موثوقًا وحليفًا لها في المنطقة.

ونقلت وكالة "رويترز" عن مسؤول غربي، طلب عدم الكشف عن هويته، أن الولايات المتحدة حثّت الرئيس السوري، الشرع، على التحلي بأقصى قدر من المرونة في التعامل مع مطالب "قسد".

وبحسب المسؤول، فإن نصيحة واشنطن تتمثل في تجنّب اتخاذ موقف متشدد، بوصف ذلك بادرة حسن نية تسهم في تثبيت التفاهمات القائمة، مشيرًا إلى وجود رغبة أمريكية في منح الكرد درجة من الاستقلالية، بما لا يهدد الحاجة الأساسية لوجود سلطة مركزية في دمشق.

يتضمن مشروع قانون "إنقاذ الكرد" النقاط التالية:

- يُقرّ بمساهمات "قسد" بقيادة الكرد في العمل مع الولايات المتحدة للقضاء على تنظيم "الدولة".
- يُعيد تصنيف "هيئة تحرير الشام" (التي كان يقودها الرئيس السوري أحمد الشرع) كمنظمة إرهابية أجنبية.
- يُلزم بمراجعة "الكونجرس" لإزالة سوريا من قائمة الدول الراعية للإرهاب.
- يمنح الرئيس صلاحية تعليق العقوبات بعد تصديقه أمام "الكونجرس" على توقف الحكومة السورية عن جميع الهجمات على "قسد" وحلفائها.
- يتضمن آلية إعادة فرض العقوبات، التي تُلزم الرئيس بإعادة فرض جميع العقوبات فورًا في حال استئناف الحكومة السورية جميع الهجمات على "قسد" أو حلفائها.

البدائل لا تسد الحاجة..

"العيس" بريف حلب محرومة من الكهرباء

حلب – محمد ديب بظت

رغم مرور خطوط التيار الكهربائي فوق بلدات وقرى ريف حلب الجنوبي، لا تزال بعض هذه المناطق خارج نطاق التغذية الكهربائية حتى اليوم، ومنها بلدة العيس وزمار والهضبة وبانص وجزرايا وحوير العيس وتل باجر.

أعمدة الأسمنت والأسلاك الممتدة على أطراف الطرق الزراعية تحضر في المشهد اليومي لهذه القرى، لكنها لم تنقل التيار إلى المنازل، ما دفع الأهالي للاعتماد على بدائل مكلفة، سواء كانت ألواحًا شمسية أو مولدات كهربائية، لتأمين الحد الأدنى من الكهرباء وتشغيل الأجهزة الأساسية والإنارة.

هذا التناقض بين وجود الشبكة العامة وغياب الخدمة الفعلية، يثير تساؤلات مستمرة حول أسباب عدم ربط هذه القرى بالكهرباء، وإذا ما كانت المشكلة تكمن في غياب شبكات التوزيع ومراكز التحويل داخل هذه القرى، أم أن هناك عوامل تمويلية وفنية عاقت استكمال تمديدات الكهرباء، خاصة مع إعلان وزارة الطاقة مؤخرًا عن تركيب محولة باستطاعة 400 ميجا لمحطة تحويل الزربة في ريف حلب الجنوبي.

بالنسبة لسكان الريف الجنوبي، يبدو أن وجود أعمدة على أطراف الطرق ليس أكثر من مشهد بصري يذكرهم بالتيار الكهربائي الغائب عن منازلهم، في حين يستمر الاعتماد على بدائل مكلفة لا تتوفر للجميع، ما يعكس حجم المعاناة اليومية التي يعيشها الأهالي في هذه المناطق.

التيار لا يصل

قال حسين العبد، مختار بلدة العيس، لعنب بلدي، إن خطوط التوتر العالي تمر فوق البلدة، لكن التيار الكهربائي لم يصل إلى المنازل بعد، مرجعًا السبب إلى قلة الأعمدة ومحطات التحويل اللازمة لتوزيع الكهرباء داخل البلدة.

وأضاف أن بعض القرى القريبة مثل الحاضر والزربة وبرقم استفادت من التغذية الكهربائية، بينما تبقى بقية القرى في الريف الجنوبي خارج الشبكة.

وأشار العبد إلى أن السكان يعتمدون على الطاقة البديلة كحل مؤقت، لكنها مكلفة جدًا، إذ تتراوح تكلفتها بين 1000 و1500 دولار، ما يجعلها خارج قدرة الكثير من السكان على تركيبها، وبالتالي يظل جزء كبير من الريف الجنوبي يفتقد الكهرباء رغم مرور الشبكة العامة على أراضيهم.

قال محمود سرحان، أحد سكان بلدة العيس، لعنب بلدي، إن أغلبية الأهالي يعتمدون اليوم على الطاقة الشمسية لتأمين الحد الأدنى من الإنارة.

وأضاف أن نظام الطاقة الشمسية لديه يضم خمسة ألواح تبلغ تكلفة كل واحد حوالي 55 دولارًا، إضافة إلى بطاريتين بسعة 200 أمبير وألواح خاصة لتدفئة المياه، غير أن هذا النظام يعتمد بطبيعة الأحوال على وجود الشمس.

خلال فصل الصيف، تكون شدة الشمس كافية لشحن البطاريات بشكل كامل، لكن حاليًا مع فصل الشتاء وفي الأيام المليدة بالغيوم أو عند انخفاض أشعة الشمس، لا تكفي الطاقة لتشغيل الإنارة لأكثر من نصف اليوم أو قبل حلول المغرب، بحسب محمود.

وأشار إلى أن الاعتماد على هذه الطريقة يمثل عبئًا ماليًا إضافيًا على الأسر بسبب تكلفة الألواح والبطاريات والصيانة الدورية، ما يعكس حجم التحديات اليومية التي يواجهها أهالي العيس في ظل غياب الكهرباء الرسمية.

فيما قال أحمد الحسين، أحد سكان العيس، إن وجود الكهرباء النظامية أصبح ضرورة يومية، خصوصًا لإمكانية استخدامها في التدفئة خلال فصل الشتاء وتشغيل الأجهزة المنزلية الأساسية.

الاعتماد على الطاقة البديلة لا يوفر الأريحية في تشغيل جميع الأجهزة المنزلية، إذ غالبًا ما يضطر السكان لتقنين استخدامها بين الإنارة والثلاجة والغسالة.

وفي الأيام التي تقل فيها أشعة الشمس، يصبح تشغيل الأجهزة محدودًا أكثر، ما يجعل الأهالي يعيشون يوميًا حالة من عدم الراحة.

وبرأي أحمد، فإن تحسن البنية التحتية في مدينة حلب وزيادة ساعات تشغيل الكهرباء في المناطق المركزية يبرز الفارق الكبير بين المدينة والريف الجنوبي، ما يفرض على الجهات المعنية تقديم اهتمام أكبر لسكان القرى لضمان خدمة كهربائية مستقرة تلبي احتياجاتهم الأساسية، خصوصًا مع ارتفاع تكلفة الطاقة البديلة وعدم كفاءتها في بعض الأوقات.

وتواصلت عنب بلدي مع الشركة العامة للكهرباء في محافظة حلب للحصول على توضيح حول أسباب تأخر إيصال التيار إلى ريف حلب الجنوبي، لكنها لم تتلقَّ أي رد حتى الآن.

ميزانية ضخمة

من جهته، قال مسؤول قطاع الكهرباء في المكتب التنفيذي لمحافظة حلب، يوسف الشبلي، لعنب بلدي، إن الوضع في ريف حلب الجنوبي مختلف بين منطقة وأخرى، موضحًا أن نصف الريف تقريبًا لا تصل إليه الكهرباء.

وأوضح الشبلي أن السبب الرئيس يعود إلى غياب الأعمدة والكوابل الممددة ومراكز التحويل، إذ إن البنية التحتية في هذه المناطق تعرضت لتدمير كامل، ووصف الوضع بأنه "دمار نهائي".

وأشار الشبلي إلى أن الخطط لتأمين الكهرباء جاهزة، لكن تنفيذها يحتاج إلى ميزانيات ضخمة، مؤكدًا أن العمل مستمر والتنسيق قائم مع المنظمات الدولية لتأمين الدعم اللازم لمشاريع كهذه، وهو ما يتطلب موارد كبيرة وجهودًا مستمرة لضمان إيصال الكهرباء لسكان الريف الجنوبي.

طرطوس.. إجراءات لمعالجة فوضى إشغالات الأرصفة

طرطوس – شعبان شامیه

اشتكى عدد من أهالي مدينة طرطوس عبر عنب بلدي فوضى إشغالات السيارات للأرصفة وضرورة إيجاد حلول جذرية لها، كما أن أصحاب معارض السيارات يستغلون الأرصفة والشوارع دون أي ضوابط أو احترام لحق المواطنين بالمرور الآمن، بحسب قول الأهالي، وهو ما يسبب تشوهًا تنظيميًا.

وبحسب الشكاوى التي رصدها مراسل عنب بلدي في طرطوس، يضطر طلاب المدارس أحيانًا للسير على الطرق ووسط الشوارع بسبب إشغال الأرصفة سواء من "البسطات" والعربات أو التعديات من قبل أصحاب معارض السيارات والمحال التجارية، وسط مناشدات لمجلس مدينة طرطوس والمعنيين لإيجاد حلول سريعة لهذه المعاناة المستمرة منذ أشهر طويلة.

وشهدت محافظة طرطوس، حالها حال بقية المحافظات، زيادة كبيرة في أعداد السيارات الجديدة والمستعملة، مع فتح الباب أمام استيرادها، ما أدى إلى توسع قطاع تجارة السيارات بشكل ملحوظ، في حين أن معظم المعارض محدودة المساحة، ما دفع التجار لاستغلال الأرصفة والشوارع المقابلة في ظل غياب الضوابط أو تغييبها.

مطالبات بحلول جذرية

قال محمد (صاحب أحد المحال التجارية)، لعنب بلدي، إن أصحاب معارض السيارات يعرضون سياراتهم على الرصيف أمام مكاتبهم، إذ يشغلون عدة أمتار وكأنها جزء من المعرض، ما يجبر المواطنين على العبور بين السيارات، الأمر الذي يومية لإزالة الإشغالات عن الأرصفة.

وأكد حليمة أن هناك حملات مكثفة حاليًا لإشغالات السيارات على الأرصفة، مع معالجات وحلول "ترغيبية" للالتزام، كاشفًا عن زيادة في رسوم الإشغالات بهدف الحد منها، بالتزامن مع التشديد في تطبيق الأنظمة والقوانين.

ولفت حليمة إلى عدم وجود تهاون في المخالفات الجديدة، مؤكدًا أن الجميع سواء عند تطبيق العقوبات.

وبيّن رئيس مجلس مدينة طرطوس أن مراحل معالجة المخالفات تشمل الإنذار للإزالة، ثم الهدم و"التشميع" عند التعذر مع الإحالة للقضاء.

مجلس مدينة طرطوس يرد

في رده على الإجراءات المتخذة لتخفيف الازدحام الحاصل ومعالجة الإشكالات المرتبطة بإشغالات الأرصفة، قال رئيس مجلس مدينة طرطوس، شادي حليمة، لعنب بلدي، إن هناك حملات يومية لإزالة الإشغالات عن الأرصفة.

وأكد حليمة أن هناك حملات مكثفة حاليًا لإشغالات السيارات على الأرصفة، مع معالجات وحلول "ترغيبية" للالتزام، كاشفًا عن زيادة في رسوم الإشغالات بهدف الحد منها، بالتزامن مع التشديد في تطبيق الأنظمة والقوانين.

ولفت حليمة إلى عدم وجود تهاون في المخالفات الجديدة، مؤكدًا أن الجميع سواء عند تطبيق العقوبات.

وبيّن رئيس مجلس مدينة طرطوس أن مراحل معالجة المخالفات تشمل الإنذار للإزالة، ثم الهدم و"التشميع" عند التعذر مع الإحالة للقضاء.

"البلدية" تمنح رخصًا للإشغالات العامة

حول رخص الإشغالات العامة التي يجري منحها، قال حليمة، لعنب بلدي، إنها تتضمن رخص موقف سيارة خاص على الطريق و"كرفان خدمة" وعربة و"بسطة" وسيارة جوالة للبيع.

ولفت حليمة إلى أن عوائد هذه الرخص تعود لخزينة مجلس مدينة طرطوس، إذ تعتبر من موارد إيرادات موازنة البلدية وتصرف مباشرة من مصاريف البلدية في الخدمات المحلية.

سوق لمعارض السيارات خارج طرطوس

في وقت سابق، أعلن حليمة عن إعداد دراسة متكاملة لإحداث سوق خاص لمعارض السيارات على أطراف مدينة طرطوس، بحسب ما نقله مراسل عنب بلدي في طرطوس.

وتهدف الخطوة إلى "تنظيم هذا النشاط والحد من الازدحام المروري داخل المدينة، وما يرافقه من تأثيرات سلبية على الراحة العامة".

جاء ذلك خلال اجتماع عقده مجلس مدينة طرطوس برئاسة حليمة، وبمشاركة رئيس غرفة تجارة وصناعة طرطوس وعدد من ممثلي معارض السيارات في المحافظة.

وتناول الاجتماع واقع إشغال الأرصفة والشوارع من قبل معارض السيارات، وما يسببه ذلك من عرقلة لحركة السير، ومخاطر على السلامة المرورية، إضافة إلى التأثير السلبي على المظهر الجمالي والحضاري للمدينة.

وبحسب المراسل، طُرحت مجموعة من المقترحات لمعالجة هذه الإشكاليات، بما يتوافق مع القوانين والأنظمة النافذة، مع التشديد على ضرورة تعاون أصحاب المعارض مع الإجراءات المزمع اتخاذها، بما يضمن تحقيق المصلحة العامة دون الإضرار بحقوق أي جهة.

إشغالات الأرصفة بسيارات أحد المعارض في محافظة طرطوس – 13 شباط 2026 (عنب بلدي)

"عين الباد" بحماة..
سكان وسط نفايات المسالخ والحيوانات النافقة

تراكم النفايات وبقايا المسالخ عند مدخل حي عين الباد في حماة – 10 شباط 2026 (عنب بلدي)

حماة – عدي الحاج حسين

يعيش أهالي حي عين الباد في مدينة حماة كارثة بيئية وصحية غير مسبوقة، تحولت معها الحياة اليومية إلى معاناة مزدوجة، إذ لم يعد الطريق الوحيد المؤدي إلى الحي مجرد ممر للعبور، بل تحول إلى مكب مفتوح لفضلات المسالخ والحيوانات النافقة، يجاور مداخل المنازل والمدرسة في المنطقة، وسط غياب كامل لأي تحرك جاد من الجهات المعنية.

تحدث أهالي الحي لعنب بلدي عن معاناتهم اليومية، جراء انتشار الروائح الكريهة، والأمراض الجلدية، والكلاب الشاردة التي باتت تتغذى على الجيف المتراكمة في المنطقة، ما جعلهم يعيشون في عزلة قسرية، خجلًا من استقبال الضيوف، وخوفًا من هجوم الكلاب على أطفالهم أو إصابتهم بـ"حبة السنة".

"الطريق الوحيد".. مكب للنفايات

خالد النايف، أحد سكان الحي، روى لعنب بلدي، بلهجة يملؤها الأسف، تفاصيل المعاناة اليومية التي يعيشها أهالي المنطقة بسبب الكارثة البيئية المحيطة بطريق مدخل حيهم.

ووصف خالد الوضع بأنه "كارثي"، مشيرًا إلى أن طريق الحي من جهة المسلخ البلدي، إضافة إلى منطقة المزارب باتت مكبًا عشوائيًا لفضلات المسالخ والجيف.

و"ما يزيد الطين بلة"، وفق قوله، أن الجرافات (التركسات) تقوم فقط بإزاحة "القاذورات" عن وسط الطريق لتكديسها في أكوام عالية، مما يخلي مساحات جديدة تسمح للمخالفين بإلقاء المزيد من الفضلات.

تحدث خالد عن حادثة تعرض طفل لعضة كلب في ساقه خلال توجهه إلى مفرق الحي. هذه الكلاب، التي "استوطنت" نتيجة تغذيتها المستمرة على دماء وجيف المسالخ، تهاجم المارة وأصحاب الدراجات النارية بشراسة.

قال خالد، إن إصابة الطفل كانت بليغة، وكادت أن تؤدي إلى بتر ساقه.

"كارثة أخرى" مع فصل الصيف، أضاف خالد، وهي انتشار الحشرات والبعوض فوق أكوام الجيف، ما أدى إلى انتشار مرض "الليشمانيا" (حبة السنة) بين أطفال المنطقة، مخلفًا إصابات وتشوهات واضحة في الوجوه والأيدي.

هذا الطريق هو المنفذ الوحيد لأهالي الحي، بحسب خالد، الذي قال إنه بسبب حالة الطريق التي وصفها بـ"المقرفة" أصبح السكان يشعرون بحرج شديد أمام ضيوفهم.

مدرسة محاصرة بالقمامة

"الواقع هنا يتجاوز الوصف، القمامة والجيف تحاصرنا من كل جانب، والطريق الذي يسلكه الطلاب القادمون من منطقة المزارب ليس مجرد طريق، بل هو مكب للحيوانات النافقة التي تتكوم على جانبيه أمام أعين الصغار"، هكذا تحدثت براءة، وهي مديرة مدرسة "عين الباد"، عن الواقع المحيط بالمدرسة.

وقالت مديرة المدرسة لعنب بلدي، "بدأنا ندفع الثمن صحيًا، حبة السنة (الليشمانيا) تنتشر بشكل مخيف بين الطلاب بسبب القوارض والحشرات. ليس الأطفال وحدهم، بل حتى الكادر التدريسي. إحدى الزميلات تعاني من الربو، وقد ساءت حالتها جدًا بسبب الروائح الكريهة، لدرجة أنها تفكر جديًا بترك المدرسة والرحيل لمجرد الهروب من هذا الطريق".

وأكدت المديرة أنه بسبب سوء حالة الطريق وتراكم النفايات، "بات الوصول إلى المدرسة معضلة. لا أحد يرضى أن يأتي إلى هنا، حتى وسائل المواصلات تعجز عن الوصول، والمعلمات يعانين الأمرَّين. صرنا في عزلة يفرضها القرف والإهمال".

ووجهت مديرة المدرسة رسالة للجهات المسؤولة، "أدعو كل مسؤول ليأتي ويرى بعينه ما يعيشه هؤلاء الأطفال. ما نتحدث عنه ليس مجرد قمامة، بل هو انتهاك صارخ لكل معاني الإنسانية والطفولة".

منطقة ضائعة بين الحي والقرية

أحمد خلوف، عضو لجنة الحي، لم يخفِ، في حديث إلى عنب بلدي، إحباطه مما آلت إليه الأمور كاشفًا عن أبعاد جديدة للأزمة في الحي الذي بات بلا هوية إدارية ولا خدمات.

أوضح خلوف أن عين الباد تعاني من ضياع هويتها الإدارية بين تصنيفها كقرية أو حي تابع لمدينة حماة.

وذكر أن هذا التخبط تسبب بغياب الميزانيات الخدمية، فحين يطالب الأهالي بالخدمات يُقال لهم "أنتم حي"، وعند مراجعة مؤسسات المدينة يُرد عليهم "أنتم قرية"، لتسقط المنطقة في سلة النسيان.

أشار خلوف إلى أن عائلته كانت ضحية مباشرة، حيث أصيبت زوجته وأربعة من أبنائه الخمسة بمرض "الليشمانيا".

ولفت إلى أن المنطقة تعاني من انتشار كثيف للكلاب الشاردة التي تهاجم السكان وتسبب الرعب للأطفال، خاصة أمام المدرسة والمسجد.

وأضاف أن مدرسة الحي تفتقر تمامًا لسور يحمي الطلاب. السيارات والدراجات النارية والكلاب الشاردة تمر داخل ساحة المدرسة وبين الطلاب في أثناء الدوام. كما أن المقاعد الدراسية محطمة، مع نقص حاد في المياه والمرافق الصحية.

وأكد أن العديد من الأهالي اضطروا لنقل أطفالهم إلى مدارس المدينة بتكاليف باهظة، بينما ترك الفقراء التعليم نهائيًا خوفًا على سلامة أولادهم.

في وصف لمشكلة المياه، أشار خلوف إلى أن هناك ثلاث آبار في أراضي عين الباد تضخ المياه لمناطق تبعد 11 كم، بينما يحرم سكان الحي من بئر لا يبعد عنهم سوى كيلومتر واحد. ويضطر الأهالي لشراء صهاريج المياه بأسعار مرتفعة بسبب تهالك الشبكة ونظام "الدور" الذي لا يوفر المياه سوى يومين في الأسبوع.

ولفت إلى أن مدخل الحي يفتقر للإنارة تمامًا، ما جعله عرضة للجرائم، إذ وقعت جريمة قتل قبل عامين، قتل فيها شاب، استغل فيها الجناة الظلام الدامس بهدف سرقة دراجته النارية.

كما أكد أنه قدم العديد من الطلبات للبلدية ولجنة الحي والمختار، لكن دون أي تنفيذ على أرض الواقع.

حجز آليات مخالفة.. وعود بخطة مراقبة

بين شهادات الأهالي الموجعة، ومسؤولية الجهات الرسمية المحدودة، يبقى سكان حي عين الباد تحت كارثة بيئية تستفحل يومًا بعد يوم، وإهمال يفتك بحقهم في العيش بكرامة.

المسؤول في مديرية النظافة بمجلس مدينة حماة، علاء عبد الغني عربو، قدّم لعنب بلدي روايته للأزمة، معترفًا بوجود تقصير، ومقدمًا وعودًا جديدة.

وفي رده على أسباب عودة الرمي العشوائي، أرجعها عربو إلى عدم وجود رقابة كافية، وتقصير في تطبيق الإجراءات القانونية ضد المخالفين، إضافة إلى نقص التوعية البيئية لدى بعض المواطنين وأصحاب المنشآت، وكذلك قلة الموارد البشرية والمالية، وعدم وجود دوريات مراقبة منتظمة.

وحول غياب الشاخصات التحذيرية أو الإجراءات الهندسية، أوضح عربو أن العمل جارٍ لوضعها وستنفذ قريبًا بهدف منع وصول الشاحنات إلى الموقع.

وبيّن أن المجلس يمتلك قائمة بأسماء المنشآت المخالفة، وسيُتخذ الإجراء القانوني بحقها.

وفي ما يخص العقوبات، قال إنه سيتم تطبيق قانون النظافة رقم "49" لعام 2004 وتعديلاته، وقرار محافظة حماة رقم "22" لعام 2025، مشيرًا إلى أنه تم حجز عدد من الآليات المخالفة لرمي المخلفات داخل الأحياء السكنية.

وأكد أن المديرية تقوم بترحيل هذه المخلفات بشكل دوري، ويوجد تعاون مع قوى الأمن الداخلي التي قامت بحجز عشرات السيارات المخالفة، مع خطة لتشكيل دوريات "شرطة بلدية" لمراقبة المحور.

ووعد بتنظيف الموقع بشكل نهائي، ومراقبته بشكل مستمر لمنع عودة الرمي العشوائي، مع العمل على توعية المواطنين بأهمية الحفاظ على النظافة البيئية.

تراكم النفايات وبقايا المسالخ عند مدخل حي عين الباد في حماة – 10 شباط 2026 (عنب بلدي)

تعديات تفشت تحت سيطرة "قسد"

إشكاليات قانونية لبيع وشراء الأملاك العامة بالرقة

الرقة – أحمد الحمدي

تفاجأ حمزة الخضر (45 عامًا)، وهو من المقيمين في مدينة الرقة شمالي سوريا، بأن أرض المنزل الذي اشتراه قبل عدة سنوات هي بالأساس أرض مخصصة للمطار الزراعي بالمحافظة وليست ملكية خاصة، كما أوهمه الشخص الذي باعه إياها نهاية العام 2022.

وقال حمزة لعنب بلدي، إنه قرر أن يبيع منزله بعد سقوط النظام، للتوجه إلى قريته بريف محافظة دير الزور، قبل أن يطلب منه الشاري تسلسل عقود يظهر الشخص الأساسي الذي كان يملك الأرض، وعلى إثر ذلك توجه للبائع الذي أخبره أنه بالفعل مطار زراعي، وأنه استحوذ عليه بعد خروج النظام من الرقة عام 2013.

وأشار إلى أن البائع قال له عندما اشترى الأرض إنها مسجلة باسمه كمالك، إلا أن نقل الملكية يتعذر حينها بسبب تعطل عمل المؤسسات الحكومية في الرقة، وإيقاف معاملات نقل الملكية، وأنه سيفرغها باسمه حال عودة المؤسسات.

وشهدت بعض مناطق شمالي سوريا، بما فيها محافظة الرقة، انتشار ظاهرة الاستيلاء على أملاك الدولة وبيعها بشكل غير قانوني، إذ إن كثيرًا من الأراضي والمباني المخصصة لأغراض عامة تم إدراجها على أنها ملك خاص، وسط غياب الرقابة القانونية وتعطل المؤسسات الحكومية، ما وضع السكان أمام مخاطر قانونية واقتصادية كبيرة.

مبنى مخالف في حي العشّاب يوجد إنذار من مجلس مدينة الرقة لإزالته – 14 شباط 2026 (عنب بلدي/ أحمد الحمدي)

هشاشة حماية الأملاك العامة

هذا الوضع تسبب بتعقيدات في نقل الملكية وإجراء المعاملات الرسمية، كما عكس هشاشة آليات حماية الأملاك العامة خلال فترة سيطرة "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) على المحافظة، وطرح تساؤلات حول قدرة الدولة على ضبط هذه الممارسات وضمان حقوق المواطنين والممتلكات العامة.

وقال سكان من الرقة تحدثوا لعنب بلدي، إنهم كانوا يضطرون لإجراء عقود خارج إطار المؤسسات لتسيير شؤونهم في عملية بيع وشراء العقارات، على أمل تثبيتها حين عودة المؤسسات الحكومية للعمل.

واعتمد السكان على آلية أسموها "تسلسل العقود"، التي تتضمن مجموعة من العقود تبدأ بالمالك الأساسي ثم الذي يليه وصولًا إلى المالك الذي يشغل العقار حاليًا، إلا أن هذه الآلية لا تعد سندًا قانونيًا، خصوصًا في حال طلب المالك الحالي دليلًا على أن الملك خاص وليس من الأملاك العامة.

وأكد المحامي محمد العواد، أن الاستيلاء على أملاك الدولة وبيعها بشكل غير قانوني، إذ إن كثيرًا من الأراضي والمباني المخصصة لأغراض عامة لا يجوز التصرف فيها إلا عبر الإجراءات الرسمية للجهات الحكومية المختصة وتسجيلها في الدوائر العقارية، من قبل الجهات صاحبة العلاقة.

وأشار العواد، في حديث لعنب بلدي، إلى أن أي عقود تُبرم خارج هذا الإطار، مثل ما يُعرف بـ"تسلسل العقود"، لا تمنح المشتري حقًا قانونيًا مستقلًا، وقد تُلغى في حال الطعن القضائي أو مطالبة الدولة باسترداد الأرض، مؤكدًا أن هذا الوضع يضع المواطنين في موقف قانوني هش، خصوصًا في المناطق التي شهدت نزاعات كبيرة وتغييرات إدارية بعد عام 2011.

وشدد على أن أي تسلط أو استيلاء على الأملاك العامة دون أمر صادر عن الدولة يُعدّ باطلًا بشكل مطلق ولا يترتب عليه أي أثر قانوني، مشيرًا إلى أنه لا يوجد أي تعويض للأشخاص الذين اشتروا أراضي من أملاك عامة، لأن هذه التصرفات تُعد غير مشروعة من الأساس.

وأوضح العواد أن القضاء يملك اليوم صلاحية إعادة هذه الأملاك إلى الدولة، كما أن مديرية أملاك الدولة أو البلديات أو المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بتلك الأملاك تستطيع، بشكل مستقل، استرجاعها، استنادًا إلى القوانين النافذة التي تحمي الأملاك العامة، ومنها قانون البلديات، إضافة إلى القوانين الجزائية والمدنية ذات الصلة.

وفيما يتعلق بالمطار الزراعي في محافظة الرقة، الذي تم الاستيلاء عليه من قبل جهات نافذة خلال فترة سيطرة "قسد" على المحافظة، توقع المحامي أن يعود هذا الموقع إلى وزارة الزراعة، بوصفها الجهة الوحيدة المخولة قانونيًا ببيع هذا النوع من الأملاك.

وأكد أن هذه المسائل تتصل بنصوص قانونية واضحة، مشددًا على أن "قسد" لا تملك أي شرعية قانونية، وأن ما جرى من تصرفات في هذا السياق يُعد غير قانوني، وقد سُمح لنافذين ضمنها باستخدام الأملاك العامة والتعدي عليها .

"الأملاك العامة.. لا تباع ولا تكتسب بالتقادم"

المحامي محمد العواد، أشار إلى وجود قاعدة قانونية تنص على أن "الأملاك العامة لا تُباع ولا تُكتسب بالتقادم"، وأن أي تصرف يقع عليها يُعد باطلًا ولا يحظى بأي حماية قانونية، كما لا يترتب عليه أي تعويض، وأن هذه التجاوزات لا يمكن تحصينها قانونيًا مهما طال الزمن.

وقال إن الدولة قادرة على إزالة جميع التعديات التي طالت الأملاك العامة أو سواء كانت أبنية مشيّدة عليها أو مقاسم جرى إشغالها، مؤكدًا أن القضاء يستطيع استرجاع أملاك الدولة بشكل مستقل.

كما أن الجهات المعنية بإدارة هذه الأملاك، مثل البلديات أو المديريات التنفيذية، تملك الصلاحية القانونية لاتخاذ الإجراءات اللازمة وفق القوانين الخاصة التي تحمي الأملاك العامة.

وأوضح أن منظومة الحماية القانونية للأملاك العامة تستند إلى عدة تشريعات، من بينها قانون أملاك الدولة الصادر بالمرسوم رقم "52" لعام 1959، والقانون المدني، إضافة إلى قوانين أخرى مثل قانون البلديات، وقانون الحراج، وقانون التخطيط العمراني، وقانون الطرقات العامة، إلى جانب النصوص الجزائية والمدنية، وحتى الدستور نفسه.

وأكد أن الحماية تبدأ من الدستور، ثم تتكرس في القانون المدني ابتداء من المادة "87"، فيما تتجلى الحماية الجزائية في قانون العقوبات العام، ولا سيما المواد من "721" حتى "723"، التي تجرّم التعدي على الأملاك العامة وتمنح الدولة الأدوات القانونية لاستردادها ومحاسبة المتجاوزين.

القضاء هو الفصل

مدير المصالح العقارية في الرقة، حميدي الأحمد، قال إن المديرية بدأت بعد دخول الحكومة السورية إلى المحافظة، في 18 من كانون الثاني الماضي، عملية لجرد وإحصاء الأملاك العامة، والكشف عن التعديات التي طالتها على مدار السنوات الماضية.

وأضاف، في تصريح لعنب بلدي، أن المديرية ستحول قضايا التعدي على الأملاك العامة إلى القضاء، الذي سيقوم بدوره بالبت في تلك القضايا، وأن القرار الفصل يعود إلى المؤسسة القضائية.

واعتبر أن خروج النظام من المحافظة ليس ذريعة للتعدي على الأملاك العامة، التي من المفترض أن تكون ملكًا للشعب، وألا ترتبط بموقف سياسي يمنح بعض الأشخاص أهلية التصرف بها، على حد تعبيره.

وحول إمكانية تعويض السكان الذين اشتروا أملاكًا عامة، أكد مدير المصالح العقارية، أن الأمر مترو للقضاء ومن غير المعقول أن تتحمل الدولة مسؤولية التعدي.

ماذا فعلت "الإدارة الذاتية"؟

خلال فترة حكم "قسد" لمحافظة الرقة، أصدر "المجلس التشريعي" التابع لـ"الإدارة الذاتية"، منتصف كانون الثاني 2021، قرارًا يمنع "منعًا باتًا" البناء (التشييد أو التشجير أو التسوير) على أراضي أملاك الدولة، وتملّك أو بيع أو شراء الأملاك العامة (عقود الإيجار، وضع اليد) بعد تاريخ 4 من آذار 2013، "حفاظًا على الأملاك العامة".

كما منع جميع المكاتب العقارية من بيع أو شراء أو أي وساطة عقارية تقع على أراضي الأملاك العامة، الزراعية وغير الزراعية، تحت طائلة المساءلة القانونية، واعتبر أن أي إجراء "مخالف" يعد كأنه لم يكن، وتُبطل جميع آثاره ومفاعيله القانونية.

وأكد الصحفي عمار عبد اللطيف، أن قرار "المجلس التشريعي" طُبق بالفعل لكن على الفقراء والبسطاء وليس على المتنفذين داخل "قسد" و"الإدارة الذاتية"، وفق تعبيره.

وأشار عبد اللطيف إلى أن لجنة الأملاك العامة التابعة لـ"مجلس الرقة المدني" لم تكن قادرة على فرض قرارات استرجاع الأملاك العامة أو حمايتها على أشخاص كانوا يتمتعون بالنفوذ والذين عملوا بدورهم على التصرف بها وبيعها.

ولفت الصحفي إلى أن الذين كانوا يشترون الأملاك العامة يستندون إلى قوة نفوذ أشخاص باعوهم إياها، إلا أن هذه القوة سقطت بمجرد خروج "قسد" من الرقة.

مبنى مخالف في حي العشّاب يوجد إنذار من مجلس مدينة الرقة لإزالته – 14 شباط 2026 (عنب بلدي/ أحمد الحمدي)

الحسكة بين "فكي" السيطرة.. المؤسسات مغلقة والمعاناة متواصلة

عنصر من أسايش التابعة لقوات سوريا الديمقراطية أمام مدخل إحدى المؤسسات الحكومية بالحسكة – 8 كانون الأول 2024 (وكالة هاوار)

عنب بلدي – الحسكة

لم تكن محافظة الحسكة، "خزان السوريين" من القمح والنفط، تتوقع أن يطول أمد "الشلل الإداري" الذي أصاب مفاصلها عقب التحولات الكبرى التي شهدتها سوريا في كانون الأول 2024.

وبينما كانت الآمال معقودة على استقرار إداري يحفظ حقوق المواطنين بعد سقوط النظام السابق، تحولت المحافظة إلى ساحة لتجاذب السيطرة بين الحكومة السورية في دمشق وبين "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، تاركة ملايين المدنيين في ضياع قانوني وإداري.

مع حلول شباط الحالي، وبالرغم من التطورات العسكرية الأخيرة التي أدت إلى سيطرة الحكومة السورية على أجزاء واسعة من ريف المحافظة، لا تزال مديرتا الحسكة والقامشلي وأريافهما القريبة تحت سيطرة "قسد"، ولا تزال المؤسسات الحكومية الخدمية الأساسية مغلقة، وسط تبادل لالتهامات حول عرقلة تشغيلها الذي كان من المفترض أن ينهي هذه المعاناة.

إرث "المربعات" وثمن السيطرة

عقب سقوط النظام في 8 من كانون الأول 2024، سارعت "قسد" إلى بسط سيطرتها الكاملة على ما كان يُعرف بـ"المربعات الأمنية" في مدينتي الحسكة والقامشلي، وسيطرت على مطار "القامشلي" الدولي والمصارف والكليات الجامعية.

هذا التحول لم يكن عسكريًا فحسب، بل تبعه إغلاق ممنهج للمؤسسات الرسمية التابعة للحكومة المركزية، ما أدى إلى خروج المحافظة فعليًا عن النظام الإداري للدولة.

شمل الإغلاق مديريات الأحوال المدنية (النفوس)، والمحاكم المركزية، والسجلات العقارية. هذا الإجراء خلق فراغًا قانونيًا، فالحكومة السورية لا تعترف بالوثائق الصادرة عن "الإدارة الذاتية"، و"قسد" تمنع الموظفين التابعين لدمشق من ممارسة مهامهم داخل مقارهم الرسمية في المدن التي تسيطر عليها.

اتفاق 30 من كانون الثاني.. آمال مجهضة

في مطلع العام الحالي، وتحديدًا في 30 من كانون الثاني، تم إبرام اتفاق بين الحكومة السورية و"قسد" برعاية أمريكية- فرنسية يقضي بترتيب عملية "الدمج"، إلا أنه حتى اللحظة لم يسهم في فتح المؤسسات الخدمية في الحسكة والقامشلي، وتسهيل حياة المدنيين وتثبيت تفاهمات تقنية وإدارية.

قال الناشط المدني "خالد العلي" (اسم مستعار لأسباب أمنية) لعنب بلدي، "استبشرنا خيرًا باتفاق 30 من كانون الثاني، ظننا أن السياسة ستُنحى جانبًا أمام حاجة الناس للهويات وشهادات الميلاد، لكن ما حدث هو العكس. كل طرف يستخدم المؤسسات كورقة ضغط. الحكومة في دمشق تشترط السيادة الكاملة، و(قسد) ترفض التنازل عن إدارتها الأمنية للمدن التي تضم هذه المؤسسات".

الاستعصاء السياسي أدى إلى استمرار إغلاق "النفوس" والمحاكم، حتى بعد أن استعادت القوات الحكومية السيطرة على مساحات في ريف الحسكة الجنوبي والغربي في الربع الأول من العام الحالي، ما أوجد مفارقة غريبة: ريف تحت سلطة دمشق إداريًا وعسكريًا، ومركز مدينة (عصب الخدمات) مغلق بقرار سياسي وأمني.

معاناة "الأوراق الثبوتية".. رحلة المليونين

يواجه سكان الحسكة والقامشلي صعوبات بالغة في استخراج أو تثبيت الوثائق الشخصية، وتسجيل مولود جديد أو واقعة زواج بات يتطلب سفرًا شاقًا ومكلفًا نحو دير الزور أو دمشق، وهي رحلة تحمل تكاليف باهظة.

عدنان الأحمد، أحد سكان مدينة القامشلي، يروي تجربته لعنب بلدي قائلًا: "رُزقت بطفل منذ ستة أشهر، وحتى الآن لم أتمكن من تسجيله في السجلات الرسمية للدولة. مكتب النفوس في القامشلي مغلق، واضطررت لتكليف محامٍ في دمشق، حيث تجاوزت التكاليف مع أجور السفر والمعاملات مليوني ليرة سورية. نحن نعيش في سجن إداري كبير".

ولا تقتصر المشكلة على المواليد، بل تمتد إلى البطاقات الشخصية (الهويات). منصور الحسين، شاب من الحسكة، يعبر عن قلقه من فقدان هويته القديمة أو تلفها: "دون هوية رسمية، لا يمكنني عبور أي حاجز باتجاه المحافظات الأخرى، ولا يمكنني إجراء أي معاملة بنكية. (الإدارة الذاتية) تمنحنا وثائق محلية، لكنها لا تنفعنا إذا أردنا السفر خارج مناطق سيطرتها أو استكمال تعليمنا في جامعات الدولة".

القضاء والعقارات.. سوق للتزوير والمنازعات

أدى إغلاق المحاكم والسجلات العقارية إلى شلل في الحركة الاقتصادية وتفاقم النزاعات الاجتماعية. آلاف القضايا المدنية والتجارية وقضايا الأحوال الشخصية (طلاق، ميراث) معلّقة منذ أكثر من عام.

المحامي "فراس مصلح" (اسم مستعار) المقيم في الحسكة، أكد لعنب بلدي أن "غياب القضاء الرسمي فتح الباب على مصراعيه لعمليات التزوير، خاصة في السجلات العقارية. هناك عقارات يتم بيعها أكثر من مرة لضحايا مختلفين بعقود برانية (خارج المحكمة) لا قيمة قانونية لها في سجلات الدولة".

وقال المحامي، "المواطن اليوم مشتت بين محاكم (الإدارة الذاتية) التي تفتقر للاعتراف الدولي والمحلي من قبل دمشق، وبين المحاكم الرسمية المغلقة. هذا الوضع سيخلق كوارث قانونية لن تُحل لعقود قادمة، خاصة في قضايا الملكيات العقارية التي جُمدت تمامًا، ما أدى إلى ركود اقتصادي مخيف".

أزمة الرواتب وتطبيق "شام كاش"

لم تكن المعاناة إدارية فقط، بل طالت لقمة عيش آلاف الموظفين الحكوميين الذين بقوا في منازلهم أو يعملون في مؤسسات مغلقة.

ومنذ مطلع عام 2025، توقف صرف الرواتب بانتظام داخل الحسكة، مما أجبر الموظفين على السفر شهريًا إلى دمشق أو دير الزور لتسلم رواتبهم، وهي رحلة تستهلك نصف الراتب تقريبًا.

كحل لهذه المعضلة، أطلقت الحكومة السورية تطبيق "شام كاش" (محفظة إلكترونية) في نيسان 2025، بهدف تحويل الرواتب إلكترونيًا.

ورغم الترحيب الأولي من بعض الموظفين، مثل أسامة العبد الله الذي وجد في التطبيق وسيلة لتوفير عناء السفر، فإن "قسد" منعت التعامل بالتطبيق في مناطق سيطرتها بمديريتي الحسكة والقامشلي في أيلول 2025، معتبرة إياه اختراقًا لنظامها المالي.

هبة الصالح، معلمة في مدرسة حكومية بالقامشلي، قالت لعنب بلدي، "نحن الضحية الدائمة. دمشق تحول الراتب عبر (شام كاش)، و(قسد) تمنع الصرافين من التعامل به أو صرفه. نضطر للبحث عن طرق ملتوية أو دفع عمولات مرتفعة لسماسرة ليقوموا بصرف رواتبنا من مناطق خارج سيطرة (قسد). هل يُعقل أن يتحول راتب الموظف إلى قضية سياسية؟".

"افصلوا السياسة عن الخبز والنفوس"

تسود حالة من الاحتقان الشعبي في أوساط أهالي الحسكة والقامشلي، الذين يرون في استمرار إغلاق المؤسسات "عقابًا جماعيًا" لا مبرر له. ورغم السيطرة العسكرية الجديدة للحكومة السورية على أجزاء من المحافظة، فإن السكان في المدن (تحت سيطرة قسد) يشعرون أنهم منسيون. الشيخ "ف.ع."، أحد وجهاء المنطقة، أكد لعنب بلدي أن هناك تحركات شعبية تطالب الطرفين بفتح الدوائر الحكومية دون قيد أو شرط.

وقال، "اجتمعنا مع ممثلي (قسد) أكثر من مرة. مطلبنا واضح: عودة المدارس، عودة المحاكم، وعودة مديرية النفوس. إغلاق المدارس الحكومية تحديدًا نعتبره تجهيلًا منهجيًا لأبنائنا".

وتشير آراء الأهالي إلى أن السيطرة العسكرية للحكومة على الريف لم تغير من واقعهم الخدمي شيئًا طالما أن المراكز الرئيسة في المدن مغلقة، ويرى كثيرون أن استعادة الاستقرار تبدأ من "الاعتراف المتبادل بالخدمات"، بحيث تُحيّد المؤسسات التي تمس حياة الناس اليومية عن الصراع العسكري.

حلول ترقيعية وأفق مسدود

الحلول المطروحة حاليًا، مثل تطبيق "شام كاش" أو محاولات تسيير معاملات النفوس عبر "مكاتب بديلة" في الأرياف التي سيطرت عليها الحكومة مؤخرًا، هي مجرد "تخدير" للأزمة وليس حلًا لها.

محافظة الحسكة، بتركيبتها المعقدة وتوزع السيطرة فيها، تحتاج إلى أكثر من مجرد اتفاقات تقنية. إنها بحاجة إلى قرار سياسي شجاع يضع حدًا لمعاناة ملايين البشر. فبين "قسد" التي تتمسك بالسيطرة الإدارية، والحكومة المركزية التي تؤكد أن لا مؤسسات دون "بسط السيادة"، يبقى المواطن السوري في الحسكة الخاسر الأكبر، يبحث عن "هوية" تثبت وجوده، وراتب يسد رمق عائلته، في وطن يبدو أن التوافق فيه لا يزال بعيد المنال.

ويبقى السؤال المعلّق في شوارع الحسكة والقامشلي: متى تفتح الأبواب الموصدة لمديرية النفوس؟ وهل ستنجح التطورات الميدانية الأخيرة في فرض واقع سياسي جديد ينهي "الشلل الإداري"، أم أن المدينة ستبقى رهينة "شد الحبل" بين دمشق و"قسد"؟

بمناسبة أول مدونة سلوك يكتبها الإعلام السوري

علي عيد

اليـوم لا نطلق وثيقة بل التزامًا يضع حجر الأساس لعلاقة يجب أن تُعاد صياغتها بين الإعلام والمجتمع.

لقـد مرّت الدول الكبرى وصولًا إلى الأضعف بظروف مشـابهة، فالهشاشة الاجتماعية والحروب تخلـق بيئة خصبة للفوضى الإعلامية وتعدد الروايات والشـائعات والكراهية.

في أواخر القرن الـ19 وبداية الـ20، عاشت الصحافة في الغرب مرحلة انتشار النزعات الأيديولوجية والحروب، والتضليل، والمبالغة والتهويل، والخلط بين الرأي والخبر. هذا دفع مؤسسات إلى التفكير بتنظيم ذاتي.

وفي سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، تصاعد النقاش حول "النظام الإعلامي الدولي الجديد". وأقرّت "UNESCO"، "المبادئ الدولية لأخلاقيات الصحافة"، بمشاركة منظمات صحفيـة عالمية. هذه الوثيقة أعطت بُعدًا كونيًا لفكرة المدونة.

وفي بريطانيـا مثلًا تطورت آليات التنظيم الذاتي وصولًا إلى "Ofcom"، إذ ظهرت "مدونة البث" (Broadcasting Code) الملزمة قانونيًا لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة.

وخلال العقدين الماضيين، ولّدت تحديات العصر الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي إشكاليات جديدة، بسبب الأخبار الكاذبة، والتلاعب الرقمي، والخوارزميات، والذكاء الاصطناعي، والتي باتت أداة لتدمير المجتمعات.

هناك اليوم مليارات الهواتف والأجهزة الذكية المتصل بالشبكة، والعالم يدار على شاشة الهاتف.

ويوجد ما يقارب 400 مدونة سلوك على المستوى الوطني (في العالم)، تشكل استجابة تاريخية لأزمات ثقة حقيقية بين الصحافة والمجتمع، ومواءمة بين المسؤولية والحرية، وحماية الصحفيين أنفسهم.

مدونات السلوك لم تُكتب لأن الصحفيين متهمون ولا لأنهم ملائكة، بل لأنهم بشر يعملون في بيئة تتنازعها هواجس ومصالح وضغوط.

وكل موجة تاريخية من الأزمات والحروب، والفضائح، والاحتكار الإعلامي، والثورات التكنولوجية، أنتجت إعادة تعريف للأخلاق المهنية.

المدونة ليسـت نصًا أخلاقيًا جامدًا، بل هي عقد اجتماعي متجدد بين الإعلام والمجتمع.

وهي ليست قائمة تعليمات، وأداة ضبط، بل تعـبير عن نضج المهنة عندما تقرر أن تنظم نفسها بنفسها، وأن تضع معاييرها بوعي ومسؤولية.

في كل المجتمعـات التي مرت بتحولات عميقة، كان السـؤال المركزي: كيف نستعيد الثقة؟ وكيف نقدم خدمة مسؤولة؟

الثقة لا تُفرض بالقوانين وحدها، ولا بالشعارات، بل تُصنع بالممارسة اليومية.

ومهنة الصحافة تعيش على الثقة أو تسـقط بسقوطها.

الكلمـة الصغيرة قد تنتهي بحرب، قطيعة، ظلم، فلنكن مسـؤولين عما نقول وننقل. "وهل يكبّ الناس على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم؟".

اليوم تشهد سوريا للمرة الأولى تجربة أن يقوم الصحفيون أنفسهم بكتابة مدونتهم.

بدأ هذا الجهد منذ 14 من أيلول 2025، وسـط بيئة معقدة مـن التحديات التي تفرضها الأوضاع السياسـية والأمنية والاقتصادية في البلاد.

الإعلام هـو المكان الذي تلتقي فيه الجغرافيا والأيديولوجيا والسياسة والمصالح والاختلافات، فليكن مكان الصدام المتوازن بمعايير مهنية وأخلاقية، هناك فرصة سانحة للقيام بالمهمة المُلحة اليوم قبل الغد.

جاءت هذه المدونة:

لتؤكـد أن حرية الإعلام لا تنفصل عن مسؤوليته.

وأن الاستقلال لا يعني الفوضى.

وأن الجرأة لا تعني تجاوز كرامة الإنسـان أو حقوقه.

وهي ليست بديلًا عن القانون، وليست أداة رقابة، بل إطار للتنظيم الذاتي، وهو أعلى درجات حماية الحرية.

لا نزعم أن هذه الوثيقة ستمنع الأخطاء، فالصحافة عمل بشري، والخطأ وارد، لكن الفـارق بين أداء ناضج وآخر مضطرب هو وجود مرجعية واضحة للمساءلة، وآلية للاعتراف بالخطأ وتصحيحه.

المطلوب إعلام حر، لكن مسؤول، جريء، نعم، لكن أيضًا دقيق ومنصف ويحترم الإنسان.

أختـم.. المعايير المهنية والأخلاقية لا يجب أن تقلّم أجنحة الصحفيين، ولا أن تروّض الصحافة، ومدونة السـلوك توخت ألا ترتكب انتهاك التقييد بهدف منع انتهاك آخر، وهي ليسـت نهاية مسار، بل بدايته.

من كلمة في مناسبة إطلاق مدونة السلوك المهني والأخلاقي للقطاع الإعلامي في سوريا، يوم الأحد 15 من شباط 2026.

سوريا.. التطبيع مع التطرف

غزوان قرنفل

لم يكن المجتمع السـوري في أي من مراحله التاريخية الحديثة مجتمعًا مولعًا بالتطرف أو منجذبًا إلى الأيديولوجيات الإقصائية، بل على العكس، اتسمت سوريا، بمدنها وأريافها وبمكوناتها الدينية والقومية المتعددة، بنمط عيش معتدل، وبإسلام اجتماعي شعبي أقرب إلى التسامح والتدين الفردي منه إلى المشاريع العقائديـة المغلقة، لكن ما يبعث على القلق اليوم ليـس صعود التطرف بحد ذاته، بل تطبيع المجتمع وتكيفـه معه، وتحوّله من ظاهرة صادمة ومرفوضة إلى مشـهد مألوف، يمر بلا مساءلة ولا حساسية أخلاقية أو وطنية!

إن الخطـر الحقيقي اليوم يكمن في أن شرائح واسـعة من السوريين بدأت تفقد قدرتها على تمييز هذا الانزلاق الخطير بعد أن عبثت بهم سـنوات الحـرب الطويلة وما رافقها من فقر مدقع، وانهيار في الخدمات الأساسية، وتآكل الطبقة الوسطى، مـا دفع الناس إلى الانكفاء على همومهم اليومية المتعلقة بالخبز والكهرباء والأمان النسـبي، ما جعل كثيرًا منهم، في ظل هذا الاسـتنزاف المعيشي والنفسي، مستعدين لقبول أي واقع "مستقر" ظاهريًا، حتى لو كان هذا الاسـتقرار مشبعًا بأفكار متطرفـة تحمل في جوفها بذور دمار مؤجل.

ضمن هذا السـياق، لا يمكن النظر إلى اختراق شيوخ السـلفية للبنية الإدارية والتعليمية للدولة بوصفه تفصـيلًا عابرًا أو حادثة معزولة، فما يجري في مؤسسـات التعليم، وفي بعض الفعاليات الثقافية، ليس سـوى أحد تجلّيات مشهد أوسع يهدف إلى إعادة تشكيل المجال العام السوري على أسس فكريـة أحادية وإقصائية ترى في التنوع تهديدًا، وفي الاختـلاف بدعة، وفي الدولة مجرّد غنيمة بيد "الجماعة الناجية".

المفارقـة المؤلمة أن هذه التحولات لم تعد تقابل بالدهشـة أو الرفض الشعبي الواسع! لقد أُرهق السـوريون إلى حد أن الصدمة استهلكتهم تمامًا، وأن معايير الخطر اختلطت والتبسـت، وصار وجود خطاب سـلفي متشدد في المدارس أو في المنابر الإعلاميـة، أو حتى في مفاصل القرار الإداري، أمرًا "يمكـن تفهمه والتعايش معه" طالما أنه يؤمّن لقمة الخبز وقليلًا من الماء لتغمسـها! وهكذا يبدأ التطبيع ليس عبر القناعة، بل بسـبب التعب واللامبالاة وقبول الأمر الواقع.

غير أن التاريخ القريب في سوريا والمنطقة يعلّمنـا أن هذا النوع من التكيف ليس حيادًا، بل مشاركة صامتة في صناعة الكارثة، فالفكر السـلفي المتطرف لا يتوقف عند حدود الوعظ أو المظهر الاجتماعي، بل يسعى، كلما امتلك الأدوات، إلى السيطرة على السياسة والاقتصاد والمجتمع، وإعادة هندسـة الإنسان ذاته، وخاصة فئة الشباب الأكثر هشاشة في ظل الفقر والعوز وانسداد الأفق، هؤلاء الشـباب المحرومون من التعليم الجيد، ومن فرص العمل، ومن الأمل، يشكلون التربة المثالية لإعادة إنتاج التطرف بأشـكال أكثر عنفًا وتنظيمًا ولا يمكن فصل هذا المشـهد الداخلي عن التحذيرات الإقليمية والدولية المتزايدة من احتمال عودة تنظيم "داعش" إلى الواجهة في سـوريا وربما في العـراق أيضًا، إذ إن التقارير التي تتحدث عن هروب أو تسـهيل هروب أعداد من سجناء التنظيم من سجون شرق الفرات، ليست مجرد تسريبات إعلامية، بل مؤشرات خطيرة على هشاشة الوضع الأمنـي، وعلى قابلية البيئة الحالية لاحتضان موجة جديدة من العنف الجهادي، ربما بوجوه وشعارات مختلفة، لكن قطعًا بجوهر واحد.

الأخطر من كل ذلك أن احتلال واحتكار شـيوخ السلفية للمشهد السياسي والإداري والاقتصادي لم يعد يُنظر إليه كتهديد وجودي للدولة السـورية ومسـتقبلها، لقد تكيف معظم الناس حقًا مع هذا الواقـع، ليس لأنهم مقتنعون به، بل لأنهم منهكون، غير مـدركين أو غير مبالين ربما أن هذا التكيف يراكم ثمنًا باهظًا مؤجلًا سيدفعه السوريون وحدهم فحسـب، فالعالم لا يتعامل مع النيات، بل مع الصور والوقائع، ومع ترسخ صورة سوريا كبيئـة حاضنة للتطرف، بدأت النتائج تظهر تباعًا، منها منع دخول السـوريين إلى دول كالعراق ومصر والولايات المتحدة الأمريكية، وتحوّل سياسات دول اللجوء الأوروبية تجاه اللاجئين السوريين إلى خيارات أكثر قسـوة، وهذه ليست قرارات خارج هذا السـياق، بل هي انعكاس مباشر لوصمة تتشكل، أو يعـاد إنتاجها، عنوانها "الخطر الأمني والتطرف العابر للحدود"، وقريبًا ربما قد يكتشـف السوريون أن جواز سـفرهم لم يعد مفتاحًا لأي باب، وأن رفع العقوبات الذي لم نرَ أثرًا ملموسًـا له، لن يجلب استثمارات حقيقية، ولا تحويلات مالية مستدامة، في ظـل غياب دولة مدنية واضحة المعالم وقادرة على طمأنة العالم قبل طمأنة مواطنيها.

إن التطبيع مع التطرّف ليس مسـألة فكرية مجردة، بل مسـار انتحاري بطيء، فالمجتمع الذي يتغاضى عـن اختطاف دولته من قبل أيديولوجيا إقصائية، بدعـوى التعب أو الضرورة، إنما يؤجل انفجارًا أكبر، وما هو قادم إن اسـتمر هذا المسار سيكون أدهى وأمـرّ، بمزيد من العزلة، ومزيد من الفقر، ومزيد من العنـف لكن هذه المرة بلا تعاطف دولي ولا هوامش للمناورة.

إن التحذير اليـوم ليس ترفًا فكريًا ولا معارضة سياسـية، بل محاولة أخيرة للدفاع عما تبقى من فكرة الدولة ذاتها، وعن إمكانية جعل سـوريا دولة لعموم السـوريين، لا إمارة سلفية، ولا سـاحة اختبار لأوهام دينية قاتلة، والسكوت في هـذه اللحظة ليس حيادًا، بل شراكة في الكارثة القادمة.

"الأمانة السياسية".. هندسة ما بعد "البعث"

شكّل إعلان وزارة الخارجية السورية، في آذار 2025، إحداث "الأمانة العامة للشؤون السياسية"، محطة مفصلية في مسار إعادة تنظيم الحياة السياسية في سوريا، ولا يزال في الوقت نفسه يثير جدلًا واسعًا حول طبيعة هذا الكيان الجديد، وحدود صلاحياته، وانعكاساته القانونية والسياسية.

وبحسب تصريح مدير إدارة المنظمات الدولية في وزارة الخارجية والمغتربين، سعد بارود، في يوم الحوار المدني، الذي حضرته عنب بلدي، في 15 من تشرين الثاني 2025، فإن "الأمانة العامة للشؤون السياسية" تملأ فراغ حزب "البعث"، الذي كان مرتبطًا بالنظام السابق.

هذا الدور الواسع، كما هو معلن، يطرح تساؤلات قانونية وسياسية عميقة، لا سيما في ظل الإرث الثقيل لحزب "البعث"، الذي ارتبط لعقود بالنظام السابق، وهيمن على الحياة السياسية بموجب نصوص دستورية وقانونية قيدت التعددية والحريات العامة.

إعادة توظيف أصول الحزب وأطره السابقة ضمن كيان جديد، حتى وإن حمل مسمى مختلفًا، يثير مخاوف من أن تكون "الأمانة العامة" بديلًا عمليًا لحزب "البعث"، أو أداة لإعادة إنتاج دوره ووظيفته في ضبط المجال السياسي والسيطرة على المفاصل الحكومية والنقابات، ولكن بصيغة مؤسسية جديدة.

في هذا الملف، تطرح عنب بلدي، مقاربة تشكيل "الأمانة العامة للشؤون السياسية" من عدة زوايا: الأولى قانونية، تدرس الإطار الذي أُنشئت ضمنه، وصلاحياتها، وحدودها، والثانية سياسية، تبحث في أثرها على الحريات والحياة السياسية، وقولبة عملها تحت إطار "البعث"، أما الثالثة، فتناقش انعكاسات "الأمانة" المباشرة على المجتمع المدني السوري، في ضوء مخاوف ناشطيه من عودة أشكال الهيمنة القديمة بآليات جديدة.

عنب بلدي
ملف العدد 730
الأحد 15 شباط/ فبراير 2026

إعداد:
أمير حقوق
وسيم العدوي

sana.sy

اجتماع الأمانة العامة لشؤون السياسية الثانية للخارجية السورية بدمشق وأمانة عمر الأمانة محمد حكاك مع ممثلي المعلومات الفرعية لشؤون السياسية في مختلف المحافظات - 17 تشرين الأول 2025 (سانا)

قانونيًا.. "الأمانة" تقود "الدولة والمجتمع"

لقاء بين مدير الأمانة العامة للشؤون السياسية محمد كحالة ومستشار رئاسة الجمهورية للشؤون الإعلامية أحمد موفق زيدان في مقر الأمانة بدمشق - 25 أيلول 2025 (سانا)

المادة "14" من الإعلان الدستوري السوري:
- **تصون الدولة حق المشاركة السياسية وتشكيل الأحزاب على أسس وطنية وفقًا لقانون جديد.**
- **تضمن الدولة عمل الجمعيات والنقابات.**

في ظل مرحلة انتقالية تشهد إعادة تشكيل المشهد السياسي والمؤسساتي في سوريا، برزت "الأمانة العامة للشؤون السياسية"، المعروفة بـ"الهيئة السياسية"، ككيان جديد يثير جدلًا قانونيًا ودستوريًا واسعًا.

في قراءته لواقع إحداث أو تشكيل "الأمانة العامة للشؤون السياسية" التي تعرف بـ"الهيئة السياسية"، قال المحامي والناشط المدني غزوان قرنفل، "لا يوجد سند قانوني أو دستوري يشرّع تأسيس الأمانة العامة للشؤون السياسية، هناك فقط قرار صدر عن وزارة الخارجية السورية في 27 من آذار 2025، برقم 53، بتأسيسها بهدف تنظيم العمل السياسي ومهام مرتبطة بالشؤون السياسية".

لكن هذا القرار من قبل وزير الخارجية والمغتربين، أسعد الشيباني، لا يعتبر تشريعًا يؤسس لقانونية ممارستها للعمل السياسي على مستوى البلاد، وهذا ما تفعله عمليًا، وفق قرنفل.

وأضاف أن لها ممثلين عنها في مختلف المحافظات، "وكأنها طُبخت كمرجعية سياسية أحادية لشغل الفضاء السياسي في غياب تشريع يسمح بتأسيس أحزاب سياسية في البلاد، حتى يمكن القول اليوم، إن الهيئة السياسية هي (القائد للدولة والمجتمع) كما كان حزب البعث تمامًا".

أما عن تبعيتها للخارجية، فقال المحامي قرنفل، إنه وضع محيّر لأنه من غير المألوف في العالم ذلك، "لكن أعتقد أنها محاولة من الوزير الشيباني لتكريس موقع قوة مدني يعادل به كفة الميزان الراجحة لمصلحة تيار القوة التابع لوزارة الداخلية".

حزب سياسي غير معلن

التأسيس جاء في ظل فراغ الفضاء العام بعد قرار حل الأحزاب القائمة وحظر إنشاء أحزاب جديدة لحين صدور تشريع بذلك، بحسب المحامي السوري غزوان قرنفل، وبالتالي يمكن تفسير تشكيل "الهيئة السياسية" على أنها محاولة استباقية لوضع اليد على الفضاء العام، وإشغاله من قبلها و"تأسيس بنية أخطبوطية ضمن هياكل الدولة ومؤسساتها تدين بالولاء لها، قبل أن يعاود المجتمع السوري تنظيم صفوفه في بنى حزبية".

وتابع أن قرارات "الأمانة العامة للشؤون السياسية" يفترض نظريًا أنها قرارات إدارية، لأنها تصدر عن جهة إدارية، وبالتالي تفترض إمكانية طلب إلغاء قراراتها أمام القضاء الإداري.

و"الأمانة" هي من الناحية العملية حزب سياسي غير معلن، سيأخذ صفة الديمومة بالتأكيد، وهي حزب مهيمن دون بنية حزبية واضحة، وفق المحامي السوري، لذلك من المهم صدور قانون أحزاب يعيد صياغة الهيئة السياسية كحزب مستقل عن الإدارة، ولا تكون له مزية أكثر من بقية الأحزاب الأخرى فقط لأنه حزب السلطة.

تجربة "البعث" تتكرر

يعتقد الناشط المدني قرنفل أن "تجربة البعث تتكرر حرفيًا، ولكن بصمت"، بحسب تعبيره، فـ"لا حدود ولا شيء واضح يتعلق بدور الأمانة العامة للشؤون السياسية، ومهمتها، وصلاحيتها، وكل شيء مبهم في هذا السياق، والقصد هو بسط السيطرة على مفاصل الدولة، وإداراتها، لتكون السلطة أبدية للنظام الجديد".

وبالنسبة لممتلكات حزب "البعث" المنحل، التي وضعت "الهيئة السياسية" اليد عليها، يرى المحامي قرنفل أن هذه المقار يجب أن تعود للملكية الدولة، وهي تتصرف بها لخدمة الدولة، وليس من حق السلطة، أو مفرزاتها كالهيئة السياسية استخدامها كمقار لها، لأنها كجهة سياسية يجب أن تكون منفصلة عن الدولة وممتلكاتها.

وأكد أنه يمكن طرح تلك الممتلكات للاستثمار، والعائد منها يدخل الخزينة العامة للدولة.

تأسس أول حزب في سوريا بعد أربعة أيام من سقوط نظام الأسد المخلوع، إذ أعلن الحزب الدستوري السوري (حدّس) من مقرّه بمدينة طرطوس عن بدء عمله العلني في سوريا، وإنهاء فترة "المنفى الاضطراري"، منذ تأسيسه في الخارج عام 2017، منادّيًا بمبادئه الخمسة "الديمقراطية، العلمانية، المواطنة، التنمية، السلام". لكن هذا الإعلان لم يكن موثقًا قانونيًا في سوريا وسط غياب قانون الأحزاب وترخيصها إلى اليوم.

غياب السند القانوني

قال الدكتور في القانون الإداري بجامعة "دمشق" والمعهد الوطني للإدارة العامة (INA) محمد الحسين، إن "الأمانة العامة للشؤون السياسية" التابعة لوزارة الخارجية السورية لا تستند إلى أي أساس قانوني، موضحًا أن هناك فجوة واسعة وكبيرة بين الصلاحيات الممنوحة قانونًا لوزارة الخارجية وبين الصلاحيات التي أُعطيت لهذه "الأمانة".

وأشار إلى أن إحداث مثل هذه الهيئة لا يمكن أن يتم إلا بموجب قانون صادر عن الجهة التشريعية المختصة، في حين أن "الأمانة العامة للشؤون السياسية" أُحدثت بقرار إداري صادر عن وزير لا يملك أصلًا الصلاحية القانونية لاتخاذ قرار من هذا النوع.

ومجرد إنشاء هيئة بهذه الطبيعة والصلاحيات عبر قرار إداري يشكّل مخالفة صريحة لمبدأ المشروعية، وفقًا للحسين، كما يعد خروجًا واضحًا عن الأطر الدستورية والقانونية المعمول بها في الدولة.

مخالفة الإعلان الدستوري

أضاف الدكتور الحسين أن أي ثورة تصل إلى الحكم وتنجح في إدارة الدولة تفرض بالضرورة أن تكون الصلاحيات السياسية من اختصاص رئيس الدولة، أو على الأقل من اختصاص مجلس الوزراء برئاسته، ولا سيما في حال وجود فراغ تشريعي.

وهذا الإجراء المتمثل بإحداث "الأمانة العامة للشؤون السياسية" بقرار من وزير الخارجية السوري، لا يتوافق مع مبدأ الفصل بين السلطات وأحكام الإعلان الدستوري، الذي ينص صراحة على وجوب التزام الحكومة بالعمل ضمن القوانين والتشريعات النافذة ما لم يتم تعديلها أو إلغاؤها وفق الأصول الدستورية المعتمدة، بحسب ما أوضحه الحسين.

تجاوز هذه القواعد يشكّل مساسًا بمبدأ سيادة القانون، بحسب الدكتور الحسين، ويؤسس لسوابق إدارية خطيرة قد تفتح الباب أمام فوضى تشريعية وتنظيمية داخل مؤسسات الدولة.

المادة "51" من الإعلان الدستوري السوري:
يستمر العمل بالقوانين النافذة ما لم يتم تعديلها أو إلغاؤها.

تعارض مهام "الأمانة" مع عمل وزارة الخارجية

أوضح الدكتور المختص بالقانون الإداري محمد الحسين، أن صلاحيات "الأمانة العامة للشؤون السياسية" بعيدة عن طبيعة عمل وزارة الخارجية والمغتربين واختصاصاتها المحددة قانونًا، معتبرًا أن أي إحداث مثل هذه الهيئة لا يمكن أن يتم إلا بموجب قانون صادر عن الجهة التشريعية المختصة، في حين أن "الأمانة العامة للشؤون السياسية" أُحدثت بقرار إداري صادر عن وزير لا يملك أصلًا الصلاحية القانونية لاتخاذ قرار من هذا النوع.

ويعكس هذا الخلط في الاختصاصات بين الهيئة والخارجية، وفقًا للدكتور الحسين، سوء تنظيم إداري، يؤدي إلى إضعاف دور وزارة الخارجية وتشويه وظيفتها الأساسية.

إدارة أموال حزب "البعث" وآليات الاستثمار

أشار الخبير في القانون الإداري السوري إلى أن الأموال المنقولة وغير المنقولة لحزب "البعث" المنحل يجب أن توضع ضمن صندوق خاص يخضع لإشراف جهة مختصة، ويتم استثمار هذه الأموال بما يحقق العدالة الاجتماعية ويخدم المصلحة العام للدولة.

وفي حال كان الهدف من إنشاء "الأمانة العامة للشؤون السياسية" هو التنسيق فقط، قال الحسين، إنه يمكن عندها تشكيل أمانة عامة داخل وزارة الخارجية والمغتربين أو إنشاء قسم فني مختص يتولى مهام التدريب والتأهيل وتنظيم العمل الدبلوماسي.

وأكد في هذا السياق أنه لا يجوز أن يقود وزير الخارجية السوري العمل السياسي الداخلي في الدولة، لما في ذلك من مخالفة صريحة للقوانين والأعراف الدستورية.

"الأمانة العامة": تنسيق العمل بين المؤسسات الحكومية

عقد مدير "الأمانة العامة للشؤون السياسية"، محمد كحالة، اجتماعًا تنسيقيًا، في تشرين الأول 2025، ضم مديري المديريات الفرعية للشؤون السياسية في مختلف المحافظات، وذلك في إطار تعزيز التكامل المؤسسي وتطوير الأداء الحكومي، وفقًا لما ذكرته الوكالة السورية للأنباء (سانا).

وخلال الاجتماع، جرت مراجعة شاملة لأعمال المديريات التابعة للأمانة خلال الفترة السابقة، والوقوف على أبرز الإنجازات والتحديات، بالإضافة إلى مناقشة الخطط المستقبلية وآليات تنفيذها بما ينسجم مع التوجهات الوطنية، وبحث سبل تنسيق العمل بين المؤسسات الحكومية.

وشدّد كحالة خلال الاجتماع على أهمية توحيد الجهود وتبادل الخبرات بين المديريات، مؤكدًا أن المرحلة المقبلة تتطلب مضاعفة العمل والارتقاء بمستوى الأداء بما يلبي تطلعات المواطنين ويعزز الثقة بالمؤسسات الرسمية.

وخلال العام 2025، أجرت "الأمانة العامة" لقاءات عديدة منها مع رجال دين مسيحيين في سوريا ولبنان، وعدد من النساء الناشطات في دمشق وريفها، وكان لها مشاركات في تفقد مديرياتها، وزيارات للمحافظات مثل دمشق وإدلب وحلب، وكان لافتًا مشاركة وفد من "الأمانة العامة للشؤون السياسية" في زيارة لمجمع الكنائس في دمشق القديمة بمناسبة عيد الفصح المجيد في 2025.

ما "الأمانة العامة للشؤون السياسية"؟

أعلنت وزارة الخارجية السورية عن إحداث قسم جديد ضمن هيكلية الوزارة تحت مسمى "الأمانة العامة للشؤون السياسية"، "بناء على مقتضيات العمل السياسي، وفي إطار عملية تطوير وتحديث هيكلية العمل والكفاءة السياسية في المرحلة الجديدة وتعزيز المؤسسات الرسمية".

وأشارت الوزارة، في بيان نشرته في 28 من آذار 2025، إلى أن "الأمانة العامة للشؤون السياسية" سوف تتولى مهام المشاركة في صياغة ورسم السياسات والخطط العامة المتعلقة بالشأن السياسي، كما ستعمل على إعادة توظيف أصول حزب "البعث العربي الاشتراكي" وأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية وما يتبع لها، بما يخدم المهام والمسؤوليات السياسية والوطنية.

عمل سياسي يخالف الحياد

العمل السياسي ممنوع داخل وزارة الخارجية، بحسب الخبير في القانون الإداري محمد الحسين، وهو محصور قانونًا بالأحزاب السياسية ومجلس الشعب، على أن تصدر قوانين تنظم عمل الأحزاب بما يتناسب مع الحالة الوطنية والتوجهات السياسية العامة للدولة.

ويعد السماح بممارسة العمل السياسي داخل وزارة سيادية كوزارة الخارجية والمغتربين السورية انتهاكًا لمبدأ الحياد الوظيفي، ويقوّض مهنية السلك الدبلوماسي.

وشدد الأكاديمي السوري على أن تنظيم الحياة السياسية يجب أن يتم عبر أطر تشريعية واضحة ومؤسسات مختصة، وليس عبر قرارات إدارية فردية.

إشكالية الرقابة والجهة المشرفة

تساءل الدكتور محمد الحسين عن ماهية الجهة التي ستتولى مراقبة "الأمانة العامة للشؤون السياسية"، وعن الأجهزة الرقابية المكلفة بالإشراف على عملها ومحاسبتها.

وهذه "الأمانة" إذا تم إحداثها، يجب أن تُشكّل بأمر مباشر من رئيس الجمهورية وأن ترتبط به بشكل مباشر، باعتباره القائد السياسي العام في الدولة، وليس وزير الخارجية.

واعتبر الأكاديمي المختص بالقانون الإداري أن غياب جهة رقابية واضحة يزيد من خطورة هذه "الأمانة" ويجعلها خارج إطار المساءلة والمحاسبة.

"كان من الواجب أن تكون هذه الهيئة مستقلة، وأن تُشكّل بنص قانوني صادر عن رئيس الجمهورية، استنادًا إلى مبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون"، بحسب الحسين.

وأكد الخبير بالقانون الإداري أن من المستحيل عمليًا وجود رقابة فعلية على هيئة سياسية تتمتع بهذه الصلاحيات الواسعة، معتبرًا أنها تصبح أكبر من جميع مؤسسات الدولة الأخرى.

وأوضح أن خطورة هذه الهيئة تكمن في أنها مكلفة بالعمل السياسي، ما يجعلها فوق المساءلة إذا لم تُضبط بنصوص قانونية صارمة.

مشروعية القرار وقابلية للطعن

يعتقد الدكتور محمد الحسين أن قرار وزير الخارجية بتشكيل "الأمانة العامة للشؤون السياسية" يُعد قرارًا غير مشروع وقابلًا للطعن أمام القضاء الإداري.

كما أكد أن هذا القرار لا يتوافق مع أحكام الإعلان الدستوري، وكان من الواجب أن تتبع هذه الهيئة لرئاسة الجمهورية أو للأمانة العامة لرئاسة الجمهورية.

ويعد قرار التشكيل منعدمًا من الناحية القانونية، ولا يمكن بأي حال من الأحوال تشكيل "الأمانة العامة للشؤون السياسية" بموجب قرار صادر عن وزير الخارجية، مختتمًا بالتأكيد أن "البون شاسع بين صلاحيات وزارة الخارجية وصلاحيات هذه "الأمانة"، التي لا يعقل إحداثها إلا بقانون، في حين أنها أُحدثت بقرار إداري صادر عن وزير لا يملك الصلاحية القانونية لاتخاذ مثل هذا القرار".

تهديد لاستقلالية المجتمع المدني

على مستوى المجتمع المدني، أثار القرار مخاوف واسعة في أوساط الناشطين والناشطات، الذين يرون في "الأمانة العامة" تهديدًا مباشرًا لاستقلالية عملهم، إذ يخشى هؤلاء أن يؤدي توسع صلاحيات "الأمانة" إلى فرض وصاية سياسية على منظمات المجتمع المدني، وتقييد أنشطتها تحت ذرائع تنظيمية أو سيادية، بما يعيد إنتاج أنماط التدخل والسيطرة التي سادت في عهد النظام السابق.

الناشط المدني جورج طلاماس، يرى أن هناك تضاربًا واضحًا في المسؤوليات، خصوصًا بالنسبة للجمعيات والمنظمات المدنية، حيث يتعارض دور "الأمانة" مع اختصاص وزارة الشؤون الاجتماعية، ما يولد غياب الشفافية، وعدم وضوح المرجعية القانونية، وخوفًا من التدخل الانتقائي في نشاطات المجتمع المدني.

وأوضح أن التطبيق يختلف بين المناطق، فبينما تتمتع دمشق وحلب ببعض الحرية، تشهد مناطق أخرى كالساحل وإدلب تدخلًا كبيرًا يطول نشاطات المجتمع المدني والسياسي، بما في ذلك طلب الموافقات المسبقة على الندوات والجلسات التدريبية والمحتوى المقدم.

> تدخل "الأمانة العامة للشؤون السياسية" يختلف بين المناطق، فبينما تتمتع دمشق وحلب ببعض الحرية، تشهد مناطق أخرى كالساحل وإدلب تدخلًا كبيرًا يطول نشاطات المجتمع المدني والسياسي.
>
> جورج طلاماس
> ناشط مدني

واعتبر طلاماس أن هذا التدخل لا يُسمّى تنظيمًا بل فرضًا للوصاية على الحياة المدنية والسياسية، وهو عكس ما تهدف إليه الثورة من حرية للأحزاب والمجتمع المدني.

وشدد على أن الحل يكمن في فتح حوار وطني حقيقي، ووضع عقد اجتماعي ودستور يحمي حرية الرأي والتجمع وتشكيل الأحزاب، ويضع المجتمع المدني في موقعه الطبيعي ضمن الفضاء العام، بعيدًا عن سيطرة جهة واحدة أو إعادة إنتاج نموذج الحزب الواحد.

قوة الدولة الحقيقية تكمن في احترام حقوق المواطنين وكرامتهم، بحسب طلاماس، الذي يعتقد أن الدولة يجب أن تكون منفصلة عن السلطة التنفيذية التي تتغير عبر انتخابات حرة وتداول سلمي، بما يضمن استقلال المجتمع المدني وحرية عمله.

عراقيل تقلص قدرة المجتمع المدني

الناشطة النسوية والسياسية وعضو مجلس إدارة "رابطة النساء السوريات"، سوسن زكزك، اعتبرت أن لعمل "الأمانة العامة للشؤون السياسية" تأثيرًا كبيرًا على عمل المجتمع المدني في سوريا، مؤكدة أن الأخير ليس مجرد مجتمع خيري، بل هو معنيّ بشكل مباشر بالقضايا السياسية والاجتماعية والحقوقية في سوريا.

وجود "الأمانة العامة" يخلق عراقيل أمام نشاطات النقابات والمنظمات النسوية، بما في ذلك ورشات العمل والندوات، ما يقلص قدرة هذه المؤسسات على أداء دورها السياسي والاجتماعي، بحسب تعبيرها.

وحذرت من أن تدخل "الأمانة العامة" قد يؤدي إلى المنع من العمل في قضايا الديمقراطية أو رفض منح الموافقات اللازمة لها.

الحركة النسوية تولي اهتمامًا خاصًا بالدستور وحقوق النوع الاجتماعي، بحسب زكزك، معتبرة أن أي دستور غير حساس للنوع الاجتماعي سيؤثر سلبًا على مكتسبات النساء، خصوصًا في قضايا مثل الاتفاقية الدولية "سيداو" وسحب التحفظات عنها.

وشددت زكزك على أن تدخل "الأمانة العامة" في قوانين الأحزاب أو الانتخابات قد يؤدي إلى إنشاء أحزاب تابعة للسلطة أو تقييد العمل الحزبي، بما ينعكس مباشرة على قدرة المجتمع المدني والحركة النسوية على المشاركة في صنع القرار.

وأكدت أن الحل يكمن في إلغاء "الأمانة العامة للشؤون السياسية"، ووضع قانون جمعيات حديث يضمن حرية التأسيس والعمل المدني والحصول على التمويل، مع آليات رقابية واضحة، مستندة إلى التجارب المعتمدة في المنطقة.

من ندوات يوم الحوار مع المجتمع المدني بحضور ممثلين من الحكومة السورية - 15 تشرين الثاني 2025 (عنب بلدي/ أمير حقوق)

وصاية جديدة على الحياة السياسية؟

أثار إحداث "الأمانة العامة للشؤون السياسية" نقاشًا واسعًا في الأوساط السياسية السورية، باعتباره تطورًا مفصليًا في شكل إدارة الحياة السياسية بعد حل حزب "البعث".

كما يثير إحداثها القلق من أن تتحول مهام "رسم السياسات" و"تحديد المسؤوليات السياسية والوطنية" إلى أدوات لتقييد النشاط السياسي، وإعادة تعريف ما هو "مقبول" أو "غير مقبول" في المجال العام.

وبين من يراه إجراء تنظيميًا يواكب المرحلة الجديدة، ومن يعتبره إعادة صياغة لأدوات السيطرة القديمة، تتكشف الأسئلة حول طبيعة هذا التعبير، وحدود أدواره، وانعكاساته على مستقبل التعددية والحريات والعمل السياسي والمدني في سوريا.

وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، قال خلال ندوة حوارية في مركز "تشاتام هاوس" في لندن، في 13 من تشرين الثاني 2025، إن "التجربة السورية الجديدة تسعى لتكون نموذجًا في الحكم التعددي، وإن نجاحها يعتمد على التعايش وبناء الثقة ونبذ الطائفية التي كان يزرعها النظام السابق.

وأشار إلى العمل على "تعزيز التعددية" في الحكومة والوزارات والمجتمع، والحفاظ على ثقافة المؤسسات، والعمل على ترميم الدستور والقوانين بطريقة مدروسة.

هيمنة على الفضاءين السياسي والاجتماعي

الباحث في مركز "الحوار للأبحاث والدراسات" بواشنطن عمار جلو، قدم قراءة نقدية للتصريحات المتداولة حول دور "الأمانة العامة" وطبيعة التحولات السياسية الجارية، مؤكدًا أن الإشكالية لا تتعلق بإحلال شخص أو جهة مكان حزب "البعث"، بل باستبدال المادة الثامنة من دستور عام 1973، التي كرّست حزب "البعث" قائدًا للدولة والمجتمع.

السيطرة على المجتمع السوري لم تكن ناتجة عن هيمنة حزب بعينه بقدر ما كانت مفروضة بنص دستوري منح هذه الهيمنة غطاء قانونيًا.

وأشار إلى أن القرار المتعلق بعمل "الأمانة السياسية" جعلها مهيمنة على الفضاءين السياسي والاجتماعي، مع ربطها بوزارة الخارجية، وهو ما وصفه بـ"الأمر الخطير"، لأنه ينقل ممارسة النفوذ من المجال الخارجي إلى الداخل.

الغاية الحقيقية من هذه الترتيبات لا تزال غير واضحة، رغم تداول أحاديث عن تهيئة المشهد لتأسيس حزب رئاسي يخوض الانتخابات، إلا أنه رجّح أن "الأمانة السياسية" لا تعمل بالضرورة بهذا الاتجاه، بحسب تعبيره، لافتًا إلى أن أحزاب السلطة غالبًا ما تُنشأ خارج الأطر التقليدية ولا تكون معنية ببناء أسس سياسية سابقة.

واعتبر أن ما يجري حاليًا يعكس استمرار حالة الهيمنة، إلى جانب تنازع تيارات داخل السلطة الجديدة، من بينها تيار يسعى للسيطرة الاجتماعية، وربما يرتبط ذلك بضعف الخلفية العسكرية لبعض الشخصيات القادمة من خلفيات مدنية، ما يجعل مسألة التغلغل في المجتمع السوري، وارتباط وزارة الخارجية بها، أمرًا بالغ الخطورة.

"البعث".. حل شكلي ووجود فعلي

في التجارب السياسية، لا يعني حلّ الأحزاب المهيمنة بالضرورة انتهاء أدوارها أو وظائفها، إذ كثيرًا ما تستمر هذه الأدوار بأشكال جديدة أو عبر مؤسسات مختلفة، ومن هنا يبرز السؤال حول ما إذا كان المشهد السوري يشهد قطيعة فعلية مع تجربة حزب "البعث"، أم تحولًا شكليًا في البنية مع بقاء الجوهر السياسي ذاته.

ويُعد تدخل السلطة التنفيذية في تفاصيل الحياة السياسية والاجتماعية مؤشرًا حساسًا على طبيعة النظام السياسي واتجاهاته المستقبلية، ومع تزايد الشكاوى من تدخل "الأمانة العامة للشؤون السياسية" في مجالات متعددة، يطرح هذا الواقع تساؤلات حول دلالاته السياسية.

مخاوف من تكريس الاستبداد

الباحث في مركز "الحوار للأبحاث والدراسات" بواشنطن عمار جلو، قال إن الإطار الناظم في المرحلة الأولى قام على مبدأ التدخل في كل شيء، إذ اشترطت موافقة الهيئة السياسية على أي نشاط، كما فُرض على أي حركة مجتمعية ذات طابع سياسي الحصول على إذن مسبق.

هذا النهج، بحسب تعبيره، يؤدي في بعض المناطق إلى تعطيل الأنشطة، وفي مناطق أخرى إلى منعها بالكامل، ما اعتبره تعطيلًا لأي فرصة لبناء مجتمع سياسي سوري في مرحلة ما بعد دولة الاستبداد، فهذه المسألة كان يفترض أن تكون منضبطة أو مقننة بشكل واضح، إلا أنها لم تحظَ بنقاش كافٍ.

> غياب حياة سياسية فاعلة في المجتمع يقود إلى تكريس الاستبداد، وما يرافقه من تخلف سياسي واقتصادي وحالة من الجمود العام.
>
> عمار جلو
> باحث في مركز "الحوار للأبحاث والدراسات"

قضية الحريات بدت في النصوص أقرب إلى بنود إنشائية، لكنها في الواقع جاءت بصورة سيئة للغاية، بحسب الباحث، مشيرًا إلى معلومات سمعها عن منع بعض الندوات أو عدم منح تراخيص لها بحجة تعقيد الإجراءات، ما اعتبره تضييقًا على الحريات يصل إلى حد شبه قتلها. انعكاس ذلك سياسيًا يتمثل في إعادة إنتاج الاستبداد، إذ يبدأ دائمًا بالضغط على المجتمع وعلى أي حياة سياسية فيه، ما يؤدي إلى تدوير دورة الاستبداد من جديد.

اجتماع الأمانة العامة للشؤون السياسية التابعة للخارجية السورية بدمشق برئاسة مدير الأمانة محمد كحالة مع مديري المديريات الفرعية للشؤون السياسية في مختلف المحافظات – 17 تشرين الأول 2025 (سانا)

الحياة السياسية في سوريا

عاشت سوريا بعد تحقيق استقلالها، في 17 من نيسان 1946، حياة سياسية وحزبية نشيطة تميزت بالديمقراطية وحرية الرأي والتعبير، إذ تنوعت التيارات السياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، واستطاعت الأحزاب حينها ممارسة دورها السياسي رغم الانقلابات العسكرية، وكان البرلمان السوري رمزًا لدور ونشاط هذه الأحزاب.

وكانت الأحزاب السياسية تمارس نشاطها على الساحة الوطنية بحرية مصونة وفق القوانين والدستور، ومن أبرز الأحزاب في تلك المرحلة: "التعاوني الاشتراكي"، "الإخوان المسلمون"، "الشيوعي السوري" حزب "البعث العربي الاشتراكي"، حزبا "الشعب" و"الوطني" اللذان كانا حصيلة انقسام الكتلة الوطنية التي تشكلت عام 1926 بهدف مقاومة الاستعمار الفرنسي.

ومع الوحدة بين سوريا ومصر، عام 1958، تقيدت الأحزاب السورية، وشددت الأجهزة الأمنية قبضتها على عمل ونشاط الأحزاب، في محاولة تمهيد للحكم الفردي وفصل السياسة عن المجتمع، ومع انقلاب حزب "البعث العربي الاشتراكي"، عام 1963، وصل حافظ الأسد إلى سدة الحكم باستخدام السلطة العسكرية، بعدما نفذ انقلابًا عسكريًا في 16 من تشرين الثاني عام 1970.

بدأ حزب "البعث" بالقضاء على الأحزاب السياسية، كما تحول بعضها للعمل السري، ولكن القمع الشديد لم يسمح لتلك الأحزاب بالانتشار أو التأثير، وللقضاء على هذه الأحزاب بشكل كامل أنشأ حافظ الأسد ما يسمى بـ"الجبهة الوطنية التقدمية" ما أدى إلى انسحاب الأحزاب المعارضة لسياسة "البعث" منها كالشيوعيين والقوميين، وجرت ملاحقة المعارضين منهم.

وانتهت حقبة حزب "البعث العربي الاشتراكي" بعد سقوط نظام بشار الأسد، في 8 من كانون الأول 2024، وفي 29 من كانون الثاني 2025، أعلنت "القيادة العامة" حل حزب "البعث" الحاكم في سوريا بعهد النظام السابق، وأحزاب "الجبهة الوطنية التقدمية"، وما يتبع لها من منظمات ومؤسسات ولجان، وحظر إعادة تشكيلها تحت أي اسم آخر، وإعادة جميع أصولها إلى الدولة السورية.

ومع حركة التغيير السياسي التي شهدتها سوريا بعد سقوط نظام الأسد، التي تمثلت بـ"مؤتمر النصر" وحتى مؤتمر "الحوار الوطني"، الذي تلاه الإعلان الدستوري للمرحلة المؤقتة، يبقى المشهد السياسي مفتقدًا للأحزاب السياسية، وسط غياب قانون خاص لتنظيم عمل الأحزاب السياسية، وطبيعة نشاطها.

القانون الخاص بعمل الأحزاب لا يمكن أن يصدر دون مجلس تشريعي، والذي لا يزال معطلًا بعد انتخاب ثلثي المجلس بطريقة تمثيلية، في تشرين الثاني 2025.

تأسس حزب "البعث العربي الاشتراكي" بالعاصمة السورية دمشق في 7 من نيسان 1947، على يد المفكر والأديب السوري ميشيل عفلق، والسياسي صلاح الدين البيطار، وزكي الأرسوزي، ومزجت أيديولوجيته بين القومية العربية والاشتراكية العربية، وانتشرت فروعه في عدة دول، إلا أنه لم يتولَّ السلطة سوى في سوريا والعراق.

وفي 11 من كانون الأول 2024، أعلن إبراهيم الحديد الأمين العام المساعد للحزب، بعد ثلاثة أيام من سقوط نظام الأسد، تعليق عمل الحزب ونشاطه، "حتى إشعار آخر"، عقب 61 عامًا من حكم الحزب لسوريا، وتم إخضاع ممتلكات وأموال الحزب بداية إلى رقابة وإشراف وزارة المالية ووزارة العدل وتحويل العائدات إلى مصرف سوريا المركزي، والآليات إلى وزارة الداخلية.

خلال عقود حكمه، اعتمد حزب "البعث" في سوريا سياسات مركزية قمعية هدفت إلى السيطرة على كل مفاصل الدولة والمجتمع، شملت هذه السياسات:

- **احتكار السلطة السياسية: تحكم الحزب الواحد في الحياة السياسية.**
- **تقييد الحريات العامة: منع التجمعات السياسية المستقلة، ومراقبة المجتمع المدني.**
- **التحكم بالموارد والمؤسسات: وضع ممتلكات الدولة والمرافق العامة تحت سيطرة الحزب.**

معرض دمشق الدولي للكتاب.. الأنا الأعلى في المجال الثقافي السوري

أحمد عسيلي

انطلق في دمشق معرض الكتاب العربي، بين 5 و16 من شباط الحالي، في أول تظاهرة ثقافية كبرى تقام في البلاد منذ سقوط نظام الأسد، فُتحت أبواب المعرض أمام دور النشر والكتب على اختلاف توجهاتها، وتمكّن كتّاب سوريون من الداخل والخارج من المشاركة وعرض أعمالهم والتواصل مع جمهورهم، بدا الحدث، في ظاهره، مناسبة ثقافية جامعة، تستعيد تقليدًا طويلًا انقطع لسنوات.

إلا أن المعرض لم يمرّ من دون انقسام، فقد أعلن بعض الكتّاب مقاطعتهم له باعتباره يُنظَّم برعاية سلطة لا يعترفون بشرعيتها، وتجاوز الأمر حدود المقاطعة الفردية لدى بعضهم إلى التلميح أو التصريح بأن المشاركة فيه تمثل موقفًا غير أخلاقي، بل وصل الخطاب أحيانًا إلى حد اتهام المشاركين بالتواطؤ أو الخيانة، وفي المقابل، فضّل بعض الكتّاب عدم المشاركة، ليس بالضرورة تعبيرًا عن موقف سياسي حاسم، بل لتجنب حملات الاتهام التي قد تطولهم في مناخ مشحون.

من المفهوم في الحياة الثقافية أن يرفض كاتب جائزة تمنحها سلطة يختلف معها سياسيًا أو أخلاقيًا، كما فعل الروائي المصري صنع الله إبراهيم حين رفض تسلّم جائزة ملتقى القاهرة للإبداع الروائي، اعتراضًا على بعض سلوكيات الحكومة المصرية وقتها، ومن المفهوم أيضًا أن يُقاطع كاتب فعالية محددة بسبب إجراء قامت به الجهة المنظمة، كما حدث حين أعلن الروائي الجزائري سعيد خطيبي امتناعه عن المشاركة في معرض فرانكفورت للكتاب احتجاجًا على قرارات مرتبطة بإلغاء دعوات لبعض الكتّاب الفلسطينيين بعد أحداث غزة. في مثل هذه الحالات، يكون الاعتراض موجّهًا إلى فعل محدد، ويأخذ شكل موقف احتجاجي واضح.

غير أن الشائع في العلاقة بين الكاتب والسلطة في منطقتنا، هو أن يسعى الكاتب إلى لقاء جمهوره في بلده، وأن تكون الشكوى عادة من التضييق والمنع وإغلاق المنابر، أما في الحالة السورية الراهنة، فتبدو الصورة معكوسة: المجال متاح، والكتب معروضة، وإمكانية الحضور قائمة، ومع ذلك يُقرأ الحضور أحيانًا بوصفه شبهة، لا يُطلب من الكاتب أن يعلن تأييده للسلطة أو أن يبدّل أفكاره، ومع ذلك يتحول قرار المشاركة إلى مادة مساءلة أخلاقية.

هنا نغادر حدود النقاش السياسي لنلامس ظاهرة أعمق: المزاودة الأخلاقية، حين يتحول خيار شخصي إلى مساءلة، وحين يصبح كل اختلاف قابلًا للترجمة إلى "نقاء" أو "انحراف"، تدخل الأخلاق منطقة خطرة، فاتهام الآخر لا يكتفي بإسقاطه، بل يرفع المتهم نفسه إلى موقع الطهرانية، فكل إدانة تحمل في طياتها إعلانًا ضمنيًا: نحن أنقياء، وهكذا تتحول الأخلاق من قيمة تنظّم الحياة المشتركة إلى هوية صلبة تُستخدم للفصل بين الطاهر والمدان.

في التحليل النفسي، يشرح جاك لاكان كيف يمكن للأنا الأعلى أن يتحول إلى سلطة قاسية لا تكتفي بوضع حدود، بل تستمتع بالإدانة (نعم تستمتع بالإدانة)، الأخلاق حين تتضخم لا تمنح الطمأنينة، بل تنتج قلقًا دائمًا، لأنها تواصل طرح السؤال نفسه: هل أنت نقي بما يكفي؟ وهنا يمكن القول إن الأخطر من غياب الأخلاق هو تضخمها إلى حد تتحول فيه إلى محكمة دائمة، لأن الأنا الأعلى حين يستمتع بالإدانة، لا يعود يبحث عن العدالة بل عن مزيد من المتهمين، وهذه واحدة من كوارثنا السورية في الجو العام حاليًا.

هذه الآلية ليست جديدة في التاريخ، ففي الثورة الفرنسية، تحولت مرحلة من مسارها إلى مناخ اتهام متبادل انتهى بإعدام أحد أبرز رموزها، أي روبسبير نفسه، ومن هنا جاء التعبير الشهير بأن الثورة "تأكل أبناءها"، لم يكن الخطر في الاختلاف، بل في تضخم منطق التطهير، بحيث لا يبقى أحد بمنأى عن الشبهة، ما يحدث اليوم ليس تكرارًا حرفيًا لذلك التاريخ، لكنه يذكّر بآلية مشابهة على المستوى النفسي: اتساع دائرة الاتهام حتى تشمل الجميع، بمن فيهم من كانوا يومًا في صف واحد.

لقد عرفت سوريا شيئًا من هذا المنطق خلال سنوات الثورة، حين اتُّهم من بقي في الداخل بالصمت أو بالتكيف مع شروط البقاء، وتعرّض بعضهم للتشكيك في وطنيته، متناسين القبضة الأمنية الشديدة للنظام السابق، وأن الهجرة أو اللجوء لم تكن خيارًا مناسبًا للجميع، كما وُجهت أحيانًا اتهامات معاكسة إلى من غادروا البلاد، بالنهاية لكل إنسان حقه في اختيار طريقة عيشه، وفي الانصياع لشروط البقاء التي يراها ممكنة، لكن حين يتحول هذا الاختيار إلى مادة امتحان أخلاقي، يصبح المجال العام ساحة قلق دائم.

في مناخ الاتهام المتكرر، يشعر الجميع أنهم مطالبون بالتبرير، وأن أي موقف قد يُستخدم ضدهم، ومع ارتفاع القلق، يزداد التشدد، وتتصلب المواقف، ويتراجع الاستعداد لسماع التعقيد والرمادي، هكذا تدخل حلقة مفرغة: الاتهام يولد قلقًا، والقلق يدفع إلى مزيد من المزاودة، والمزاودة تعمّق الانقسام.

المجتمع لا يحتاج إلى إلغاء الأخلاق، بل إلى إعادة وضعها في مكانها الطبيعي كمرجعية مشتركة لا كسلاح، فالمجال العام لا يتحول إلى جحيم حين يختلف أفراده، بل حين يصبح الاختلاف جريمة، والخروج من هذا المناخ لا يكون بتوسيع دائرة الاتهام، بل بتضييقها أولًا، ليست أرقامًا في الميزانية، بل هي وقود لتدفئة بيوت السوريين ومحرك لأفران خبزهم، ويبقى عام 2026 هو عام "العبور الكبير" والامتحان الصعب لمفهوم الدولة، فإما أن تنجح الحكومة في الموازنة بين هيبة الدولة وتأمين لقمة العيش لترسي أساسًا متينًا لاستقرار مديد، وإما أن يظل الجوع ثغرة ينفذ منها الخلل لتهديد كل ما أُنجز على طاولة السياسة.

معضلة دمشق.. سيادة منقوصة أم جوع متمرد؟

خالد المطلق

تجد سوريا نفسها في مطلع عام 2026 أمام مشهد استثنائي بملامح متناقضة تضع الدولة والمجتمع في عين العاصفة، وبينما تخطو "دولة ما بعد الأسد" خطوات واسعة نحو تثبيت أركان السلطة لا سيما في الشمال الذي ظل لسنوات خارج خارطة السيطرة المركزية، لا يزال المواطن السوري يرزح تحت وطأة تحديات معيشية خانقة تتجاوز مجرد "أزمة اقتصادية" لتصبح مهددًا وجوديًا لاستقرار هذا التحول التاريخي، فالمرحلة الراهنة لم تعد تكتفي بالشعارات السياسية الكبرى بل انتقلت إلى مربع "النتائج الملموسة"، ونحن اليوم أمام معركة مزدوجة ومعقدة تخوضها الحكومة المؤقتة، معركة "الرمزية والسيادة" فوق الخريطة لاستعادة وحدة التراب والمؤسسات، ومعركة "الكرامة والرغيف" فوق المائدة لتثبيت الحاضنة الشعبية، فالتاريخ يعلمنا أن التحولات الكبرى التي لا تحمي أمن الإنسان الغذائي تظل عرضة للانتكاس، واستعادة الجغرافيا لا تكتمل إلا باستعادة الطمأنينة في نفوس الجياع.

يتجاوز ملف الشمال السوري هذا العام فكرة "التهدئة العسكرية" ليدخل في صلب إعادة هندسة الدولة، فالتفاهمات مع "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) في الحسكة والقامشلي لا تمثل مجرد بروتوكولات لضبط الحدود، بل هي محاولة لإنهاء حقبة "الدول داخل الدولة"، وبسط السيطرة الإدارية على مناطق شرق الفرات يعني استعادة الحكومة لـ"القلب النابض" لمواردها، والنجاح هنا لا يُقاس برفع العلم فحسب، بل بكفاءة دمج المؤسسات الخدمية والتعليمية والأمنية، فهل تستطيع دمشق تقديم نموذج إداري يستوعب الخصوصيات المحلية في الشرق دون التنازل عن مركزية القرار السيادي؟ هذا هو جوهر التحدي، كما أن استعادة الرئة الاقتصادية من خلال السيطرة على حقول النفط مثل "العمر" و"الرميلان" وسلال القمح في الجزيرة السورية تعني نظريًا إنهاء حالة التبعية للخارج في ملفي الطاقة والغذاء، فاستعادة هذه الموارد هي "رصاصة الرحمة" التي تُطلق على اقتصاد الحرب وبداية تأسيس اقتصاد وطني متكامل، ومن خلال إدارة هذا الملف المعقد تقدم القيادة السورية المؤقتة نفسها للعالم كقوة "استقرار" لا "صراع"، وفي حال أثبتت قدرتها على دمج القوى المحلية ومكافحة فلول التنظيمات المتطرفة ستمنحها الشرعية الوظيفية أمام القوى الإقليمية والدولية، مما يمهد الطريق لرفع العقوبات تدريجيًا أو تخفيفها.

إن معضلة الرغيف هي الأزمة التي لا تنتظر السياسة، فبينما تنشغل الغرف السياسية برسم خرائط السيطرة، يظل "الأمن الغذائي" هو الميدان الذي تخسر فيه الحكومات أو تربح ولاء شعوبها، فالمواطن السوري في 2026 لم يعد يكتفي بالوعود السياسية، بل ينتظر أثرًا ملموسًا في "قفة تسوقه" حيث تواجه الحكومة واقعًا مريرًا يتمثل في "التضخم الموروث"، وحتى مع استعادة الموارد لا يزال سعر الصرف يعاني من ندوب سنوات الحرب، ولا شك أن تآكل القوة الشرائية يجعل من أي تحسن في الإنتاج المحلي غير كاف إذا لم يرافقه ضبط صارم للأسواق وحماية للعُملة من المضاربات الدولية والمحلية، أما من ناحية الإغاثة إلى الاستدامة فأصبح الجميع يعرف أن سوريا تعيش اليوم "فجوة إغاثية" حرجة، فالمجتمع الدولي بدأ يسحب بساط المعونات المباشرة ليتجه نحو "التعافي المبكر"، وهذا التحول يضع الحكومة أمام مسؤولية مباشرة لتأمين القمح والمحروقات بتمويل ذاتي، وهو عبء ثقيل في ظل ميزانية منهكة تحاول التوفيق بين الرواتب وإعادة الإعمار، أما ضغط الاستحقاق الشعبي فهناك حالة من "نفاد الصبر" الشعبي، والشارع السوري يرى في عودة حقول النفط والغاز في الشرق "عصا سحرية" يجب أن تُترجم فورًا إلى زيادة ساعات التغذية الكهربائية وانخفاض سعر ربطة الخبز، وهذا الضغط يضع صانع القرار أمام سباق مع الزمن لإثبات أن "السيادة" لها ثمن إيجابي مباشر على جيب المواطن.

ومن خلال هذا التوازن الحرج بين السيادة والرغيف، لا بد من العمل على تنفيذ الكثير من الإجراءات للوصول الى بر الأمان السيادي والمعيشي، وأعتقد أن أهم هذه الإجراءات هو الإصلاح الهيكلي ومحاربة الفساد المستشري، فاستعادة الموارد دون إصلاح مؤسسي قد تؤدي ببساطة إلى نشوء "نخب اقتصادية" جديدة تستفيد من عقود إعادة الإعمار على حساب العامة، ومكافحة الفساد في عام 2026 ليست ترفًا أخلاقيًا بل هي ضرورة تقنية لضمان وصول أموال النفط والقمح إلى مستحقيها ومنع تسربها للخارج، كما تحتاج سوريا إلى تحويل موقعها الجيوسياسي من "ساحة لتصفية الحسابات" إلى "عقدة ربط دولية"، والانفتاح على المحيط العربي والإقليمي (تركيا، العراق، الأردن، دول الخليج) يهدف لتحويل سوريا إلى ممر للتجارة والطاقة، وهذا الانفتاح هو الكفيل بتوفير "العملة الصعبة" اللازمة لتحريك عجلة الإنتاج الصناعي والزراعي المتعثرة.

في المحصلة، إن سوريا في عام 2026 لا تُختبر فقط بمدى قدرتها على رسم حدودها الدولية أو توحيد فصائلها العسكرية تحت علم واحد، بل تُختبر في أشد الاختبارات قسوة وهو مدى قدرتها على إطعام مواطنيها بكرامة وكفاية، والسيادة التي تكتفي بفرض الهيبة الأمنية دون أن تُشبع جائعًا تظل سيادة هشة ومناقصة الشرعية، كما أن الرغيف الذي قد يأتي مغموسًا بالتنازل عن الثوابت الوطنية يظل رغيفًا مرًا لا يبني وطنًا مستقلًا. إن العبور نحو "سوريا الجديدة" يتطلب اليوم شجاعة في الإدارة توازي الشجاعة في الميدان، شجاعة تقطع مع إرث الفساد والمركزية المقيتة، وتؤمن بأن حقول النفط في الشرق ليست أرقامًا في الميزانية، بل هي وقود لتدفئة بيوت السوريين ومحرك لأفران خبزهم، ويبقى عام 2026 هو عام "العبور الكبير" والامتحان الصعب لمفهوم الدولة، فإما أن تنجح الحكومة في الموازنة بين هيبة الدولة وتأمين لقمة العيش لترسي أساسًا متينًا لاستقرار مديد، وإما أن يظل الجوع ثغرة ينفذ منها الخلل لتهديد كل ما أُنجز على طاولة السياسة.

دعم العمالة المحلية مقابل التكدّس وزيادة التكاليف والوقت

منع دخول الشاحنات الأجنبية.. روايتان متناقضتان حول الأثر

عنب بلدي – وسيم العدوي

أثار قرار الهيئة العامة للمنافذ والجمارك السورية بمنع دخول الشاحنات غير السورية (باستثناء الترانزيت) إلى سوريا موجة من الردود والمواقف لدى أصحاب شركات ومكاتب الشحن والاستيراد والتصدير والتجار والصناعيين السوريين، بين من عارض هذا القرار وأيده.

القرار وفر فرص عمل جديدة لمئات العمال السوريين وعشرات الشاحنات والبرادات السورية بشركات نقل وشحن البضائع، تحديدًا في معابر "البوكمال- القائم" الحدودي مع العراق و"نصيب- جابر" الحدودي مع الأردن و"جديدة يابوس- المصنع" الحدودي مع لبنان، وفقًا لما أفاد به مدير في الهيئة العامة للمنافذ والجمارك السورية عنب بلدي (فضل عدم نشر اسمه لأسباب إدارية).

في نفس الوقت، شكّل القرار ملفًا ضاغطًا على دول الجوار السوري، لبنان والأردن والعراق، التي مُنعت شاحناتها من دخول الأراضي السورية بغرض تصدير ما لديها من سلع ومنتجات إلى سوريا، مع حدوث حالة من الارتباك في المعابر الحدودية.

وكشف مدير عام النقل البري والبحري في لبنان، أحمد تامر، في شباط الحالي، وجود مباحثات مع سوريا بشأن قرارها الأخير منع دخول الشاحنات غير السورية المحمّلة بالبضائع الخاصة بالسوق السورية إلى أراضيها، وقال إن لبنان ينتظر أن ينعقد اجتماع قريب مع الجانب السوري للتوصل لحلول، بحسب ما نقلت عنه قناة "فرانس 24" الفرنسية.

كما أشار الناطق الرسمي باسم وزارة النقل الأردنية، محمد الدويري، إلى وجود مباحثات حاليًا مع سوريا، مبينًا أن الأردن ينتظر رد سوريا بخصوص السماح للشاحنات الأجنبية بالدخول والعبور، علمًا أن الشاحنات الأردنية تفرّغ حمولاتها في المنطقة الحرة عند معبر "نصيب" مع سوريا وكانت 250 شاحنة أردنية تدخل إلى سوريا يوميًا.

توفير فرص عمل والمعاملة بالمثل

المدير في الهيئة العامة للمنافذ والجمارك السورية، قال، إن قرار منع الشاحنات غير السورية من الدخول إلى سوريا سبقه إحداث نافذة واحدة للخدمات في معبر "جديدة يابوس" الحدودي، الذي يعد أحد الشرايين الرئيسة في سوريا لتدفق المسافرين والبضائع، وتم اتخاذ القرار بعد دراسة معمقة من قبل الهيئة، استنادًا إلى:

- تنظيم حركة نقل البضائع المستوردة، وتشغيل أسطول النقل السوري وتعزيز حقوق السائقين السوريين.
- تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل مع بعض دول الجوار، مثل الأردن.
- تأمين فرص عمل للعمال السوريين والمركبات السورية التي توقفت أغلبيتها عن العمل على خط الترانزيت بين سوريا ودول الخليج، بعد القرار السعودي بالسماح فقط بدخول شاحنات النقل الثقيل (أكثر من 3.5 طن) بشرط ألا يتجاوز عمرها خمس سنوات.
- وفور تطبيق القرار، توافد العمال وأصحاب شركات الشحن والنقل العاملة في الاستيراد والتصدير إلى المعابر الحدودية للعمل في "طابونات" (ساحات) الشحن بالمعابر الحدودية مع دول الجوار، بحسب المدير، ولا سيما معبري "نصيب" و"جديدة يابوس" الحدوديين، للتسجيل على نظام الدور لإجراء المناقلة (نقل البضائع) بين الشاحنات غير السورية والسورية، ونقل البضائع والسلع إلى الداخل السوري.

من الجانب السوري: نافذة واحدة لتقليص الزمن

ما بين 200 و250 عاملًا سوريًا، إضافة إلى العشرات من المكاتب وشركات الشحن، سجلوا أسماءهم في يوم واحد بمكتب نقل البضائع التابع لوزارة النقل بمعبر "جديدة يابوس" الحدودي مع لبنان، حسب نظام "الدور"، بحسب ما قاله المدير، بهدف تأمين انسيابية البضائع ومنع حدوث اختناقات في الشحن وعلى الطريق الواصل بين "المصنع" و"جديدة يابوس".

وكشف أن عدد الحمولات من البضائع والسلع التي تعبر يوميًا من الجانب اللبناني إلى الجانب السوري، بعد تفريغها ونقلها إلى شاحنات سورية، يتراوح ما بين 150 و200 حمولة، مبينًا أن هناك أعدادًا كبيرة من الشاحنات السورية في شركات النقل كانت شبه متوقفة عن العمل منذ أكثر من عشرة أعوام، وجاء القرار ليعيد النشاط إلى هذه الشاحنات ويؤمّن إيرادات جديدة للشركات والأفراد.

وحول تدفق البضائع، أوضح أن العمل بدأ ينتظم تدريجيًا في ساحات الشحن بالمعابر الحدودية، ويصبح أكثر انسيابية منذ صدور القرار، علمًا أنه تم افتتاح نافذة واحدة في معبر "جديدة يابوس" الحدودي مع لبنان، تضم جميع الخدمات التي يحتاج إليها المستوردون لتخليص بضائعهم جمركيًا، بهدف تبسيط الإجراءات واختصار زمن دخول البضائع إلى سوريا.

وقال المدير في هيئة المنافذ، "تم إنشاء مكتب النافذة الواحدة في أمانة جمارك الجديدة بهدف تبسيط وتسريع إجراءات دخول الشاحنات، سواء كانت محمّلة ببضائع مستوردة أو مصدّرة أو ترانزيت، إضافة إلى العفش المنزلي، وتقوم الفكرة الأساسية على جمع كل النقاط والمكاتب اللازمة في مكان واحد بحيث تُنجز المعاملة كاملة خلال أقل من نصف ساعة".

مراحل دخول الشاحنات غير السورية للمعابر الحدودية

- تنظيم البيان الجمركي، يقوم المخلص الجمركي من مكتبه خارج المعبر بتنظيم البيان الجمركي إلكترونيًا، ويتم تجهيز التصريح المسبق قبل وصول الشاحنة إلى المعبر.
- دخول الشاحنة إلى الأمانة الجمركية وهي تحمل تصريحًا مسبقًا.
- المرور إلى "القبان" و"السكانر" لوزن الحمولة.
- مرحلة القبول، حيث يصل البيان إلكترونيًا إلى مكتب القبول.
- يقوم المكتب بمراجعته وإعادته إلكترونيًا إلى المخلص الجمركي.
- بعد الانتهاء من "القبان"، يُحال البيان إلى الكشف الجمركي.
- تتم عملية الكشف وفق الإجراءات المعتادة، ولكن بشكل مؤتمت للتخفيف من الأخطاء والمخالفات التي تحصل بوجود العنصر البشري.
- إجراء المناقلة مع الشاحنات السورية، وتزويدها بالبيانات الجمركية.

المناقلة: زمن أطول وتلف في البضائع وتكاليف أكبر

قال "أحمد ع." (تحفظ على نشر اسمه الكامل) من إحدى شركات الاستيراد والتصدير وشحن البضائع الشخصية، لعنب بلدي، إن المناقلة بين الشاحنات على الحدود تحتاج إلى وقت إضافي، ما يؤدي إلى زيادة زمن نقل البضائع، خصوصًا للسلع الحساسة كالمواد الغذائية أو المنتجات سريعة التلف، موضحًا أن الشاحنات كانت تدخل الأراضي السورية مباشرة لتسليم البضائع، والآن العملية أكثر تعقيدًا، وقد ترفع التكاليف اللوجستية لعموم التجار.

وأضاف أن المناقلة تعني الحاجة إلى عمليات نقل مزدوجة وأيدٍ عاملة إضافية، ما يرفع تكاليف النقل والتأمين على الواردات والصادرات، معتبرًا أن هذه التكاليف غالبًا ما يتحملها المستوردون والتجار، ما ينعكس في نهاية المطاف على أسعار السلع للمستهلكين.

وكشف عن تكدس الشاحنات على الحدود، ولا سيما مع الأردن ولبنان، مؤكدًا أن ذلك سيؤثر على حركة التبادل التجاري مع هذين البلدين.

إعاقة شحنات الترانزيت

ستؤدي المناقلة إلى تحميل المستوردين تكاليف أعلى لخدمات النقل البري، ما سيضطر بعضهم لإعادة تقييم عقود التوريد أو تغيير طرق النقل، كاللجوء للشحن الجوي، إذا كانت التكاليف مرتفعة إلى هذه الدرجة، بحسب ما قاله "م.ا." أحد المخلصين الجمركيين لعنب بلدي.

وأكد أن البضائع القادمة من دول الخليج، على سبيل المثال، ستخضع مرتين للمناقلة، على الحدود السعودية- الأردنية وعلى الحدود الأردنية- السورية، وهذا يؤثر على جودة وحالة السلع الحساسة، ويسبب مشكلات في الإلتزام بالمواعيد جراء هذه المناقلة الإضافية.

وأشار إلى أن قرار منع دخول الشاحنات السورية سيؤدي إلى إرباك كبير في حركة الترانزيت العابرة في بعض المعابر، موضحًا أن شركات النقل الأجنبية ستكون بموجب القرار قد فقدت بعض أعمالها في سوريا، مما سيدفعها لتخفيض عدد السائقين والعمال المرتبطين بها.

القرار الذي يعكس السياسات الجديدة لهيئة المنافذ والجمارك ووزارة النقل المتمثلة بدعم قطاع النقل السوري والحد من البطالة وخلق فرص تشغيلية داخل سوريا، خصوصًا في قطاع النقل والخدمات اللوجستية، وزيادة الاستثمارات عبر السيطرة على حركة الشحن من وإلى المنافذ، ربما يتسبب بأعباء إضافية واضحة، من خلال زيادة التكاليف وتأخير البضائع والتأثير على التجارة مع دول الجوار.

شاحنات سورية على معبر نصيب بين سوريا والأردن لنقل البضائع من الشاحنات غير السورية - 11 شباط 2026 (مدير العلاقات في هيئة المنافذ/فيسبوك)

بين "المربعانية" و"المستقرضات" و"السعودات".. وراء كل برد حكاية

عنب بلدي – شعبان شاميه

قصة من الموروث الشعبي عن رحلة لمسافر مع ناقته تعبّر عن التدرج المناخي من قسوة الشتاء إلى الاعتدال (عنب بلدي/موّلدة بالذكاء الاصطناعي)

في زمن تتضارب وتتبدل فيه نماذج التنبؤات الجوية أحيانًا وتتغير فيه ملامح الطقس، يبقى سؤال واحد يتردد على ألسنة الناس كلما اشتد الصقيع: متى ينتهي البرد؟ الإجابة لا تكمن فقط في أجهزة الرصد الحديثة، بل في تقويم عمره آلاف السنوات، ورثناه عن الأجداد في حضارات بلاد الشام.

التقت عنب بلدي فلاحين وسكانًا من قرى طرطوس وبانياس والقدموس بريف الساحل السوري، تحدثوا عن أحوال الطقس والمناخ على طرقهم البدائية، ومقاييس الأجداد القدماء.

يبدأ "أبو إبراهيم" (74 عامًا) من قرية العصيمة بريف بانياس حديثه لعنب بلدي بالقول، "على أيامنا كان الشتاء أكثر قساوة لناحية صقيعه وغزارة أمطاره، فالحيوانات المفترسة كالضباع والخنازير البرية كانت تهجم على المنازل نتيجة صعوبة المناخ"، وأضاف بلهجة أبناء المنطقة، "كنا نحصد وندرس القمحات، والبيدر يضل رطب لو بعزّ دين حزيران".

الحكاية تبدأ من "المربعانية"

يخبرنا "أبو إبراهيم" حكاية تقسيم الطقس حسب نظريات القديمة، أن "إذا طلع القلب امتنع العذب وصار أهل البوادي في كرب"، والثالث اسمه "الشولة"، وهو آخر أيام "المربعانية". ومن الأمثال الشعبية التي قيلت في "المربعانية"، "يا رب نجنا من نزلة المربعانية"، كناية عن دعاء للوقاية من الأمراض والنزلات في فترة "المربعانية"، و"المربعانية، يا بتربّع يا بتقبّع"، و"المربعانية، يا شمس تحرق يا مطر تغرق".

"خمسينية الشتاء" و"سعوداتها"

يقول "أبو حسن" (62 عامًا) من قرى الشيخ بدر بريف محافظة طرطوس في حديثه لعنب بلدي، إن الموروث الشعبي لم يترك حادثة أو مناسبة إلا وربطها بقصة أو مثل تتناقله الأجيال، وكغيره من الأحداث والمناسبات، زخر فصل الشتاء بعدد كبير من القصص والأمثال، من أهمها حكاية "خمسينية الشتاء" و"سعوداتها".

وعن أصل تسمية مجموعة "السعود"، يقول "أبو حسن"، إن روايات كبار السن تتحدث عن شخص اسمه "سعد" كان في طريقه للسفر، فنصحه والده أن يتزوّد بفراء وقليل من الحطب اتقاء لبرد محتمل، لكنه لم يسمع نصيحة أبيه ظنًا منه أن الطقس لن يتبدّل كثيرًا في أثناء رحلته.

وما إن بلغ "سعد" منتصف الطريق حتى تلبدت السماء بالغيوم وهبت رياح باردة وهطل مطر وثلج بغزارة، فلم يكن أمامه سوى ذبح ناقته وهي كل ما يمتلك، ليحتمي بأحشائها من البرد القارس، فسمي ذبح الناقة بـ"سعد الذابح"، لكن "سعدًا" شعر بعد ذلك بالجوع فلم يجد أمامه سوى أحشاء الجمل ولحمه للأكل، فابتلعها فكان "سعد البلع"، كما تقول الرواية، إذ تبلع الأرض الهطولات المتساقطة ولا تظهر بركًا على سطحها خلال هذه الفترة.

وبعد أن هدأت العاصفة وسطعت الشمس، خرج "سعد" فرحًا من مخبئه، حيث كتبت له الحياة مجددًا هو "سعد السعود"، وحرصًا منه على متابعة طريقه دون معوقات قام بصناعة معطف من جلد الناقة، وحفظ كمية من لحم الجمل المتبقي بما ورثه عن ذويه من طرق بدائية لحفظ الأطعمة، فكان ذلك "سعد الخبايا"، يختم العم "أبو حسن" حديثه لعنب بلدي.

في الجغرافيا المناخية، ظاهرة "السعود" تعود إلى ما يُعرف بـ"الخمسينية" التي تبدأ في 1 من شباط من كل عام، ومدتها 50 يومًا تقسم على أربع مدد "كل سعد مدته 12.5 يوم".

"السعودات" في الموروث الشعبي

ينتهي "سعد الذابح" في منتصف نهار 13 من شباط، وتقول الأمثال الشعبية فيه، "سعد ذبح لا باب انفتح ولا كلب نبح"، للدلالة على شدة البرودة في هذه الفترة، أي حتى كلاب الشوارع تختبئ طلبًا للدفء.

أما "سعد بلع" فيبدأ في النصف الثاني من يوم 13 شباط وينتهي في الـ25 منه، "في سعد بلع بتنزل النقطة وبتنبلع"، وفي هذه الفترة، مهما أمطرت فإن الأرض تبتلع ماءها بسرعة لتهيئة الأرض للزراعة الصيفية، ويقال أيضًا "سعد بلع.. لا زرع ولا قلع".

وفي "سعد السعود" الذي يبدأ في 26 من شباط وينتهي ظهر الـ10 من آذار قالوا "اللي تدور بالعود.. وبيدفى كل مبرود"، والمياه هي الروح والحياة، أي أنه في هذه الفترة يبدأ النسغ يسير في جذوع الأشجار وأغصانها كتحرك الدم في شرايين "سعد" بعد أن كان متجمدًا من البرد.

وما بين "سعد السعود" و"سعد الخبايا" الذي يليه، تأتي فترة "المستقرضات" ومدتها سبعة أيام، وهي آخر أربعة أيام من شهر شباط وأول ثلاثة أيام من شهر آذار.

أما "سعد الخبايا" الذي يبدأ ظهر 10 من آذار وينتهي في 22 منه، فقال الأقدمون فيه، "في سعد الخبايا بتطلع الحيايا وبتقتل الصيايا"، وبانتهائه تنتهي "الخمسينية"، ويبدأ الاعتدال الربيعي، وتخرج الزواحف المختبئة خلال فترة السُبات الشتوي من جحورها كالأفاعي والعقارب.

تشكّل "خمسينية الشتاء" عادة ما نسبته 38% من أمطار الموسم المطري، وتكثر فيها "التلجات"، وفق اختصاصيين، وأمطارها في غاية الأهمية للزراعات الصيفية ولمزارعي الزيتون والقمح والشعير.

"مستقرضات الروم"

السيدة "أم عمران" (78 عامًا) من قرية السميحية بريف القدموس، تشرح لعنب بلدي عن الروايات الشعبية حول ما يعرف بأيام "مستقرضات الروم". مع حلول نهايات شباط، يبدأ الطقس غالبًا بالتحول إلى الدفء، إذ قامت سيدة عجوز بالخروج من منزلها والجلوس في "الحاكورة" (الحقل)، تحت أشعة الشمس، تغزل الصوف مستمتعة بالأجواء.

وبحسب الرواية، قالت العجوز شامتة "راح شباط ورمينا وراه المخباط (عصا طويلة)"، سمعها شباط، وغضب لهذه الإهانة مستنجدًا بابن عمه آذار "آذار يا ابن عمي، ثلاثة منك وأربعة مني، بنخلي دولاب العجوز يغثّي (دولاب المغزل)".

وكانت أيام سبعة شديدة المطر والبرد، بحسب الرواية، مما اضطر العجوز لحرق كل ما لديها من حطب للتدفئة، حتى إنها أشعلت مغزلها طلبًا للدفء، لهذا كان المثل الشعبي "ما إلك طرش يقوم، ولا مركب يعوم، إلا بعد مستقرضات الروم"، تقول "أم عمران".

"العجائز".. اسم آخر لـ"المستقرضات"

اتفق السيد "أبو حسن" والسيدة "أم عمران" على أن "المستقرضات" تسمى أيضًا بـ"أيام العجائز"، لأن بردها الشديد كان يودي بحياة الكثير من كبار السن، إذ لم تكن وسائل التدفئة متوفرة على ما هي عليه اليوم، بالإضافة إلى انتشار الأوبئة والأمراض في ظل غياب علاج ناجع لها.

رأي علوم الفلك والأرصاد

من جهته، قال رئيس مركز التنبؤ المركزي في المديرية العامة للأرصاد الجوية السورية، شادي جاويش، لعنب بلدي، إنهم لا ينفون التقسيمات السائدة في الموروث الشعبي والمتعلقة بالطقس والمناخ، لأنها نتيجة تجارب متتالية عبر السنوات.

وبيّن جاويش أن علم الأرصاد الجوية يعتمد على القياس الدقيق وليس على التجارب، مشيرًا إلى أن بعض الممارسات قد تكون خاطئة، كربط الرطوبة خلال أشهر فصل الصيف بالهطولات خلال فصل الشتاء، مثل ما يعرف بـ"الآبيات".

بدوره، أوضح رئيس الجمعية الفلكية السورية، محمد العصيري، لعنب بلدي، أن "السعودات" خمسة من منازل القمر، وليست طوالع مستقلة بحد ذاتها، وهي جزء من نظام منازل القمر العربي القديم الذي يقسم مسار القمر إلى 28 منزلة.

وبحسب العصيري، تقع جميع "السعودات" فلكيًا ضمن نطاق كوكبة الدلو (Aquarius) وما يجاورها مباشرة، باستثناء ارتباط "سعد الأخبية" بامتداد نجوم الدلو نحو الحوت، مبينًا أنها ليست موزعة بين الجدي والدلو والحوت كما يقال شعبيًا، بل أربعة منها في الدلو، وواحد في الجدي.

وحول رواية "السعودات"، لفت العصيري إلى أن هذه القصة رمزية وليست تاريخية، مؤكدًا أنها تعبّر عن التدرج المناخي من أقسى الشتاء إلى الاعتدال، مشيرًا إلى غياب السعد الخامس في الحكاية الشعبية (سعد الملك) إلى حد كبير، عندما استقر الطقس وصار الجو معتدلًا وكأن "سعدًا" قد ملك الزمان، فسُمّي "سعد الملك".

"السعودات" في علم الأنواء

يؤكد العصيري أن "السعودات" في التراث المناخي العربي لها دلالاتها:

- "سعد الذابح": أبرد أيام السنة غالبًا.
- "سعد بلع": أمطار وامتلاء الأرض بالماء.
- "سعد السعود": بداية دفء النهار.
- "سعد الأخبية": نشاط الحشرات وخروج الدواب.
- "سعد الملك": اعتدال واضح واقتراب الربيع.

ولفت العصيري إلى أن هناك فلاحين ورعاة يضبطون مواسم الزراعة والرعي بناء عليها حتى اليوم.

معلومات فلكية حديثة

- "سعد الملك" (Alpha Aquarii) نجم عملاق أصفر يبعد حوالي 760 سنة ضوئية.
- "سعد السعود" (Beta Aquarii) نجم عملاق أصفر فائق السطوع.

كثير من أسماء نجوم كوكبة الدلو عالميًا لا تزال عربية الأصل بسبب نقل التراث الفلكي العربي إلى أوروبا في العصور الوسطى، وفق العصيري، لذلك نجدها في الخرائط الفلكية الحديثة.

دولار أمريكي ▲ مبيع 11700 شراء 11630
يورو ▲ مبيع 13890 شراء 13690
ليرة تركية ▲ مبيع 268 شراء 264
الذهب 21 ▲ 141.88 $ الذهب 18 ▲ 121.61 $ المازوت = 0.75$ البنزين = 0.85$ الغاز = 10.5 (للجرة) السكر (كغ) = 0.82$ الأرز (كغ) = 1.03$

موسم أكثر زخمًا وتنوعًا

الدراما السورية تقدم 18 مسلسلًا في رمضان

ثلاثيات فنية حاضرة في موسم رمضان 2026 (تعديل عنب بلدي)

عنب بلدي – أمير حقوق

تتجه الأنظار مع اقتراب شهر رمضان إلى خريطة الدراما السورية، التي تبدو هذا العام أكثر زخمًا وتنوعًا من مواسم سابقة، وذلك عبر حوالي 18 مسلسلًا. وستتنوع المسلسلات على مائدة المشاهد السوري والعربي، بين البيئة الشامية والدراما السياسية والقصص الاجتماعية المعاصرة، إلى جانب الكوميديا والفانتازيا.

توثيق جرائم عهد الأسد

يتميز هذا الموسم الدرامي بحضور أعمال الدراما السياسية، التي تتناول حقبة عهد النظام السابق، خاصة الاعتقالات، ومنها:

"الخروج من البئر"

يتناول مسلسل "الخروج من البئر" ملف المعتقلين في السجون السورية، خلال عهد النظام السابق.

ويسعى إلى تقديم معالجة درامية توثيقية مستندة إلى شهادات معتقلين سابقين ووثائق حول ما جرى في سجن "صيدنايا"، بما في ذلك الاستعصامات الشهيرة التي شهدها عام 2007.

ويشارك في بطولته جمال سليمان وعبد الحكيم قطيفان، إلى جانب كارمن لبس وواحة الراهب، وهو من إخراج محمد لطفي وتأليف سامر رضوان.

"قيصر"

يناقش مسلسل "قيصر. لا مكان لا زمان"، أوجاع المعتقلين خلال عهد نظام الأسد، ويغوص في تجاربهم القاسية في صدارة السرد، إذ يخلط بين الدراما الاجتماعية والتوثيق الواقعي، مع اعتماد واضح على شهادات حقيقية من داخل المعتقلات السورية.

يؤدي بطولته سلوم حداد وغسان مسعود وصباح الجزائري ومهيار خضور وآخرون، بينما تولى تأليفه مجموعة كتاب، وهو من إخراج صفوان نعمو.

"السوريون الأعداء"

يوثق العمل بالصورة الدرامية رواية فواز حداد، التي تتحدث عن مأساة مجزرة حماة وما رافقها من تداعيات سياسية واجتماعية، من خلال قصة عائلة تُبتر بالكامل، ولا ينجو منها إلا طفل رضيع يشهد أثار العنف والملاحقات عبر ثلاثة أجيال.

يجمع المسلسل نخبة من نجوم الدراما السورية، أبرزهم بسام كوسا وسلوم حداد وياسا صبري وهيما إسماعيل، ومن تأليف رافي وهبة ونجيب نصر، وإخراج الليث حجو.

الدراما الاجتماعية.. الكفة الأثقل

تطغى المسلسلات الاجتماعية على الخريطة الدرامية، وهذا ما يشكل حدثًا بارزًا، خاصة أنه خلال السنوات الماضية طغت أعمال البيئة الشامية.

"بـ5 أرواح"

يعتمد على فكرة مركزية تحمل رمزية قوية منها تعدد الجوانب النفسية أو التحولات التي يمر بها الأبطال، ما يعطي العمل طابعًا غنيًا من الانفعالات الدرامية.

يجمع العمل الثنائي قصي خولي وكاريس بشار، وتدور أحداثه حول علاقات متشابكة تنطلق من قصة حب، لكنها تتعقد مع تكشف أسرار قديمة تعيد رسم ملامح الشخصيات، وتولى دفة إخراج العمل رامي حنا، وهو من تأليف إياد أبو الشامات.

"مولانا"

يتناول شخصية شيخ ذي حضور اجتماعي واسع، يجد نفسه في مواجهة تحديات تمس صورته أمام المجتمع.

العمل يسلط الضوء على التناقض بين الصورة العامة للشخصية الدينية وبين هشاشتها الإنسانية، مستعرضًا صراع النفوذ والتأثير داخل بيئة محافظة، حيث تتشابك المصالح مع المعتقدات.

العمل من بطولة تيم حسن ومنى واصف ونور علي، ومن تأليف لبنى مشلح، وإخراج سامر البرقاوي.

"سعادة المجنون"

يقدم "سعادة المجنون" دراما اجتماعية بطابع تشويقي، من بطولة سلافة معمار وعايد فهد وباسم ياخور، ويعود تأليفه للكاتب علاء مهنا، وإخراج سيف سيبعي.

تبدأ أحداثه بقضية جريمة غامضة مرتبطة بملف فساد كبير، تتشعب بعدها سلسلة من الأحداث التي تشمل التهريب والفساد القضائي وتجارة الممنوعات، في حبكة تشد المشاهد إلى تعقيدات الصراع ضمن بيئة شعبية.

"مطبخ المدينة"

مسلسل "مطبخ المدينة"، يعرض قصة طاهٍ دمشقي يجد في المطعم الذي يعمل فيه ملاذًا لشغفه ولأولاده الأربعة، قبل أن يقلب اختفاء ابنته حياتهم رأسًا على عقب، ويدفع العائلة إلى مواجهة اختبار صعب لقيمها وصلابة الروابط التي تجمع أفرادها.

ويتوسع الخط الدرامي ليقدم رؤية إنسانية لعالم المتسولين بعيدًا عن القوالب التقليدية، كاشفًا جوانب مهمشة من الواقع السوري.

يضم "مطبخ المدينة" في بطولته عباس النوري ومكسيم خليل وأمل عرفة وعبد المنعم عمايري، ومن تأليف علي وجيه وسيف رضا حامد، وإخراج رشا شربتجي .

"أنا وهي وهيا"

تدور أحداث مسلسل "أنا وهي وهيا" حول صحفي يجد نفسه فجأة خارج مهنته، وهو الدور الذي يجسده باسل خياط، إذ يدخل في سلسلة من التحولات النفسية والاجتماعية.

في المقابل، تشهد زوجته، التي تؤدي شخصيتها تاج حيدر، تحولًا مفاجئًا بدخولها عالم "البودكاست"، حيث تحقق انتشارًا سريعًا يضعها في دائرة الضوء، ما يخل بتوازن العلاقة الزوجية.

ويشاركهما البطولة تيسير إدريس ورهام قصار وندين خوري وترف التقي، والعمل كتابة إياد أبو الشامات، وإخراج نور أرناؤوط.

"المقعد الأخير".. المدرسة كمرآة للجيل الجديد

يأتي "المقعد الأخير" في 15 حلقة، متناولًا قضايا التعليم والهوية والتفاوت الطبقي وتأثير وسائل التواصل الاجتماعي، ويعود نصه للكاتب لؤي النوري، وهو من إخراج حسام سلامة.

وتؤدي يارا صبري دور مديرة مدرسة تواجه تحديات معقدة تتعلق بالطلاب وأسرهم، ويشاركها البطولة جهاد عبدو ولؤي النوري ورنا جمول وأخرون.

المسلسل يعتمد على واقعية هادئة، ويطرح تساؤلات حول مستقبل الأجيال الجديدة في ظل تحولات اجتماعية سريعة.

"عيلة الملك"

تتشابك منعطفات المسلسل بقصص الصراع على السلطة والمال والنفوذ، كما يجمع قصة حب مستحيلة بين معتقلة سابقة وبطل شعبي يواجه شقيقه المتنفذ .

وتدور أحداثه في زمن معاصر، إذ ينطلق السرد من ظاهرة "الخاوات"، التي كانت تفرضها بعض الجهات الأمنية السابقة على تجار دمشق، بالإضافة إلى واقع العشوائيات من الداخل.

"عيلة الملك"، من بطولة لجين إسماعيل وشكران مرتجى وديما بياعة وسلوم حداد، وكتب نصه شادي كيوان، وأخرجه محمد عبد العزيز.

"المليئة"

تدور أحداث المسلسل في حارة شعبية تدعى "المليئة"، التي تمثل المسرح الرئيس لصراعات اجتماعية ونفسية معقدة.

يركز "المليئة" على تحولات الشخصيات في بيئة تتقاطع فيها المشاعر مع السلطة، ويستعرض تأثير هذه الصراعات على العلاقات اليومية لأبناء الحارة.

يضم المسلسل رنا شميس وعبد الحكيم قطيفان ونادين خوري ومرح جبر، وهو من تأليف رنا شميس، وإخراج محمد زهير رجب.

الكوميديا تفرض نفسها بأربعة مسلسلات

الكوميديا حاضرة في الموسم الرمضاني، عبر أربعة أعمال هي:

"لوبي الغرام"

تدور أحداث مسلسل "لوبي الغرام" داخل فندق يعج بالحفلات والمناسبات، ولا سيما حفلات الزفاف المتواصلة، حيث تتقاطع حيوات العاملين والضيوف.

يجمع المسلسل معتصم النهار وماميلا الكيك في عمل مشترك سوري- لبناني بطابع رومانسي كوميدي، من تأليف منة فوزي، وإخراج جيمي بو عيد.

"بنت النعمان".. عودة كوميديا "أوسو"

تدور فكرة المسلسل حول زوجين يحاولان النجاح في حياتهما بطرق مختلفة، لكن سلوكهما المبالغ فيه يقودهما إلى سلسلة من المآزق والمواقف الكوميدية.

يشارك في البطولة كل من محمد أوسو وسلافة عويشق وريام كفارنة، والنص يعود لأوسو، أما الإخراج فهو لسيف نجيب .

"يا أنا يا هي"..كوميديا الصراع النسائي

تعود أمل عرفة وأمل دباس في جزء ثانٍ من العمل الكوميدي الذي يعالج خلافات يومية بطابع ساخر.

العمل يستند إلى مفارقات اجتماعية خفيفة، ويقدم جرعة من الضحك المتصل بواقع الحياة اليومية، النص من تأليف أمل عرفة، وإخراج فادي وفائي.

"ما اختلفنا 3".. "اسكتشات" من قلب الواقع

يستكمل "ما اختلفنا" بجزئه الثالث تقديم لوحات كوميدية منفصلة، تعالج قضايا اجتماعية وسياسية بأسلوب نقدي ساخر.

للموسم الثالث، انضم عدد من الفنانين إلى فريق العمل، من بينهم أحمد الأحمد ورشا بلال وبلال مارتيني ولويس قزق ويارا خوري، مع فناني أول جزأين، والعمل من تأليف مجموعة من الكتاب، وإخراج وائل أبو شعر.

البيئة الشامية.. طرح جديد

أما أعمال البيئة الشامية و"الفانتازيا"، فتشمل أعمالًا هي:

"النويلاتي"

يتناول مهنة "النويل"، وهي حرفة حياكة الحرير المستخرج من دودة القز، مسلطًا الضوء على الصراع على السلطة بين "مشيخة الكار" في إطار درامي مشوّق وجريء.

يضم العمل توثيقًا لواقعة حقيقية هي "طوشة الشام الطائفية" عام 1860، إلا أن المعالجة ستكون ضمن حبكة درامية افتراضية بالكامل، ما يمنح المسلسل خصوصيته من حيث المزج بين التوثيق و"الفانتازيا".

يقود بطولة العمل سامر المصري وديما قندلفت ونديم تحسين بك وفادي صبيح، وهو من إخراج يزن شربتجي وتأليف عثمان جحى.

"اليتيم"

تتمحور القصة حول قضايا الحب والطمع والحقد، لتكشف خبايا صراع عائلي ينطلق من جريمة مروعة، وتتصاعد أحداثه نحو ذروة مأساوية، قبل أن تحمل النهاية مسحة من الأمل تعيد للحارة توازنها بعد سلسلة من الانكسارات.

يجسد سامر إسماعيل شخصية "عرسان"، الشاب اليتيم، فيما يؤدي فادي صبيح دور عمه "هايل"، بالإضافة إلى كل من شكران مرتجي وسلوم حداد وغيرهم، والعمل من تأليف قاسم الويس، وإخراج تامر إسحاق.

"شمس الأصيل"

تدور أحداث المسلسل في الحقبة العثمانية، مستعرضًا صراعًا بين عائلتين في إحدى الحارات الدمشقية، حيث تكشف الأحداث أسرارًا قديمة تؤثر في مسار الشخصيات.

تبدأ القصة مع "البيك" الذي يرفض تبنّي الأطفال رغم رغبة زوجته، لتتعقد الأحداث مع عودة بعض الشخصيات من اسطنبول برفقة فتاة تغيّر مجريات الأمور.

العمل من بطولة دانا جبر والليث مفتي وعبير شمس الدين وسوزان سكاف، ومن تأليف قاسم الويس، وإخراج عمار تميم .

تربية بلا ندوب..

بدائل ذكية للعقاب البدني

نحو 400 مليون طفل دون الخامسة على مستوى العالم يتعرضون لعنف نفسي أو عقاب جسدي بانتظام (عنب بلدي/ مولّدة بالذكاء الاصطناعي)

عنب بلدي – آلاء شعيو

متى قررت التوقف عن الضرب؟"، سؤال طرحناه على أهالٍ يعيشون ضغوطًا يومية، ولم تكن الإجابات مجرد اعترافات، بل لحظات إدراك غيّرت بنية أسرهم.

تبدأ الحكاية من آلاء (29 عامًا)، وهي أم لطفلين تجد نفسها في صراع يومي مع طلباتهما الملحة، وتقول إنها تحت ضغط العمل والمنزل تلجأ أحيانًا للصراخ، ما يتركها لاحقًا في دوامة من الشعور بالذنب والخوف على شخصية طفليها .

هذا الضغط النفسي يتشابه مع حالة محمد (35 عامًا)، الذي كان يعود من عمله مثقلًا بالهموم، فتتحول أي حركة في البيت إلى شرارة تفقده أعصابه، لكن اللحظة التي هزته هي حين بدأ أطفاله يتجنبون الجلوس معه، ليدرك حينها أنه يخسر مكانته كمصدر أمان.

هذا الانقطاع في العلاقة لم يتوقف عند الطفولة المبكرة، بل امتد لسن المراهقة مع جودي (43 عامًا)، التي واجهت صدمة تزوير ابنتها لنتائج امتحاناتها، لتكتشف أن الضرب لم يكن وسيلة تأديب، بل كان الدافع الذي كسر جسور الثقة وجعل الكذب وسيلة الابنة الوحيدة لحماية نفسها من ردود الفعل العنيفة .

أما الحالة الرابعة فهي لأحمد (38 عامًا)، الذي يعترف بصراحة: "كنت أضرب لأنني لا أعرف وسيلة أخرى"، معتقدًا أن الخوف هو الطريق الوحيد للسيطرة، ليصطدم بابن متمرد (بعمر 16عامًا) يقابل القسوة بعناد أكبر، ما جعله يقف أمام طريق مسدود في علاقته بطفله، مدركًا أن القوة الجسدية قد تبني جدارًا من الصمت لكنها لا تبني احترامًا.

أثر العنف على الطفل

تشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، في حزيران 2024، إلى أن قرابة 400 مليون طفل دون الخامسة على مستوى العالم يتعرضون لعنف نفسي أو عقاب جسدي بانتظام، هذا الواقع يترك آثارًا عميقة يوثقها العلم والمنظمات الدولية عبر مسارين:

• تراجع التحصيل الدراسي: أثبتت دراسة لمنظمة "أنقذوا الأطفال" أن الخوف الدائم يضعف الذاكرة والقدرة على التركيز، مما يؤدي إلى تراجع التحصيل التعليمي بنسبة تصل إلى 25%. الدماغ الواقع تحت الخوف يركز طاقته على "النجاة" بدلًا من استيعاب المعلومات.

• اهتزاز الصحة النفسية: تحذر منظمة الصحة العالمية من أن العنف المنزلي هو المسبب الرئيس لاهتزاز الثقة بالنفس، حيث يرفع من احتمالات إصابة الطفل بالقلق والاكتئاب والميول الانعزالية التي قد تلازمه حتى بعد البلوغ، نتيجة الشعور الدائم بانعدام الأمان.

"الضرب الخفيف"

حول ما يسمى "الضرب الخفيف"، تجزم فاطمة قنجراوي، الأستاذة الجامعية والباحثة في علم الاجتماع، أن العنف يكسر الهيبة والقدوة مهما كان حجمه.

وتوضح الأكاديمية السورية أن "المربي الذي يلجأ لليد يفقد سلطته الأخلاقية، ويتحول إلى مصدر تهديد، والهيبة الحقيقية تأتي من الاحترام لا من إثارة الرعب".

وتضيف أن كسر "دائرة العنف المتوارثة" يبدأ بالوعي، فكثير من الآباء يضربون كآلية دفاعية لأنهم تعرضوا للضرب في صغرهم، والحل يكمن في إدراك المربي أنه يعاقب "طفل الماضي" بداخله وليس طفله الذي أمامه الآن.

أما عن فجوة محمد وأحمد مع أطفالهما، فترى أنها قابلة للإصلاح عبر التزام يبدأ بالاعتذار وتكريس وقت للحوار، والثبات في المعاملة هو المفتاح لاستعادة الثقة.

التربية بالنتائج

تؤكد الباحثة فاطمة قنجراوي، أن القصة ليست كسر إرادة الطفل، بل بناء جسور تجعله يختار التصرف الصحيح عن قناعة، ولتطبيق ذلك على حالة جودي، يكمن العلاج في تحويل الذنب إلى "مسؤولية إصلاح"، فبدلًا من صب الغضب بسبب التزوير، يفترض منها تعويض وقت الدراسة الضائع وحرمانها من ميزات ترفيهية، لتعلم أن لكل فعل نتيجة ملموسة.

هذا المبدأ ينطبق على تفاصيل الحياة اليومية، فالطفل الذي يكسر لعبة أخيه، لا تتم معاقبته بالضرب، بل بخصم قيمة إصلاحها من مصروفه، هنا يتعلم الطفل أن الخطأ له "تكلفة" حقيقية، وليس مجرد ألم جسدي ينتهي بانتهاء الضرب.

استراتيجيات للمربي المتعب

لتجنب الانفجار العصبي، تقترح قنجراوي أدوات عملية لضبط إيقاع المنزل دون استهلاك طاقة الأهل المرهقين أصلًا بضغوط الحياة:

• هيكلة اليوم ضد الفوضى: إدخال روتين ثابت (ساعة محددة للنوم، للأكل) يقلل نوبات غضب الأطفال بنسبة 30%، لأنه يمنحهم شعورًا بالاستقرار ويقلل الصدامات العفوية التي تستنفز المربي المتعب.

• قاعدة التوازن (1-2-4): لضمان استجابة الطفل للأوامر، يجب ملء "خزانه العاطفي" أولًا. مقابل كل كلمة "نقد" أو "توجيه"، يحتاج الطفل إلى أربع عبارات تشجيع ولستين حانيتين (عناق أو ربت على الكتف).

هذا التوازن يجعل الطفل أكثر ميلًا للتعاون طوعًا.

• المشاركة لا الرعاية: بدلًا من "اللعب" الجهد للأهل، يمكن إشراك الطفل في مهام المنزل البسيطة، فالطفل الذي يساعد في ترتيب المائدة يشعر بأهميته، ويفرغ طاقته في عمل مفيد بدلًا من المشاكسة التي تستفز أعصاب الأهل.

إسعافات أولية لضبط النفس

تنصح الباحثة قنجراوي المربين باتباع خطوات استباقية قبل الوقوع في فخ رد الفعل العنيف:

- قاعدة المسافة: عندما تشعر أن غضبك وصل للذروة، غادر الغرفة لخمس دقائق، تنفس بعمق، واستعد هدوءك، فالهدف هو "التأديب" وليس "تفريغ الشحنات".

- المنطقة العازلة: يحتاج الأهل إلى عشر دقائق من الصمت بعد العودة من العمل وقبل الاحتكاك بالأطفال، لمحايتهم من ضغوط اليوم وتفريغ توتر العمل بعيدًا عنهم.

- الاعتذار الواعي: إذا وقع الخطأ، اعتذر لطفلك: "آسف لأنني صرخت، كنت متعبًا وهذا ليس ذنبك". هذا الاعتراف يبني "ذكاء عاطفيًا" ويعلمه أن الكبار أيضًا يخطئون ويصلحون أخطاءهم، مع الحذر من أن تكرار الصراخ يعد الاعتذار يفاقم المشكلة ويفقد الكلمة معناها.

محرك الحرق الصامت في جسم الإنسان..

ماذا نعرف عن الدهون البنية؟

حين نسمع كلمة "دهون" يتبادر إلى أذهاننا تراكم السعرات وزيادة الوزن. لكن العلم يقدم لنا صورة أكثر تعقيدًا وإثارة للاهتمام، فليست كل الدهون متشابهة.

توضح اختصاصية التغذية العلاجية الدكتورة نور قهوجي، في حديث إلى عنب بلدي، أن في الجسم نوعين رئيسين: الدهون البيضاء التي تخزن الطاقة، والدهون البنية التي تحرقها.

وتعد الدهون البنية نسيجًا أيضيًا نشطًا، وفق قهوجي، أشبه بمدفأة داخلية صغيرة تعمل على توليد الحرارة عبر عملية تُعرف بالتوليد الحراري غير الارتعاشي (Non-shivering thermogenesis).

ما يميز الدهون البنية؟

الدهون البنية غنية بـ"الميتوكوندريا"، وهي "محطات الطاقة" داخل الخلايا.

تحتوي "الميتوكوندريا" على بروتين خاص يسمى (UCP1 (Un-coupling Protein 1، يسمح بتحويل الطاقة المخزنة في الأحماض الدهنية مباشرة إلى حرارة بدلًا من تخزينها على شكل "ATP"، بحسب الاختصاصية.

وتضيف أن هذه العملية ترفع معدل الاستقلاب (Metabolic rate) وتزيد من استهلاك السعرات حتى في حالة الراحة.

الشائع، بحسب قهوجي، أن الدهون البنية موجودة لدى الرضع فقط لمساعدتهم بالحفاظ على حرارة أجسامهم، لكن دراسات حديثة أثبتت وجودها أيضًا عند البالغين، خصوصًا في مناطق مثل أعلى الظهر وحول الترقوة وعلى جانبي الرقبة.

والأهم أن نشاطها يرتبط بانخفاض نسبة الدهون البيضاء وتحسّن حساسية الإنسولين، تتابع الاختصاصية.

تحفيز الدهون البنية

تعدد الاختصاصية خطوات وممارسات يمكن من خلالها تحفيز الدهون البنية في جسم الإنسان، تشمل:

• التعرض للبرودة المعتدلة: عند التعرض لحرارة منخفضة مثل المشي في جو بارد أو خفض درجة حرارة الغرفة قليلًا، ينشط الجهاز العصبي الودي، فيحفز الدهون البنية على إنتاج الحرارة، ما يرفع معدل الحرق.

• النشاط البدني: التمارين، خاصة تمارين المقاومة والـ"HIIT"، تحفز إفراز هرمون يُدعى "إيريسين" (Irisin)، يسهم في تحويل بعض الخلايا الدهنية البيضاء إلى خلايا شبيهة بالبنية فيما يُعرف بـ"التحول البيجي" (Beiging).

• النوم المنتظم: اختلال النوم يؤثر في التوازن الهرموني (مثل اللبتين والغريلين)، ما قد يقلل من كفاءة العمليات الأيضية، بما فيها نشاط الدهون البنية.

• قاعدة التوازن (1-2-4): لضمان استجابة الطفل للأوامر، يجب ملء "خزانه العاطفي" أولًا. مقابل كل كلمة "نقد" أو "توجيه"، يحتاج الطفل إلى أربع عبارات تشجيع ولستين حانيتين (عناق أو ربت على الكتف).

هذا التوازن يجعل الطفل أكثر ميلًا للتعاون طوعًا.

• المشاركة لا الرعاية: بدلًا من "اللعب" الجهد للأهل، يمكن إشراك الطفل في مهام المنزل البسيطة، فالطفل الذي يساعد في ترتيب المائدة يشعر بأهميته، ويفرغ طاقته في عمل مفيد بدلًا من المشاكسة التي تستفز أعصاب الأهل.

إسعافات أولية لضبط النفس

تنصح الباحثة قنجراوي المربين باتباع خطوات استباقية قبل الوقوع في فخ رد الفعل العنيف:

- قاعدة المسافة: عندما تشعر أن غضبك وصل للذروة، غادر الغرفة لخمس دقائق، تنفس بعمق، واستعد هدوءك، فالهدف هو "التأديب" وليس "تفريغ الشحنات".

- المنطقة العازلة: يحتاج الأهل إلى عشر دقائق من الصمت بعد العودة من العمل وقبل الاحتكاك بالأطفال، لمحايتهم من ضغوط اليوم وتفريغ توتر العمل بعيدًا عنهم.

- الاعتذار الواعي: إذا وقع الخطأ، اعتذر لطفلك: "آسف لأنني صرخت، كنت متعبًا وهذا ليس ذنبك". هذا الاعتراف يبني "ذكاء عاطفيًا" ويعلمه أن الكبار أيضًا يخطئون ويصلحون أخطاءهم، مع الحذر من أن تكرار الصراخ يعد الاعتذار يفاقم المشكلة ويفقد الكلمة معناها.

أغذية تدعم نشاط الدهون البنية

لا يوجد "طعام سحري" يخلق الدهون البنية، بحسب قهوجي، لكن بعض المكوّنات الغذائية قد تعزز نشاطها أو تدعم عملية الحرق بشكل غير مباشر:

• الفلفل الحار (الكابسيسين): مركب "الكابسيسين" يرفع معدل الاستقلاب ويحفز التوليد الحراري. مثال: إضافة رشة شطة إلى الشوربة أو البيض.

• الشاي الأخضر: غني بـ"الكاتيشينات" (Catechins) والكافيين، وقد أظهرت أبحاث أنه يزيد استهلاك الطاقة، خيار عملي: كوبان يوميًا من الشاي الأخضر بين الوجبات.

• القهوة: الكافيين ينشط الجهاز العصبي الودي، ما قد يرفع استهلاك السعرات بشكل طفيف.

• الزنجبيل: له تأثير حراري خفيف، ويمكن تناوله كمشروب دافئ أو إضافته للطعام.

• أحماض أوميغا3- (في السمك مثل السلمون والسردين): قد تدعم مرونة الأيض وتحسّن استجابة الخلايا للدهون.

• التفاح والتوت: تحتوي على بوليفينولات يُعتقد أنها تدعم عمليات الأيض الخلوي.

مثال عملي ليوم محفز للحرق

أعطت قهوجي مثالًا عمليًا ليوم محفز للحرق، يتضمن:

• الفطور: بيض مع رشة فلفل حار، وكوب من الشاي الأخضر.

• الغداء: سمك مشوي مع خضار ورقية.

• "سناك": تفاحة أو قبضة توت.

• مشروب مسائي: زنجبيل دافئ.

• نشاط: مشي سريع لمدة 30 دقيقة في جو معتدل البرودة.

وشددت قهوجي في حديثها لعنب بلدي، على أن الدهون البنية ليست "خرافة تسويقية"، بل نسيج فعّال يلعب دورًا حقيقيًا في تنظيم حرارة الجسم ورفع معدل الحرق، لكنها ليست بديلًا عن نمط حياة متوازن.

وختمت الاختصاصية بالقول، إن تحفيز الدهون البنية يتم عبر مزيج من التعرض المعتدل للبرودة، والنشاط البدني المنتظم، ونظام غذائي داعم، معتبرة أن التفكير فيها كـ"محرك مساعد" أفضل من اعتبارها حلًا سحريًا، فهي تعزز الجهد، لكنها لا تُغني عنه.

نتائج ثقيلة تشعل الصدارة في الدوري السوري

عنب بلدي – محمد ديب بظت

حملت الجولة السابعة من الدوري الثالثة عبر محمد أسعد، مستفيدًا من اندفاع هجومي سريع وواضح منذ اللحظات الأولى، ثم عاد تشرين للتقدم مجددًا قبل أن يقلب الأهلي النتيجة بمهرجان من الأهداف.

وتمكن لاعب الأهلي إيمانويل ماهوب من التوقيع على أول "هاتريك" في الدوري هذا الموسم، مؤكدًا تفوق فريقه في اللقاء بشكل كامل.

هذا الأداء المميز منح ماهوب صدارة ترتيب هدافي الدوري برصيد تسعة أهداف، وجعل قمة الجولة واحدة من أكثر المباريات غزارة وإثارة في الموسم الحالي.

الوحدة يواصل الصدارة

في دير الزور، تمكن الوحدة من تحقيق فوز مهم خارج أرضه على حساب الفتوة بهدفين دون رد، مؤكدًا استمراره في صدارة الترتيب.

وفرض الوحدة أفضليته على مجريات الشوط الأول، ونجح في ترجمة هذا التفوق إلى هدف أول عبر مصطفى حمو، الذي استثمر إحدى الفرص ووضع فريقه في المقدمة.

ومع بداية الشوط الثاني، واصل الوحدة تقدمه، وبرز مجددًا مصطفى حمو، لكن هذه المرة من خلال صناعة الهدف الثاني، بعدما قدم تمريرة حاسمة إلى مصطفى جنيد الذي نجح في تعزيز النتيجة.

وحافظ الوحدة بعد ذلك على تقدمه، وتمكن من إدارة ما تبقى من المباراة دون تهديد حقيقي، ليحصد ثلاث نقاط جديدة عزز بها موقعه في الصدارة، في حين تجمد رصيد الفتوة عند ست نقاط، متلقيًا خسارة جديدة هذا الموسم.

"ديربي" الساحل حطيني

في ملعب اللاذقية، حقق حطين فوزًا كبيرًا على جاره جبلة بأربعة أهداف مقابل هدف، في مواجهة أكد فيها حطين استمراره ضمن دائرة المنافسة.

ورفع حطين رصيده إلى 17 نقطة، مواصلًا ملاحقة المتصدرين الوحدة واتحاد أهلي حلب، في حين بقي جبلة عند ست نقاط، مواصلًا نتائجه المتعثرة.

تعادل متكافئ في "ديربي" العاصي

في حماة، انتهت مواجهة الطليعة والكرامة بالتعادل بهدف لمثله، في لقاء اتسم بالتكافؤ وتبادل السيطرة، مع شكوى لاعبي الكرامة من سوء أرضية ملعب حماة البلدي.

ورفع الطليعة رصيده إلى ثماني نقاط كأكثر الفرق التي حققت التعادل هذا الموسم بواقع خمسة تعادلات، فيما وصل الكرامة إلى سبع نقاط.

وفي دمشق، تمكن الحرية من تحقيق فوز مهم على الجيش بهدف دون رد، في اللقاء الذي أقيم على ملعب الفيحاء.

ومع ختام منافسات الجولة الثامنة، في 14 من شباط، حسم نادي دمشق الأهلي ديربي العاصمة أمام جاره الشرطة بفوزه عليه بهدفين دون رد، في اللقاء الذي جمع الفريقين ضمن منافسات الجولة.

تأجيل "ديربي" إدلب

كان اتحاد كرة القدم قرر تأجيل "ديربي" إدلب بين خان شيخون وأمية، الذي كان مقررًا على ملعب إدلب البلدي، في 13 من شباط.

وجاء القرار بعد اتفاق النادِيين على تأجيل اللقاء بدلًا من إقامته دون جمهور، على أن يتم تحديد موعد جديد لاحقًا، إذ أصدر اتحاد الكرة تعميمًا سابقًا قضى بموجبه بإقامة المباراة دون حضور جماهيري، حرصًا على المصلحة العامة وضمان توفير الأجواء الإيجابية والرياضية المناسبة، وفقًا للاتحاد.

	الفريق	المباريات	الفوز	التعادل	الخسارة	الفارق	النقاط
1	الوحدة	8	6	1	1	15	19
2	أهلي حلب	7	6	1	0	14	19
3	حطين	7	5	2	0	7	17
4	حمص الفداء	6	5	1	0	6	16
5	الحرية	7	3	2	2	2	11
6	الشرطة	8	3	2	3	-2	11
7	تشرين	6	2	3	1	3	9
8	الجيش	8	2	3	3	-7	9
9	الطليعة	8	1	5	2	1	8
10	دمشق الأهلي	8	2	2	4	-2	8
11	الكرامة	6	2	1	3	-1	7
12	جبلة	8	1	3	4	-7	6
13	الفتوة	7	2	0	5	-8	6
14	خان شيخون	7	2	0	5	-7	6
15	الشعلة	8	1	1	6	-9	4
16	أمية	7	0	3	4	-5	3

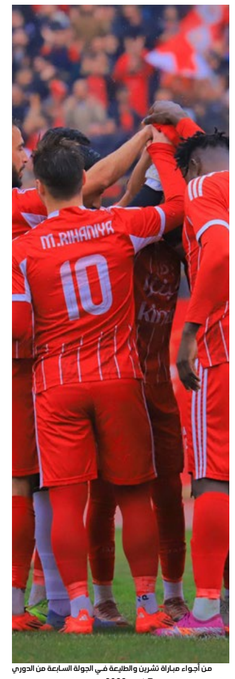

من أجواء مباراة تشرين والطليعة في الجولة السابعة من الدوري السوري لكرة القدم. 7 شباط 2026 (جريدة الاتحاد الرياضي العام)

تحريض واعتداء على طاقم التحكيم

شغب الملاعب يهدد مستوى الدوري

عنب بلدي – ركان الخضر

باتت أحداث الشغب بالملاعب السورية سمة بارزة في مباريات الدوري السوري لكرة القدم، فقد تصدرت تلك الأحداث المشهد في الجولة السابعة من مباريات الدوري.

من بين المباريات التي شهدت توترًا في المدرجات، كانت مباراة تشرين والطليعة، حيث وصل التوتر إلى تبادل الاتهامات بين إداريّ الناديين، إذ أصدرت إدارة تشرين بيانًا استنكرت فيه هتافات وعبارات وصفتها بـ"التحريضية"، مطالبة وزارة الرياضة ولجنة الانضباط باتخاذ إجراءات رادعة.

في المقابل، أكدت إدارة الطليعة التزام جمهورها ضمن مناطق التشجيع، واتهمت جماهير تشرين بالتسلل إلى مدرج الطليعة وافتعال استفزازات، ما أدى إلى إصابة أحد المشجعين واحتجاز جمهور الطليعة داخل المدرجات لأكثر من ساعة، مع التأكيد على رفض أي خطاب طائفي والمطالبة بفتح تحقيق رسمي.

وكانت مواجهة أمية وضيفه حمص الفداء على ملعب إدلب البلدي الأبرز في الجولة، إذ توقفت عند الدقيقة 96 قبل النهاية بدقيقة واحدة، في وقت كان حمص الفداء متقدمًا بهدفين مقابل هدف، بعدما شهد اللقاء نزول عدد من المشجعين إلى أرض الملعب واعتداءهم على الطاقم التحكيمي، ما دفع الحكم، وسام ربيع، إلى إنهاء المباراة قبل صافرة النهاية، وسط فوضى جماهيرية حالت دون استكمالها.

كما شهدت مباراة جبلة والحرية في الجولة التي سبقتها بعض التوترات بين الفريقين.

عقوبات وغرامات

أصدرت لجنة الانضباط والأخلاق في الاتحاد السوري لكرة القدم سلسلة من العقوبات والغرامات على عدة أندية، على خلفية الأحداث التي شهدتها الجولة السابعة من الدوري السوري لكرة القدم.

وتضمنت قرارات اللجنة نقل بعض المباريات لنادي أمية خارج ملعبه، وفرض غرامات مالية على أندية أمية وجبلة وتشرين والطليعة والفتوة، وأرجعت اللجنة أسباب الغرامات إلى حالات شتم قامت بها جماهير هذه الأندية تجاه الحكم أو الفريق المنافس.

في المقابل، خرجت أكثر من إدارة ببيانات، أكدت من خلالها التزام جمهورها بالقوانين والانضباط داخل الملعب، محمّلة الفريق الآخر المسؤولية عن خروج المباراة عن الروح الرياضية والمنافسة الشريفة، بالإضافة إلى إشارة بعض الأندية إلى تعرضها لنوع من الظلم التحكيمي.

آثار سلبية

قال المدرب السوري طارق جبان، في حديث إلى عنب بلدي، إن أحداث الشغب التي شهدتها أكثر من مباراة في الدوري السوري، ستضع كل مفاصل كرة القدم السورية تحت الضغط من الاتحاد إلى التحكيم والمدربين واللاعبين والجمهور.

وأضاف أن المسألة تتطلب إجراءات رادعة وعادلة في نفس الوقت تجاه جميع الأندية والجماهير التي تخرج عن الانضباط والروح الرياضية في الملاعب، لأن التساهل أو المحاباة بعض الفرق في هذا الموضوع، سيفتح المجال لتجاوزات أكبر من أندية وجماهير أخرى.

وبيّن المدرب جبان أن العقوبات لا بد أن تستند إلى تقارير مؤكدة عن حالات تجاوز لقوانين المباريات من قبل أي طرف في الدوري.

ونوه إلى أن أحداث الشغب ستؤثر على المستوى الفني والتسويقي للدوري، مشيرًا إلى أن أي شركة تسويق ستفكر كثيرًا قبل التعاقد مع اتحاد الكرة لتغطية مباريات الدوري نتيجة هذه الأحداث.

جبان أشار إلى أن الدوري السوري يعاني من مستوى فني ضعيف، الأمر الذي يجعل من الصعوبة تحمل مشكلات في جانب آخر، وهو جانب الانضباط والالتزام بالقوانين والروح الرياضية في الملاعب.

وأكد المدرب السوري أن المشكلات الموجودة في كل الدوريات العالمية، إلا أنها لم تصل إلى مستوى التوترات في الدوري السوري التي بلغت مرحلة لم تعد تطاق.

فوائد "وضع الطيران" في هاتفك.. دراسة تجيب

مع ازدياد سعات بطاريات الهواتف الذكية الحديثة، التي تتجاوز في كثير من الأحيان 4000 و5000 مللي أمبير/ساعة، أصبح زمن الشحن عاملًا حاسمًا لدى المستخدمين، وإحدى أبرز نقاط التسويق لدى الشركات.

وبالرغم من تطور تقنيات الشحن السريع، لا يزال كثيرون يبحثون عن حيل بسيطة لتقليل زمن الشحن، من بينها شحن الهاتف مع تفعيل "وضع الطيران".

الفكرة تجد منطقية

عند تفعيل "وضع الطيران"، يتم إيقاف شبكات الاتصال الخلوي والـ"Wi-Fi" و"البلوتوث"، ما يعني استهلاكًا أقل للطاقة في أثناء الشحن، وبالتالي وقتًا أقصر للوصول إلى الامتلاء الكامل، بحسب تقرير نشره موقع "slashgear".

تجربة عملية

أجريت اختبارات عملية باستخدام هاتف "Samsung Galaxy S24 Ultra" للتحقق من هذا الأمر.

وتم تفريغ البطارية بالكامل، ثم شحن الهاتف حتى 100% مع قياس الزمن بدقة، سواء في الوضع الطبيعي أو مع تفعيل "وضع الطيران"، باستخدام شاحن "Nothing CMF Power" بقدرة 65 واطًا، وفي ظروف حرارة متقاربة.

الفارق محدود

الشحن في "وضع الطيران" كان أسرع، لكن بفارق بسيط جدًا.

أسرع شحن من 0 إلى 100% في "وضع الطيران": ساعة ودقيقتان، في حين كان أسرع شحن مع تفعيل الشبكات بالكامل: ساعة وتسع دقائق.

أي أن الفارق لم يتجاوز ست دقائق في أفضل الحالات، وهو ما يتماشى مع نتائج قديمة لموقع "CNET"، التي رصدت فرقًا يتراوح بين 4 و11 دقيقة فقط.

هل يستحق العناء؟

رغم أن "وضع الطيران" يمنح تفوقًا زمنيًا طفيفًا، فإن المتوسط العام للفارق لا يتجاوز خمس دقائق.

وبالنسبة لمعظم المستخدمين، لا يُعدّ هذا مكسبًا حقيقيًا، خاصة أن "وضع الطيران" يمنع استقبال المكالمات والرسائل في أثناء الشحن. بالتالي، الشحن في "وضع الطيران" أسرع تقنيًا، لكنه شبه غير مؤثر عمليًا.

ما دور درجة الحرارة؟

اللافت في التجربة أن درجة الحرارة المحيطة لعبت دورًا أكبر من "وضع الطيران" نفسه.

ففي اختبارات أُجريت عند درجات حرارة مرتفعة (بين 89 و92 فهرنهايت)، استغرق الهاتف وقتًا أطول للشحن حتى مع تفعيل "وضع الطيران"، ووصل أحيانًا إلى أكثر من ساعة و20 دقيقة.

ومع نقل الاختبارات إلى بيئة ذات حرارة مستقرة ومعتدلة، عادت أزمنة الشحن للتحسن بشكل ملحوظ، ما يؤكد أن الحرارة عامل حاسم في سرعة الشحن، وقد يُلغي أي فائدة بسيطة يوفرها "وضع الطيران".

نتائج وتوصيات

- تفعيل "وضع الطيران" قد يقلل زمن الشحن ببضع دقائق فقط.
- الفارق غالبًا غير مؤثر في الاستخدام اليومي.
- درجة الحرارة وجودة الشاحن وعادات الشحن الخاطئة عوامل أكثر تأثيرًا.
- الالتزام بشاحن موصى به من الشركة وظروف شحن مناسبة يبقى الحل الأفضل.
- إذا كنت في عجلة شديدة، قد يفيدك "وضع الطيران" قليلًا، أما في الظروف العادية، فالأمر أقرب إلى حيلة بلا تأثير حقيقي.

واعتاد معظم مستخدمي الهواتف الذكية تفعيل "وضع الطيران" فقط عند صعودهم إلى الطائرة، لكن هذه الميزة البسيطة، بحسب تقارير تقنية، تخفي وراءها فوائد تتجاوز مجرد تعطيل الاتصالات في أثناء الرحلات.

فمن حين لآخر، يمكن أن يكون تفعيل "وضع الطيران" خطوة ذكية لتحسين أداء الهاتف وتسريع عملية الشحن وحل مشكلات ضعف الإشارة، بل وحتى تعزيز الخصوصية والمساعدة على استعادة التركيز الذهني.

ومع تزايد الضغط على الأجهزة بسبب سيل الإشعارات والتطبيقات والاتصالات المستمرة، يبدو أن "وضع الطيران" لم يعد مجرد خيار احتياطي نلجأ إليه في السفر، بل أداة صيانة يومية ذكية تستحق أن تصبح جزءًا من روتين استخدام الهاتف.

وضع الطيران يُعدّ بمثابة أداة صيانة يومية للهواتف المحمولة (كالكفا)

"سمن على عسل".. كوميديا اجتماعية على مسرح موسم الرياض

شهد موسم الرياض 2026-2025 لأول مرة عرض أربع مسرحيات سورية، آخرها "سمن على عسل"، إذ سبقتها ثلاثة عروض هي مسرحية "عرس مطنطن"، بمشاركة قصي الخولي ونور علي ونادين تحسين بيك ووسام رضا ومحمد خير الجراح، وهي من إخراج عروة العربي، وتتناول قضايا اجتماعية بنكهة ساخرة.

وثماني العروض مسرحية "ولادة مبكرة"، وكانت بمشاركة أيمن زيدان وسوزان نجم الدين ومحمد حداقي وفائل زيدان وحازم زيدان، وتتناول قضايا إنسانية معاصرة بلغة خفيفة وروح ناقدة، أما ثالثها فهي مسرحية "فيفا لافيتا"، وهي تقدم معالجة درامية-كوميدية معاصرة تنطلق من قلب المأساة، لكنها لا تقيم فيها طويلًا، وهي من إخراج رغداء شعراني، وبطولة بسام كوسا وعلاء الزعبي ونادين تحسين بيك وغيرهم.

في شقة يخيّم عليها التوتر والغموض، يقف "برهان" مذهولًا أمام واقع لم يختره يومًا، الرجل الانطوائي الهادئ الذي اعتاد حياة رتيبة خالية من المفاجآت، يجد نفسه فجأة في مواجهة "هالة"، امرأة تهرب من جريمة قتل وتبحث عن ملاذ أخير.

لحظة لقاء عابرة تتحول إلى نقطة انفجار درامي، تجرّ الاثنين إلى سلسلة من الأحداث المتلاحقة التي لا تشبه أي منطق مألوف، حيث تصبح المصادفة هي البطل الحقيقي، وتقود الجميع إلى مصاير غير متوقعة.

بهذه الحبكة المشوقة تنطلق مسرحية "سمن على عسل"، ضمن فعاليات موسم الرياض 2026، على خشبة مسرح "محمد العلي" في منطقة "البوليفارد"، مقدّمة عملًا مسرحيًا سوريًا كوميديًا يحمل في طيّاته كثيرًا من المفاجآت، ويجمع ببراعة بين الضحك والتشويق.

المصادفات تولد شرارة الأحداث

"سمن على عسل" ليست مجرد حكاية عن رجل وامرأة جمعتهما الظروف، بل قصة عن تأثير المصادفات في تغيير مسارات الحياة، ففي لحظة واحدة قد ينقلب الهدوء إلى فوضى، ويتحوّل الهروب إلى بداية جديدة، ويصبح الضحك وسيلة لفهم عبثية ما يحدث حولنا.

وبينما تتوالى الأحداث، يدرك المشاهد أن كل شخصية في هذا العمل تحمل سرًا، وأن كل مفارقة تقود إلى أخرى، حتى النهاية التي تترك أثرًا ممتدًا من الدهشة والابتسام.

المسرحية تنتمي إلى الكوميديا الاجتماعية الخفيفة، لكنها لا تكتفي بالمواقف الطريفة العابرة، بل تبني عالمًا تتشابك فيه الأقدار بطريقة أغرب من الخيال.

فمع كل محاولة من "برهان" لاستعادة هدوئه، ومع كل خطوة من "هالة" للهرب من ماضيها، تتعقد الأمور أكثر، وتظهر شخصيات أغرب وأكثر إثارة، لتدخل الأحداث في دوّامة متصاعدة من المفارقات الكوميدية.

الضحك هنا ليس مجرد رد فعل، بل نتيجة طبيعية لسلسلة من الصدمات الدرامية غير المتوقعة.

يجسّد البطولة الفنان معتصم النهار في دور "برهان"، إلى جانب جومانا مراد في دور "هالة"، في لقاء مسرحي لافت، كما يشارك في العمل كل من شكران مرتجى وأيمن رضا وأحمد عبد الوهاب وفؤاد يمين وسارة بركة.

العمل من تأليف الدكتور ممدوح حمادة، المعروف بحسّه الساخر وبنائه الدرامي المتقن، ومن إخراج بتول عرفة التي قدّمت رؤية إخراجية اعتمدت على الإيقاع السريع والحركة المسرحية المدروسة.

المسرحية السورية الرابعة بموسم الرياض

"سمن على عسل"، إذ سبقتها ثلاثة عروض هي مسرحية "عرس مطنطن"، بمشاركة قصي الخولي ونور علي ونادين تحسين بيك ووسام رضا ومحمد خير الجراح، وهي من إخراج عروة العربي، وتتناول قضايا اجتماعية بنكهة ساخرة.

وثماني العروض مسرحية "ولادة مبكرة"، وكانت بمشاركة أيمن زيدان وسوزان نجم الدين ومحمد حداقي وفائل زيدان وحازم زيدان، وتتناول قضايا إنسانية معاصرة بلغة خفيفة وروح ناقدة، أما ثالثها فهي مسرحية "فيفا لافيتا"، وهي تقدم معالجة درامية-كوميدية معاصرة تنطلق من قلب المأساة، لكنها لا تقيم فيها طويلًا، وهي من إخراج رغداء شعراني، وبطولة بسام كوسا وعلاء الزعبي ونادين تحسين بيك وغيرهم.

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org

الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

كتاب

"عائد إلى حلب".. سيرة الخيبة والأمل فوق الركام

تطل رواية عبد الله مكسور "عائد إلى حلب" كنافذة صغيرة إلى قلب الحرب السورية، لكنها في الوقت نفسه مرآة لما فقدته المدينة وسكانها.

صدرت الرواية عام 2013 عن دار "فضاءات"، وتمثل محاولة للعودة إلى حلب بعد اندلاع الثورة، ليس فقط كمكان جغرافي، بل ككيان بشري وثقافي يموج بالذكريات والمعاناة.

يقدم مكسور سردًا يلتصق بالواقع السوري حينذاك، ويحمل مزيجًا بين التجربة الشخصية والبعد الجماعي لمعاناة المدنيين في زمن الحرب.

البطل، صحفي سوري، يعود إلى حلب بعد سنوات من الغياب، عودة ليس فقط إلى المدينة، بل إلى الذاكرة والجراح التي خلّفتها الحرب، حيث يهدف إلى إجراء تحقيق صحفي حول أحداث الحرب وآثارها على المدنيين، خصوصًا في بلدة الطلمانة، التي شهدت نزوحًا جماعيًا واعتقالات واسعة، وأصبحت مختبرًا لتوثيق قصص الناس في مواجهة العنف والخوف.

في صفحات الرواية، يعمل مكسور على مستويين متوازيين، يجسد المستوى الأول سردًا جماعيًا يوثق صراخ المدينة تحت القصف والحصار، ونزوح سكانها، ووجوه الأطفال والنساء والرجال الذين أصبحت حياتهم اليومية مجرد محاولة للبقاء على قيد الحياة.

يتنقل النص بين شهادات مباشرة لمقاتلين ولاجئين وأهالٍ عبر أحياء المدينة والقرى المحيطة، مسجلًا كل خوف وخيبة أمل، في صورة واقعية قريبة من الصحافة الميدانية.

أما المستوى الثاني، فهو سرد ذاتي يعكس تجربة الراوي، الصحفي الذي يعود ليواجه المدينة التي عرفها وها هي اليوم تتفكك أمام عينيه، إذ يستعيد ذكريات الماضي، عن الحب والمدينة والناس، ليقارنها بالحاضر المُمزق، ويطرح سؤالًا وجوديًا منذ البداية: "هل يموت الإنسان مرتين؟".

الرواية تتجاوز مجرد سرد الأحداث لتغوص في الأثر النفسي للحرب على الهوية والذاكرة والوجود الإنساني، فالموت والدمار والغياب ليست مجرد خلفية، وإنما عناصر فاعلة تشكل الشخصيات والمكان نفسه، وهي بذلك تقدّم رؤية مختلفة عن الحرب، ليس كصراع سياسي فحسب، بل تجربة إنسانية شاملة تؤثر في كل التفاصيل الصغيرة من حياة الناس.

يتنقل الراوي بين مشاهد متعددة تكشف عمق الأزمة الإنسانية التي خلّفتها الحرب، حيث يعيش النازحون في المخيمات على الحدود ضمن خيام باردة محرومة من أبسط ضروريات الحياة، فضلًا عن الاعتقالات والتعذيب الذي يمارسه النظام بحق المدنيين، والمواجهات المسلحة بين الفصائل التي تضيف طبقة من الرعب اليومي فوق آثار الحرب، وفي كل مكان يستمع الصحفي إلى شهادات الناس ويكتب عنهم.

الرواية، المكونة من 206 صفحات، هي الجزء الثاني من ثلاثية الروائي والصحفي السوري عبد الله مكسور التي بدأت بأيام في بابا عمرو وواصلت سردها واقع الثورة والحرب في سوريا.

عبد الله مكسور، صحفي وروائي سوري، ولد في مدينة حماة عام 1983، ويحمل إجازة جامعية في الآداب والعلوم الإنسانية ودرجة الماجستير في الإعلام والعلاقات العامة من جامعة "القاهرة".

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرْم الثورة

الأحد 15 شباط/فبراير 2026
العدد 730 - السنة الخامسة عشرة

20 صفحة
سعر النسخة 100 ليرة سورية

الأسواق الرمضانية السورية.. طقوس وهوية اجتماعية ثقافية

عنب بلدي - محمد ديب بظت

مع اقتراب شهر رمضان، تتحول المدن السورية إلى مشهد يومي مختلف، حيث تعود الأسواق لتتصدر الواجهة بوصفها مركز الحركة والذاكرة معًا، فمن دمشق إلى حلب واللاذقية، تختلط روائح الحلويات والعصائر بأصوات الباعة وازدحام المارة، فيما تستعد العائلات لموائد الإفطار بطقوس متوارثة تحمل خصوصية كل مدينة.

لا يقتصر الأمر على التسوق فحسب، بل يمتد ليعكس روابط اجتماعية وذاكرة جماعية، ومشاركة تتجاوز الانتماءات الدينية، وحتى حدود البلاد، إذ يستعيد المغتربون صور الأسواق السورية بوصفها أحد أبرز وجوه رمضان.

في هذه الأجواء، تظهر الأسواق السورية كمكان يلتقي فيه التقليد بالهوية المحلية، حيث تعكس طقوس الإفطار والاستعدادات الرمضانية أصالة كل مدينة، وتروي قصصًا من الحياة اليومية وتجارب الأهالي وأصحاب المحال، ليصبح رمضان مناسبة تتجاوز البيع والشراء، وتتحول إلى موسم للبهجة والذاكرة المشتركة.

في دمشق، تمتلئ الأسواق بالحلوى التقليدية مثل "الناعم" وعصير "الجلاب"، ويحرص الأهالي على شرائها لإعداد موائد الإفطار بأسلوب دمشقي أصيل.

محمد علي، من حي ركن الدين، قال لعنب بلدي، إن التسوق الرمضاني لا يمكن اعتباره مجرد شراء مستلزمات الإفطار، بل يصبح طقسًا يوميًا يرافق الأهالي طوال الشهر.

وأضاف أن الأسواق تبدأ بالحركة منذ الأيام الأولى، وتمتلئ "البسطات" بـ"الناعم" وعصير "الجلاب"، فيما تعيد الروائح إلى الأذهان ذكريات الطفولة.

لقاء الجيران والأصدقاء في الأسواق يشكل جانبًا أساسيًا من أجواء الشهر، بحسب محمد، مؤكدًا أنه حتى الازدحام يحمل طابعًا خاصًا في رمضان.

شعور المشاركة والفرح

في حلب، تحضّر الأسواق أصنافًا محلية خاصة، أبرزها "غزل البنات" المحشو بالفستق والجوز إلى جانب "المعروك"، وتزدحم الأرصفة بالرجال والنساء لاختيار ما يلزم لمائدة الإفطار.

أحمد هناية، من سكان حي صلاح الدين، قال إن "غزل البنات" المحشو بالفستق والجوز، و"المعروك"، يشكلان جزءًا من هوية المدينة الرمضانية، ولا يمكن أن تكتمل الأجواء من دونهما.

وأضاف أن مرافقة أطفاله إلى الأسواق قبيل أذان المغرب تعيد إليه مشاهد طفولته في الأزقة القديمة، معتبرًا أن هذه التفاصيل تسهم في ربط الأجيال ببعضها وإحياء ذاكرة المكان عامًا بعد عام.

محمد قمري، بائع في محل حلويات بحي الجميلية، قال لعنب بلدي، إن التحضيرات للشهر تبدأ قبل أسبوع تقريبًا، من خلال فرز أفضل أنواع الفستق الحلبي والجوز وتحضير "المعروك" و"غزل البنات" بعناية.

ويبلغ الإقبال ذروته قبيل أذان المغرب بنحو نصف ساعة، حيث تمتلئ المحال بالعائلات، وهذا الضغط، رغم صعوبته، يمنح العاملين شعورًا بالمشاركة في فرحة الأهالي، بحسب محمد.

محمود دالاتي، صاحب "بسطة" للعصائر الرمضانية بحي صلاح الدين، تحدث عن تجهيز صناديق "العرقسوس" و"التمر الهندي"، إذ يبدأ منذ ساعات الصباح الأولى، مشيرًا إلى أهمية خلط المكونات بدقة لضمان أفضل مذاق.

الإقبال على "البسطة" يزداد بشكل كبير قبيل أذان المغرب، فيما تتجول العائلات بين "البسطات" لاختيار العصير المفضل للأطفال والكبار على حد سواء، بحسب محمود، مؤكدًا أن هذا المشهد يعكس بهجة رمضان المستمرة عبر السنوات.

روابط اجتماعية

في اللاذقية، تنتشر في رمضان عادة استهلاك "الخرنوب"، وهو عصير طبيعي شعبي يعتمد على نقع قطع "الخروب" المجففة، ويستهلك خلال الإفطار ويُصنع منه عصير يروي الصائمين.

سعيد جود أحد سكان حي الشيخ ضاهر، قال إن رمضان في اللاذقية لا يقتصر على الصيام وتناول الوجبات فقط، بل يشكل مناسبة اجتماعية متكاملة تعكس الروابط بين سكان المدينة.

وأضاف أن المسلمين والمسيحيين، على حد سواء، يشاركون في إعداد موائد الإفطار وشراء الحلويات الرمضانية التقليدية مثل "المعروك" و"العرقسوس" و"التمر الهندي".

هذه الممارسات لا تعكس مجرد طقوس يومية، بل هي جزء من ذاكرة المدينة وهويتها المحلية، حيث تتيح الفرصة للأهالي للتلاقي وتبادل الأجواء الرمضانية بين الجيران والأصدقاء، فتزداد الألفة والتواصل الاجتماعي مع اقتراب أذان المغرب.

الغربة والحنين إلى الأسواق

بالنسبة لكثير من السوريين المغتربين، يكون رمضان تجربة مختلفة تمامًا عن الواقع في المدن السورية، بعيدًا عن الأسواق المزدحمة و"البسطات" والحركة اليومية، حيث تصبح الطقوس الرمضانية أقل حيوية، ما يجعلهم يشعرون بالحنين إلى المدن والطرقات التي عرفوها منذ الصغر.

محمد قلعجي من سكان مدينة حلب، وعاش تجربة الغربة في السودان، أوضح أن بهجة رمضان في سوريا تختلف عن تجربته في الخارج.

وقال إن رمضان في السودان يتضمن موائد إفطار أمام البيوت وبعض العادات المشابهة لما يعرفه السوريون، لكنه لفت إلى أن الحركة والازدحام في أسواق دمشق أو حلب قبل أذان المغرب، و"البسطات" المملوءة بالحلويات والعصائر، والناس الذين يختارون احتياجاتهم بسرعة، كلها أمور لا يمكن العثور عليها في أي مكان آخر.

الأجواء في الخارج أكثر هدوءًا بينما في سوريا ينبض كل شيء بالحياة، ويعكس روح رمضان بكل تفاصيله.

مناسبة ثقافية واجتماعية

رمضان في سوريا ليس موسمًا للصيام والعبادة فقط، بل مناسبة ثقافية واجتماعية تتجاوز الانتماءات الدينية، فحتى المسيحيون في مناطق يغلب عليها الطابع الإسلامي يشاركون بفاعلية في بعض تقاليد الإفطار، ويحرصون على شراء الحلويات المحلية وتجهيز الموائد بجانب الجيران المسلمين.

ماريا حنا، من حي العزيزية بحلب، قالت إن رمضان يشكل مناسبة اجتماعية جامعة تتجاوز الطابع الديني، موضحة خلال حديثها لعنب بلدي أن كثيرًا من العائلات المسيحية تشارك جيرانها أجواء الشهر من خلال شراء الحلويات الرمضانية وتبادل الأطباق.

هذه المشاركة تعكس الترابط بين مكونات المدينة المختلفة، وتعزز الهوية المحلية المشتركة بين الأهالي.

الأسواق السورية، بكل بساطتها وفوضويتها، تعكس سوريا الحقيقية، "البسطات" المكتظة وصنوف الأطعمة وأصوات الأطفال، ولحظات اللقاء العابرة بين الناس والحلويات، من "الناعم" في دمشق إلى "المعروك" في حلب أو "الخرنوب" في اللاذقية، هي أكبر من مجرد طعام أو شراب، وإنما قصص كل محافظة وعبق كل بيت وذاكرة كل مدينة.

تخلط روائح الحلويات والعصائر في سوريا خلال شهر رمضان بأصوات الباعة وازدحام المارة (تعديل عنب بلدي)

كيف فتكت الطائفية ببلادنا؟

خطيب بدلة

أراد أستاذنا، زكريا تامر، أن يشرح لنا الآلية التي تتبعها الأنظمة الدكتاتورية في ترويض المواطن الحر، المعتد بنفسه، فوصف لنا نمرًا أسيرًا، شديد الأنفة والكبرياء، تلقفه المروضُ البارع، وصار يتعامل معه من خلال معدته.. تركه يجوع، إلى أقصى حد، ثم اشترط عليه أن يقول "أنا جوعان" ليقدم له الطعام. وراح بعدها، مرة وراء مرة، يأخذ منه تنازلات، مقابل إطعامه، إلى أن صار نمرًا مهرجًا، يفعل ما يريده المروض، دون أن تنقف عليه كرامته، ودون أن يقاوم أو يحتج.

الأمثولة التي قدمها الأستاذ زكريا صحيحة، ولكنها، برأيي، لا تكفي لتفسير آليات إخضاع المواطنين والشعوب في منطقتنا الغارقة بالتخلف، وأهم هذه الآليات، برأيي، هي نشر الطائفية السياسية.. ويكون نشرها مقترنًا بضخ مليارات الدولارات، لإقناع أبناء الأكثرية الدينية بأنهم مظلومون، وأن حكم البلد من حقهم، ووقتها لا يعود الشعب بحاجة إلى الإخضاع، فهو، بـ"الطائفية" يخضع من تلقاء نفسه، ويجري وراء أي شخص من طائفته، حتى ولو أخذ هذا الشخص الوطن كله إلى الهاوية.

تُجري الطائفية، عندما تتفشى في المجتمع، قطيعة حادة مع مختلف القواعد اللازمة لبناء مجتمع حديث، متطور، متحضر، فهي تفتك، أولًا، بمبدأ المواطنة، وهذا يؤدي إلى تحييد قسم كبير من أبناء الوطن، باعتبار أنهم من الأقليات، وتجعل أبناء الأقليات الدينية يشعرون بالخوف، والانكفاء، فلا يبقى لديهم أي دافع للمساهمة في بناء الوطن، ثم تتقدم، الطائفية، خطوة أخرى إلى الأمام، فتضع الطائفة الكبرى في مواجهة مع أبناء الأقليات، فتكبر الأحقاد التي بنيت في أيام النظام السابق، وتتعمق، وتصبح معكوسة.. وهذا يكبل أبناء الطائفة الكبرى أنفسهم، فلا يعودون قادرين على التفكير بالأسس السليمة اللازمة لبناء الدول.

هذه الآليات طبقت، بحذافيرها، على المجتمع السوري، ففي سنة 2011، كان نظام الأسد قد بلغ أقصى مراتب الفساد السياسي، والاقتصادي، والإداري، وكادت الدولة السورية أن تصبح مملوكة لمجموعة صغيرة من ضباط الجيش، والمخابرات، وبعض أقارب الرئيس، فانفجرت الأوضاع، ونزل الناس إلى الشوارع، مطالبين بالإصلاح، في البداية، ولم يكن النظام، حينئذ، يمتلك أي نوع من المرونة التي تؤهله لامتصاص غضب الناس، وفي 30 من آذار 2011، وقف بشار الأسد في مجلس الشعب، ليعلن الحرب على المتظاهرين، بقوله: إذا فُرضت علينا المعركة فأهلًا وسهلًا بها.. وأشهر نظامُه، على الناس، حلًا رئيسيًا واحدًا، هو الحل الأمني، معتبرًا أن هذه الاحتجاجات، كلها، مؤامرة غير معروفة المصدر، حتى إن الثائرين صاروا يتندرون بالقول إنها مؤامرة "كونية"، بمعنى أن الكواكب، والنجوم، وطبقات الهواء مشتركة فيها، وعندما تقدم الإيرانيون لمؤازرة النظام، أصبح القسم الأكبر من القرار السياسي السوري مرهونًا للإيرانيين، وبعد سنة 2015، تقاسمت روسيا مع إيران النفوذ، وفي تلك الآونة، بدأ العمل على إيقاظ المظلومية السنية، وزاد في الطين بلة، أن ميليشيات شيعية، ومنها "حزب الله" اللبناني، تقدمت للقتال إلى جانب النظام..

وهكذا، تحولت الثورة على الاستبداد إلى صراع طائفي، مسلح، على السلطة، وهكذا وصلنا إلى هذا القاع السحيق.

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper